



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

«صلاة استسقاء» من أجل الحرب!

تجري خلال الأيام الأخيرة حملة إعلامية-سياسية ونفسية منظمّة، يشترك فيها على السواء: المتشدّدون في كل من النظام والمعارضة، وكأنما جرى كبس زر مركزي واحد. فكرة الحملة تتلخّص في النقاط التالية: أولاً: ملف التسوية السورية التركية قد جرى إغلاقه، أو على الأقل ترحيله إلى ما شاء الله. ثانياً: ملف التقارب العربي مع سورية، هو الآخر قد جرى إغلاقه أو ترحيله.

ثالثاً: «لا صوت يعلو فوق صوت الحرب» فالتوترات الدولية والإقليمية ستقود بالضرورة نحو مواجهة مباشرة أو شبه مباشرة، ونحو حرب جديدة في سورية، ربما تكون محدودة، وربما تكون واسعة النطاق، ولكنها الحرب ولا شيء غيرها.

ولن يكون مستغرباً أن تقتزن هذه الحملة مع بعض التوترات الفعلية والمفتعلة على الأرض، هنا أو هناك، لعل وعسى يتحول ذلك إلى «زلزال جديد» مفتعل هذه المرة، من شأنه تأخير السير باتجاه الحل بضعة أشهر أخرى.

حقيقة الأمر تكمن فيما يلي: أولاً: أنه ورغم كل ما يقدّم من إحياءات، فإنّ التحضيرات الفعلية لعقد الاجتماعات الرباعية في موسكو ما تزال جارية على قدم وساق. وهذه الاجتماعات سوف تعقد حتى لو جرت محاولات تأخيرها وعرقلتها، كما عقدت سابقاتها بعد أن جرى الإحياء بأنها أحد المستحيلات.

ثانياً: الأمر نفسه ينطبق على التقارب العربي مع سورية، فالدول العربية التي قررت التقارب مع سورية، انطلاقاً من مصالحها بالدرجة الأولى، ومن قراءتها للمعطيات الدولية المتغيرة، لم تكن تتوقع أن يتم التجاوب معها بشكل فوري. وهي لن «تسام» أو «تمل» أو «تغير رأيها» ببساطة، استجابة لرغبات أعداء الحل السياسي في سورية وخارجها، والذين لا يعينهم لا استقرار سورية، ولا استقرار المنطقة، بل تعينهم فقط مصالحهم الضيقة.

ثالثاً: بالتوازي مع هذا وذاك، فإنّ مؤشرات الغضب داخل الشارع السوري تتراكم يوماً وراء الآخر، وذلك نتيجة القناعة الواسعة بأنّ من يسيطر على الأمور في سورية هم بالضبط فئة الـ 10% الناهيين، العابرين للطوائف والأديان والقوميات، والذين يركزون كل جهودهم على منع الحل، وعلى تعميق نهب السوريين، وتجريف من تبقى منهم في سورية. إنّ تعميم «أجواء الحرب»، بل والصلاة من أجل وقوعها، ومن أجل ألا يعلو صوت فوق صوتها، هو أحد آخر الطلقات في جعبة أعداء الحل السياسي، وأعداء التغيير الجذري الشامل.

فعلى الصعيد الدولي والإقليمي، وعلى عكس الصورة الوهمية التي يقدمها المتشدّدون، فإنّ مستوى التفاهات بين ثلاثي أستانا وبين الدول العربية الأساسية يتقدم ويرتفع يوماً وراء الآخر، ما يعني ضمناً اتفاقها على استكمال السير نحو الحل السياسي في سورية على أساس القرار 2254، وتحديدًا بالضد من المصلحة الأمريكية الصهيونية. وعلى الصعيد الداخلي، فإنّ مؤشرات الغضب الشعبي الواسع، من شأنها مع الوقت أن تتحول تدريجياً، إلى موجة جديدة من الحركة الشعبية، تطالب أيضاً بحقوقها في الحياة، وتطالب بالتغيير نحو الأفضل، وتالياً بالحل السياسي.

ضمن هذه الإحداثيات، ليس مفاجئاً أن يتم اللجوء إلى «أجواء الحرب»، أو حتى اختلاقها، لعرقلة الجو الدولي والإقليمي المتجه نحو الحل، ولإسكات الغضب الداخلي المتجه نحو التطور في طور جديد من الحركة الشعبية...

فليصل المتشدّدون من أجل الحرب قدر ما يشاؤون، والشعب السوري سيصلي ويعمل من أجل سلامه ومن أجل الحل والتغيير، وبالضد من مصالح الأمريكان والصهاينة التي باتت متقاطعة بشكل كبير مع مصالح أعداء الحل السياسي من السوريين.

الحركة الشعبية:

النشاط السياسي المتصاعداً

[06]

شيوخ عربية ودولية



هل تحتاج الشعوب الإفريقية أسباباً إضافية للانتفاض على الغرب؟

18

شيوخ اقتصادية



بقوة «بريكس» وتوسعاتها اللاحقة.. معادلة الإنتاج العالمي تنقلب

12

شيوخ محلية



نسبة الارتفاعات السعيرية من بداية العام وصلت إلى 300%!

10

شيوخ عمالية



المؤامرة خارجية أم داخلية؟

02

المؤامرة خارجية أم داخلية



رفعت الحكومة خلال الفترة القصيرة الماضية سعر جميع الخدمات والسلع وأجور النقل العامة والأدوية وباقات النت والسلع الغذائية حتى في مؤسسات السورية للتجارة بحجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، مع رفع سعر البنزين وتخفيض كمياته وفقدان مادة المازوت وارتفاع أسعارها في السوق السوداء إلى مستويات عالية، فيما استمر تراجع الليرة السورية بشكل مستمر مترافق مع ارتفاع جنوني للأسعار فاق ارتفاع سعر الصرف.

أديب خالد

أمام هذا الارتفاع المخيف بكافة السلع والخدمات والطاقة والاتصالات والمواصلات إلا أن الأجور بقيت ثابتة على حالها من دون ارتفاع وانخفضت قيمتها إلى شبه الانعدام طبعاً، كل هذا تبرره الحكومة بأنه بسبب الحصار والمؤامرة الكونية، ولكن ما علاقة توزيع الثروة وحصة الأرباح منها بالمؤامرة الكونية والحصار؟؟ إلا يجب على الحكومة أن تدعم أصحاب الأجور الذين تستهدفهم المؤامرة؟ أم أن سياسات الحكومة تأتي تنفيذاً للسياسات الغربية في حصار الشعب السوري وتجرّفه من أرضه من خلال اعتماد الليبرالية الاقتصادية لتفجير الأوضاع داخلياً وتحقيق أهداف الغرب في سورية من دون تدخل عسكري خارجي مباشر.

تشابه الأوضاع بين مصر وسوريا
مقارنة بسيطة طرحتها الباحثة الاقتصادية رشا سيروب على صفحتها على فيسبوك بين الاقتصاد المصري والسوري محدثة عن تشابه الأوضاع الاقتصادية والأزمات التي يعانيها كلا البلدين رغم عدم وجود حرب أو أعمال عسكرية على أراضي مصر، لكن حال اقتصادها بات كما حال اقتصادنا سعر الصرف إلى الهاوية، والتضخم يخلق والسبب يعود تقليد سياستنا

لسياستها إلى حد التطابق، حيث بدأت مصر بتحرير خجول لسعر الصرف والتخلي عن القطاع العام وعرضه للقطاع الخاص تحت مسمى استثمار أو إدارة أو تطوير المرافق العامة، والنتيجة هي ذاتها، رغم اختلاف المعطيات السياسية لكلا الدولتين أي إن السياسات الاقتصادية هي العامل الرئيس في بناء اقتصاد أو دمه.

المؤامرة الخارجية تغطية على المؤامرة الداخلية

فهكذا يغدو الحديث عن المؤامرة الكونية والحصار والعقوبات مجرد كلام تستر الحكومة خلفها سياساتها التي وصفتها بالجريئة للاستمرار بتجويع السوريين ورمي المسؤولية على الخارج كما تعودت، فما الذي يمنع الحكومة من الاقتراب من أموال الفساد لتمويل زيادة الأجور وتحريك الأموال السورية في المصارف وتوجيهها نحو الاستثمار ولماذا لا تقوم الحكومة بحصر استيراد المواد الغذائية بجهاز الدولة ومن الدول الصديقة، حيث يجري التبادل بالعملات المحلية، وتلك الدول اعتمدت هذا الأسلوب بالتداول مع جميع دول العالم، لماذا يجري الاعتماد على القطاع الخاص وبعض المحظيين في استيراد المواد الغذائية وبأسعار مضاعفة ومن مصادر داخلية وخارجية كالمقحم مثلاً. في حين تم شراء محصول القمح بسعر

بخس مما تسبب بخسائر للفلاحين قد تدفعهم إلى العزوف عن الزراعة مرة أخرى، لماذا يتم الضغط على القطاع الخاص الصناعي والإنتاجي إلى أقصى الدرجات ومحاصرته ورفع تكاليف الإنتاج من محروقات وطاقات حتى توقفت مئات المعامل عن العمل، من يمنع الحكومة من اعتماد سياسات مغايرة لما هو متبع، هل هي المؤامرة الخارجية هل الحكومة تلتزم بتعليقات الغرب عبر قوى الفساد المتحكمة بالمجتمع وجهاز الدولة.

إذا كانت المؤامرة متحكمة فينا إلى هذه الدرجة فعن أي انتصار نتحدث الحكومة، فحكومة غير قادرة على مواجهة وحل مشكلات الداخل وغير قادرة على مواجهة وكلاء الغرب في الداخل فكيف ستنتصر بمعاركها مع الأصيل.

لم يعد هناك حل سوى بالتغيير
منذ بداية الألفية الجديدة حيث بدأت المؤامرة تلف حول رقاب السوريين تحت مسمى الليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي وما جرى منذ انفجار الأزمة وحتى الآن هو استكمال لهذه المؤامرة التي لن تكون قادرين على مواجهتها سوى بالحل السياسي وتطبيق القرار 2254 وإنجاز التغيير الجذري والشامل، وإلا فالمؤامرة سوف تبقى مستمرة حتى تفتيت سورية وتجزئتها من الداخل.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الهيئات العامة للمعامل مركز ضروري للحوار

تطورات الوضع المعيشي التي تذهب إلى منحدر بتسارع عجيب بسبب ارتفاعات الأسعار اليومية الذي يزيد من معاناة الفقراء ويجعل حصولهم على الحد الأدنى مما يحتاجون من غذاء ونقل ودواء وغيرها من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها هو بحكم الصعب جداً وعلى حساب الكثير من المتطلبات التي يجري الاستغناء عنها كلياً أو جزئياً.

هذه القضايا وغيرها هي موضوع نقاش وأخذ ورد بين كادرات الحركة النقابية، وتجرى بين الجدران المغلقة للمكاتب حيث يجري طرحها مشيرين إلى مسبباتها وكيف الخروج منها بما يحسن من الوضع المعيشي للعمال، البعض يقترح شكلاً من أشكال الاحتجاج على ما يجري بحق العمال والفقراء عموماً، أن يتم التجمع أمام رئاسة الوزراء مع مرافقة إعلامية تغطي ما يطالبون به الوزارة والبعض الآخر يطرح نفس الفكرة ولكن التجمع أمام قيادة الجبهة الوطنية أيضاً للمطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعمال والبعض الآخر لا يستسيغ فكرة التجمع أو الاعتصام وذلك مرده حالة الحرب التي تعيشها البلاد والأوضاع التي لا تسمح بهذا الشكل من العمل.

من المؤكد أن هذه النقاشات التي تجري في قمة الهرم النقابي تجري أيضاً في قاعدته وقد تكون أعمق بسبب الاحتكاك الأكثر لتلك القاعدة بالعمال وتعرضهم للضغوط المتواصلة من العمال احتجاجاً على ما يجري بحقهم من استلاب ونهب في كلا القطاعين العام والخاص وإن كان التركيز أعلى بحق عمال القطاع الخاص الذين يفتقدون للحماية القانونية والتنظيمية ويحكمهم العقد شريعة المتعاقدين أي «يقال للعمال ما عجبك هاد الشغل وهاد الأجر الباب بيغوت جمل».

هذه النقاشات والحوارات الجارية تعطي مؤشر مهم عما وصلت إليه أوضاع العمال حتى وصل الجبل إلى ذن تلك الكوادر التي تعبر عن معاناتها وبدأت ترفع صوتها وإن كان الصوت خافتاً وضعيفاً، ولكن يؤسس لمرحلة أخرى تفرض رفع الصوت عالياً من قاعدة الهرم إلى رأسه لأن الواقع سيفرض ذلك والضغوط المعيشية التي يعيشها العمال ستدفع الطبقة العاملة للدفاع عن لقمتها وأيضاً كلمتها.

إن التواصل ما بين النقابات والعمال وإشراك الآخرين في حوار مفتوح عبر عقد اجتماعات للهيئات العامة في المعامل والشركات للوصول إلى توافقات مع العمال حول السبل الكفيلة والمجدية لتحسين أوضاعهم المعيشية عبر ربط أجورهم بسلع متحرك مع ارتفاع الأسعار إن هذا العمل لو كتب له أن يتحقق سيؤسس لمرحلة مهمة وأرضية صلبة تستند عليها الحركة النقابية في مواجهة ما يحصل بحق العمال ويخرج الحركة وحواراتها من حالة الهمس داخل الغرف إلى الفضاء الرحب والواسع إلى الطبقة العاملة، فهل تفعلها النقابات وتخرج نفسها من عنق الزجاجة التي وضعت به وكذلك وضعت نفسها به؟



ما جرى منذ
انفجار الأزمة
وحتى الآن
هو استكمال
لمؤامرة التي
لن نكون قادرين
على مواجهتها
سوى بالحل
السياسي
وتطبيق القرار
2254 وإنجاز
التغيير الجذري
والشامل

القضاء على الفقر أم الفقراء

خلال هذه الأزمة الوطنية التي ما زالت تعيشها البلاد تشير الكثير من المعطيات التي حدثت للطبقة العاملة في القطاع الخاص وقطاع الدولة إلى شعور العمال أنه لا توجد قوى ذات تأثير كبير تعبر عن آرائهم ومواقفهم وهي لا تستطيع حماية حقوقهم وخاصة الأجور أو التعطل عن العمل.

■ نيل عكام

هنا نلاحظ أيضاً أن أغلب عمال القطاع الخاص غير مشمولين بالمظلة التأمينية وبالأخص عمال القطاع غير المنظم، فهم جميعاً لا يعرفون هذه المظلة، وهذا مرتبط بضعف النقابات في القطاع الخاص وخصوصاً القطاع غير المنظم، إن حجم الفقر وانتشاره في البلاد مرتبط كذلك بطريقة توزيع الثروة الوطنية غير العادل بالمطلق، ونلاحظ كذلك أن قوة العمل متوزعة بين فئات أكثرها متعطلة وفئات أخرى تعمل بشكل منتظم أو غير منتظم، أو تعمل بأعمال هامشية. إن التقليل من حدة الفقر لا يمكن أن يتم إلا من خلال سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع نسب النمو الاقتصادي وتحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الوطنية، وسياسات اجتماعية تحقق الحماية الاجتماعية والأمان وتمكين قوة العمل من حقوقها المختلفة وتأمين العمل اللائق. وهو أحد الشروط الضرورية لمكافحة الفقر، ولا بد للدولة والنقابات أن تدرك أن تكلفة الفقر كبيرة، وتكلفة

الفقر حالة اجتماعية تعيشها فئات من المجتمع نتيجة حرمانها من الحصول على الحقوق القانونية الأساسية وعدم تمكنها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وبالأخص الدخل الضروري لحياة معيشية كريمة



– ضعف النقابات من جهة، وتقاعس هذه النقابات من جهة أخرى في الدفاع عن مصالح العمال من جهة أخرى، مما أدى إلى انكفاء العمال عن الانتساب للنقابات. أما عمال القطاع الخاص في التنظيم النقابي فنسبتهم ضئيلة، حيث لم تلعب النقابات ذلك الدور المناط بها في حماية حقوق العمال وخاصة في كيفية تحديد أجور العمال.

ويعود ضعف النقابات هذا إلى عدة أسباب وفي مقدمتها تدخل أجهزة السلطة التنفيذية في شؤون وأعمال النقابات، في تعيين ممثلي العمال في كافة مراحل الهرم النقابي.

الفرصة لكافة طالبي العمل في سوق العمل للحصول على فرصة عمل دائمة. وهناك أسباب كثيرة تضع الطبقة العاملة في حالة الفقر ومن هذه الأسباب: – التعطل عن العمل وانخفاض مستوى الأجور بشكل لا يتناسب مع الواقع المعيشي وحرمان العمال من حقوقهم التي كفلتها لهم الشرائع الدولية والوطنية من خلال الدستور والقوانين النافذة. الغالبية العظمى من العمال بدون حماية تأمينية أو اجتماعية. الفجوة الكبيرة بين الرواتب ومتطلبات الحياة المعيشية اليومية، حيث إن الأجور لا تكاد تسد رمق العمال وأسرهم.

عليهم. وإن التحولات الاقتصادية الاجتماعية، كانت هي الأساس في فقدان هذه الحقوق. الفقر حالة اجتماعية تعيشها فئات من المجتمع نتيجة حرمانها من الحصول على الحقوق القانونية الأساسية وعدم تمكنها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص الدخل الضروري لحياة معيشية كريمة. ويعتبر الحق في العمل والحصول على الكسب لتحقيق هذا الدخل الضروري من أول الحقوق الإنسانية التي لا بد أن تتوفر لجميع قوى العمل المتواجدة في سوق العمل، ومكافحة الفقر يتطلب إتاحة

عدم محاربته أكبر من التكلفة التي تبذل من أجل التخفيف منه. أما السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تعمل عليها الحكومات للقضاء على الفقراء فهذا أمر بعيد المنال. نحن اليوم في عالم تكثر فيه المتغيرات والتحولات، بجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وهذه التحولات باتت مترابطة ترابطاً عضوياً، إن حقوق العمال التي تسلب منهم، والسعي الدؤوب نحو الاقتصاد الليبرالي، وتقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية، بذريعة التطور التكنولوجي، لم تعد تنطلي

الطبقة العاملة



كاليفورنيا إضراب عمال مدينة سان خوسيه
أعلنت النقابات التي تمثل ما يقرب من 4500 عامل في مدينة سان خوسيه يوم الاثنين 7 آب أن العمال سيضربون مدة ثلاثة أيام الأسبوع المقبل، بسبب نقص الموظفين المزمّن والأجور المنخفضة. جاء قرار الإضراب بعد تصويت أجريته النقابة الأسبوع الماضي، وتم الإعلان عنه يوم الاثنين في تجمع حاشد مع عمال المدينة وممثلي الاتحاد الدولي للمهندسين المحترفين والفنيين المحلي، واتحاد عمال البلديات الاتحاد الأمريكي للولاية، وعمال المقاطعة والبلدية المحليين أمام مجلس مدينة سان خوسيه. وسيتم الإضراب في الفترة من 15 إلى 17 آب. وتتفاوض النقابات والمدينة منذ شهور ويعمل العمال بدون عقد منذ انتهاء مدته في أواخر الشهر الماضي.



الولايات المتحدة إضراب عمال مدينة لوس أنجلوس

عمال مدينة لوس أنجلوس ينظمون إضراباً عن العمل مدة يوم واحد الثلاثاء 8 آب الجاري، احتجاجاً على مفاوضات العقد. حيث شارك أكثر من 11000 عضو في الاتحاد الدولي لعمال الخدمة المحلية في الإضرابات منهم عمال الصرف الصحي والميكانيكيون الثقيلة وضباط المرور والمهندسون والعديد من عمال المدينة، الذين خرجوا من العمل للاحتجاج على إدارة المدينة وغيرها من «الممارسات غير العادلة التي تقيد حقوق العمال والنقابات»، وفقاً لبيان من الاتحاد. قال نائب رئيس النقابة وهو عامل جمع مياه الصرف «نحن هنا في الخارج، لقد سئمتنا عدم الاحترام عندما يتعلق الأمر بالمساومة»، «نحن نطلب من كل واحد منكم كأعضاء في مجلس المدينة المساعدة».



كندا عمال بريتش كولومبيا يعلنون إنهاء الإضراب
بعد الإضراب الذي قرره عمال بريتش كولومبيا، على مدار عدة أسابيع، أعلن العمال الموافقة على إنهاء الإضراب رسمياً، في السادس من هذا الشهر، والموافقة على عقد جديد، حيث شارك في هذا الإضراب عن العمل نحو 7400 من أعضاء النقابة، في الموانئ وفي بعض المناطق، مثل مترو فانكوفر، والأمير روبرت. حيث أعلنت نقابة الاتحاد الكندي الدولي للمخازن والمستودعات أن أغلب أعضائها بنسبة 74.66% قد وافقوا وصدقوا على صفقة مع Employers Association Bc Maritim وأشارت إلى أن هذا الحرص على البلاد لا يعني تجاهل مطالب العمال، وفيما سبق فشلت المفاوضات بين نقابة العمال والحكومة في بريتش كولومبيا، حيث أعلن عمال الموانئ عودتهم إلى الإضراب مجدداً على خلفية هذا الفصل.



عمال مطار البرتغال في إضراب

بدأ عمال المطارات في البرتغال المرحلة الثانية من إضرابهم في السادس من الشهر الجاري، والذي سيستمر إلى يومين، الذي نظمته نقابات عمالية متعددة. بما في ذلك نقابة عمال البحرية التجارية، ووكالات السفر، ووكالات الشحن والصيد. واتحاد عمال الطيران والمطارات. وشارك في الإضراب فنيو المناولة في المطارات، والاتحاد الديمقراطي لعمال المطارات والطيران. ويعتبر هذا الإضراب جزءاً من نزاع عمالي مستمر بين هذه النقابات وشركة Portway التي تعمل في المطارات وتخدم شركة easyJet ويدور هذا النزاع حول تفسير وتطبيق الاتفاقية المبرمة مع النقابات والشركة. وتتوقع النقابات أكبر مشاركة في هذا الإضراب. وأعلن ممثلو العمال عن خطط للإضراب إلى أجل غير مسمى في أيام العطلة الرسمية.

من يرفع الأسعار؟

السؤال الذي يطرح دائماً من هو المسؤول عن ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تشهدها البلاد بشكل يومي؟ هل هم القانمون على الاستيراد؟ أم اصحاب الاستثمارات الكبرى؟ أم كما قال أحد أعضاء غرفة التجارة لإحدى المحطات الإذاعية، الأسعار بيد الله كما هي الأعمار؟ أم بيد الحكومة؟ أم النقابات؟

■ محرر الشؤون العمالية

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، علينا أن نذكر أن الحكومات المتعاقبة وأصحاب الثروات وخاصة حديثي النعم، هم شركاء في السياسة الاقتصادية القائمة، والتي تسير عليها الحكومة منذ تبني ما يسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، المبنية أساساً على الاقتصاد النيوليبرالي، أي سياسة إلغاء الدعم الحكومي للمواد الأساسية الغذائية منها والمحروقات بمختلف أنواعها، ورفع أسعار الكهرباء على الصناعيين باستثناء ذي الحظوة منهم، وإعطاء الأسواق لحفنة من تجار الأزمات والحروب، وفق توجهات صندوق النقد الدولي، تحت شعار «المنافسة الحرة» سوف تؤدي إلى خفض الأسعار.

إن الحقيقة تؤكد غير ذلك، لقد بات من المعروف أن مصالح كل من أصحاب الثروات المنهوبة والحكومات التي تبنت السياسة النيوليبرالية مستمرة وعلى حساب جيوب وبطون العمال ومتطلباتهم المعيشية الأساسية. ما أدى إلى رفع تكاليف الحياة الأساسية بشكل ينعكس على العمال بأجر خاصة والمواطنين عامة.

قد يقول قائل، إن موجة الغلاء هذه تجتاح العالم عامة ومنها بلادنا. لكن بالمقابل نشهد حراكاً عمالياً ونقابياً من إضرابات واحتجاجات مختلفة، تقوم به في العديد من البلدان، العربية منها وغير العربية حيث تطالب بتخفيض الأسعار وزيادة الأجور. في محاوله منها لوقف هذا الغلاء وتخفيض الأسعار، وخاصة أسعار المواد

الغذائية الأساسية، إضافة إلى الحد من رفع أسعار الكهرباء والمحروقات بمختلف أنواعها. نلاحظ أن العديد من الحكومات، خاصة الأوروبية منها بدأت تعود لتتدخل في تنظيم السوق. من أجل حد رفع الأسعار، نتيجة هذه الاحتجاجات. إن أكثر من 90 في المئة من طبقتنا العاملة تعيش بحالة من الفقر والمرض والجهل وكأنه القدر المحتوم. فرضتها عليها تلك السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، وكانت تقوم بإقرار زيادات شكلية في الحد الأدنى للأجور مع كثير من الدعاية والبهرجة ليبقى هذا المطلب للطبقة العاملة غامضاً ومجالاً لتلاعب الحكومة وأرباب العمل فيه.

إن الحد الأدنى للأجر اليوم هو أجر لا يكفي العامل حتى لسد رمق الجوع والعطش وبالطبع لا يستجيب لمتطلبات وحاجات العامل الأساسية في حدها الأدنى المقبول. لذلك لا بد من إعادة النظر في قيمته الأساسية وهي القيمة التي تضمن للعامل تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. وهذه مهمة لا بد أن تكون بالمقام الأول من اهتمامات النقابات. من خلال مفاوضات تتضمن موقفاً واضحاً مع الدولة وأرباب العمل. لمواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار، واحتثاث الفساد الذي ينعكس على العمال والدولة والمجتمع.

إن ربط الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون مرتبطاً بالغلاء وارتفاع الأسعار عبر تطبيق السلم المتحرك للأسعار. وليس كما تروج له السلطات التنفيذية ربط الأجر بالإنتاج تحت

مسمع وصمت النقابات. ولكن كي تفرض الطبقة العاملة تطبيق حق تأمين وتحسين الحد الأدنى للأجور الذي يؤمن كافة احتياجاتها الأساسية والضرورية ويحقق العيش الكريم، يتطلب هذا أن ترتقي إلى درجة طبقة لذاتها تعرف مصالحها وكيفية انتزاعها. ومن شروط ذلك قوة وفعالية تنظيمها النقابي المستقل ليكون البوصلة والمرشد للأغلبية الساحقة من العمال.

إذا كانت تلك القوى الطبقة المشبعة بالفساد والنهب، لا ترى الطبقة العاملة طبقة اجتماعية لها مصالحها ولها حقوق لا بد أن تؤدي، وهي منتجة للثروات التي ينهبونها. نقول لهم، إن الطبقة العاملة موجودة. لكنها تفتقد مؤقتاً تلك النقابات القادرة على توحيدها وتنظيم



عملها وقواها، والقيام من جديد بالعمل الأساسي الذي قام به مؤسسو الحركة النقابية. إن تاريخ الطبقة العاملة السورية وتجربتها الواسعة والمهمة، بانتصاراتها وبهزائمها، علمتنا بأن الأمور قد تتغير بسرعة كبيرة. إن تقديم التنازلات لقوى رأس المال بزعيمه الأئمة والحرب وابتعاد النقابات عن أهدافها الأساسية والذي في المقدمة منها تحسين الأجور للعمال بما يتناسب مع مستوى المعيشية، وعجز النقابات عن التعبير عن مشكلات عمالها سيؤدي ذلك إلى حالة ليست في مصالح الطرفين، العمال والنقابات، وستكون النتيجة فقدان هذه النقابات لقاعدتها الأساسية وهي الطبقة العاملة مبرر وجودها وشرعيتها.

اليوم العالمي لعمل النقابات من أجل السلام



والقضاء التام على الأسلحة النووية، واحترام استقلال وسيادة جميع الدول.

نستنكر الاستثناءات والتمييز والخطر والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ضد دول مختلفة، لأنها تؤثر سلباً على مستوى معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض والعمال وصغار المزارعين الفقراء والشرائح الشعبية بشكل عام.

علاوة على ذلك، تستنكر الحركة النقابية الدولية قرار قمة الناتو بإضافة خطط إقليمية جديدة ولكن أيضاً لتحديد حد أدنى قدره 2% من الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق العسكري، مما يزيد من حدة المواجهة والاستعدادات

وخطر نشوب صراع إمبريالي معمم. مع عواقب وخيمة على الشرائح الشعبية والناس العاديين الذين يدفعون دائماً تكلفة العداء الإمبريالي بالموت واللاجئين وتدهور ظروفهم المعيشية والعمل.

بالإضافة إلى ظروف ارتفاع

المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لا لأسلحة الناتو والتدخلات الإمبريالية.

في الوقت الحاضر، يواجه العالم مرحلة تصعيد شديد العداء السياسي والاقتصادي والعسكري. تهدف القوى الإمبريالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية لوكينا واستغلالها، وتقوية مجالات نفوذها، وتغيير الحدود الجديدة. إن العداوات بين القوى الإمبريالية تتفاقم باستمرار، وتتواصل الصراعات المسلحة وتتفاقم، الأخطار التي تهدد السلام العالمي جسيمة.

النقابات العمالية المناضلة ذات التوجه الطبقي في جميع أنحاء العالم توحّد أصواتها وتكثف نضالها ضد استمرار التدخلات العسكرية والحروب، والعسكرة المتسارعة للعلاقات الدولية، والنقابات العسكرية المتصاعدة.

نطالب بحل حلف شمال الأطلسي وجميع التحالفات العسكرية،

بعض ما جاء في البيان الذي أصدره اتحاد النقابات العالمي حول السلام وإنهاء الحروب والموقف من حقوق العمال.

المنتسبة إليه وأصدقائه وجميع النقابات ذات التوجه الطبقي إلى تنظيم فعاليات ومظاهرات مناهضة للحرب ومناهضة للإمبريالية تحت شعار:

المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لا لأسلحة الناتو والتدخلات الإمبريالية.

قبل الحكومات البرجوازية بحجة نقص الموارد، فإن الزيادة الإضافية في الإنفاق العسكري هي استفزازية وكذلك تكشف عن نواياهم الحقيقية.

نقف إلى جانب شعوب العالم التي تعاني وتكثف نضالها ضد الحروب الإمبريالية وأسبابها الجذرية. يدعو اتحاد النقابات العالمي جميع النقابات

الأسعار المعمم، والتضخم، وسياسات التقشف طويلة المدى التي قلصت جميع النفقات المرتبطة بالاحتياجات الشعبية ومستويات معيشة العمال؛ في عصر يتم فيه رفض جميع مطالب العمال في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وظروف المعيشة الكريمة من

أعباء وتكاليف جديدة.. رفع أجور نقل الركاب بنسبة 100%!

رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أجور نقل الركاب بين المحافظات بتاريخ 2023/8/8.



■ مراسل قاسيون

وبحسب قرار الوزارة يحسب الكيلومتر الواحد بالنسبة لحافلة رجال أعمال «30 راكباً» 60 ليرة، وبالنسبة لباص البولمان العادي «45 راكباً» 50 ليرة سورية للكيلو متر الواحد، أما الميكرو باص بولمان حديث مكيف محدث على القانون الاستثمار رقم 10 سعة «30-33 راكب» بـ 53 ليرة سورية لكل كيلومتر. تضمن القرار أيضاً إضافة نسبة 20% على التعرفة المعتمدة للمحافظات الشرقية كبذل

خطورة، لحين زوال الأسباب. وبحسب الأسعار الجديدة في بعض شركات البولمان، وهي غير نهائية، فقد بلغ سعر التذكرة بين دمشق واللاذقية 21 ألف ليرة سورية لرجال الأعمال، مقابل 15 ألفاً للباص العادي. وبين دمشق وحلب 24 ألفاً وخمسمئة. ودمشق- حماة 13 ألفاً لرجال الأعمال، مقابل 10 آلاف وتسعمئة للباص العادي. ودمشق- صافيتا 9 آلاف وستمئة ليرة. ودمشق- طرطوس 11 ألفاً وأربعمئة للباص البولمان العادي. أما دمشق- السويداء 10 آلاف ليرة سورية.

نسبة الزيادة 100% تقريباً!

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الزيادة الحالية تقارب 100% على الزيادة السريعة السابقة التي تم إقرارها في شهر أيار الماضي. فعلى سبيل المثال كانت التعرفة الكيلومترية لحافلة البولمان لرجال الأعمال «30» راكباً 32,40 ليرة لكل كيلومتر، وأصبحت الآن 60 ليرة!

الأولوية للشركات والسليبات للمواطنين!

بررت الوزارة قرارها بارتفاع تكاليف التشغيل للبولمان الواحد، من ارتفاع الزيوت المعدنية وأجور الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والرواتب والأجور وتكلفة المازوت وعدم تأمينه بالسعر الرسمي، وغيرها من التكاليف وفقاً لطلبات شركات النقل، كما جاء بالقرار. فالقرار راعي ارتفاع التكاليف على المستثمرين دون النظر لانعكاس هذه الارتفاعات على المواطن!

فالاولوية بحسب الرسميين للشركات الخاصة على حساب المواطنين على طول الخط! بالمقابل فإن أكثر الفئات المتضررة من هذا القرار هم الطلاب الجامعيون والعسكريون، نظراً لحاجة هذه الشرائح أكثر من غيرها للتنقل بين المحافظات بصورة متكررة. فطالب يدرس بجامعة دمشق من محافظة أخرى عليه تكبد ما يقارب الـ 80 ألف إلى 196 ألف شهرياً، في حال قام بزيارة أهله مرة كل

أسبوع، دون إضافة تكاليف المواصلات من وإلى الكراج، وهذا المبلغ يعادل الحد الأدنى للأجر رسمياً! وكذلك الأمر بالنسبة للعسكري الذي سيتكبد تكلفة شهرية تعادل 200 ألف شهرياً، مقابل دخل لا يتجاوز 150 ألف ليرة، دون النظر للتكاليف المعيشية الأخرى، من غذاء وطبابة ومستلزمات عديدة.

تعديل أجور النقل للسرافيس وباصات النقل الداخلي

صرح عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق «قيس رمضان» بأن شركات النقل الداخلي تقدمت بطلبات لرفع الأجور وبأنه ستتم دراسة المتغيرات الحاصلة على صعيد ارتفاع أجور قطع التبدیل ومختلف المواد والمستلزمات على صعيد البطاريات والإطارات ولاسيما عند ارتفاع سعر صرف الدولار وبعد قرار رفع أجور النقل بين المحافظات.

علماً أن السعر الرسمي حالياً يقدر بـ 400 ليرة للخط القصير و 500 ليرة للخطوط الطويلة. لتصدر بعدها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 10 آب 2023 قراراً باعتماد التعرفة الكيلومترية لكل من الميكروباص سرفيس «9-14» راكباً العاملة على المازوت لتصبح 38 ليرة لكل كيلومتر، والميكرو باص العادي «25» راكب لتصبح 35 ليرة. أما الميكرو باص الذي يعمل على المازوت بدون تكييف «24» راكباً فما فوق لتصبح 32 ليرة. والميكرو باص شبه البولمان «40-45» راكباً لتغدو 38 ليرة.

أزمة المواصلات والمزيد من التضييق!

تشهد المناطق السورية كافة أزمة مواصلات خانقة ومستمرة، يمكن وصفها في بعض المناطق بالحادة، وذلك نتيجة الرفع المستمر لأسعار المحروقات وعدم توفير المخصصات المدعومة كماً وسعراً بما يلبي الحاجات الفعلية، رغم وجودها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة للمضطرين! يتزامن هذا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة

المتفاقمة باستمرار، والأوضاع المعيشية المتردية للمواطنين! حيث ترتفع أسعار السلع والمواد في الأسواق بشكل دائم دون ضوابط، على التوازي مع إجراءات تخفيض الدعم الجائرة، وما يطرأ على الليرة من انخفاض في قدرتها الشرائية بنتيجة المضاربة على سعر الصرف، كل هذا وسط عجز رسمي، إلا بالاستمرار بإصدار القرارات التي تحمل في طياتها مزيداً من التضييق على المواطنين أكثر فأكثر!

مزيد من الأعباء على الشارع السوري!

التعديلات الجارية على أجور نقل الركاب بين المحافظات، أو التعرفة الجديدة لخطوط النقل الداخلي والسرافيس، عبارة عن أعباء مادية إضافية كبيرة على المواطنين، وهي أعباء يومية اضطرارية للوصول إلى مكان العمل أو الدراسة أو لقضاء أية حاجة ضرورية! فعند النظر إلى عامل يستقل وسيطتي نقل عمومي «سرفيس وهي الأقل تكلفة» ذهاباً وإياباً بتكلفة ألف ليرة للرحلة، وبصورة يومية للوصول إلى مكان عمله على مدار 22 يوم دوام فعلي شهرياً، فنحن نتحدث هنا عما يقارب 88 ألف ليرة سورية، وهو ما يعادل ثلثي أجره تقريباً، دون التطرق للحالات الطارئة حيث يكون مجبراً أن يستقل وسيلة نقل بتكلفة أعلى «تكسي- تكسي سرفيس»، ليصبح وسطي تكاليف المواصلات الشهرية للفرد الواحد ما يعادل 100 ألف ليرة!

هذا المبلغ الشهري من الناحية العملية يتجاوز قدرة غالبية الأسر السورية الفقيرة، التي تعيش سلفاً تحت خط الفقر، وتعجز عن تأمين احتياجاتها المعيشية الأساسية!

بدائل التكييف والمرونة لا تحل الأزمة المعممة!

المواطن الذي بات بحاجة إلى راتب لتغطية تكاليف المواصلات، وراتب أو اثنين مع استمرار العجز عن تغطية متطلبات حياته الأساسية، بغدو المشي سيراً ع الأقدام الخيار الوحيد أمامه!

فالبعض من الشباب يمشون مسافة سيراً على الأقدام، ومن ثم يلتحقون بوسيلة نقل كي يوفروا على أنفسهم أجره سيرفيس! فيما يلجأ البعض، وتحت ضغط الاضطرار، لحلول بديلة بحسب الإمكانيات المتاحة، كظاهرة الدراجة الهوائية التي باتت شائعة، حالها حال الدراجة الكهربائية والدراجات النارية، إضافة إلى ظهور بعض المبادرات المجتمعية مثل «ع طريقك» في بعض المناطق والبلدات!

لكن كل هذه البدائل لا تحل الأزمة المعممة، لا على مستوى التكاليف المرهقة بالنسبة للمواطنين، ولا على مستوى زيادة أعداد وسائط المواصلات وتحسين خدماتها! فالبديل الاضطرارية أعلاه، التي تعبر عن قدرة المواطن على التكييف ومرونته في التعامل مع الأزمات، غير قابلة للتعميم، وهي بأن تعمق الأزمة التي يتم استغلالها بشكل كبير ومستنزف للمواطن ولمرونته وقدرته على التكيف، وصولاً إلى الإنهاك المهده للحياة!

الدور الرسمي وتعميق المعاناة!

بات الدور الرسمي بالواقع العملي يقتصر على الإعلان عن الزيادات السريعة، لأية سلعة أو خدمة، أو شرعنتها صمتاً وفساداً، دون مراعاة أوضاع الغالبية الفقيرة، وتحديد أصحاب الدخل المحدود التي تعرف الحكومة تماماً ثقل قراراتها عليهم ونتائجها الكارثية على حياتهم وخدماتهم ومعاشهم! فخلال أسبوع واحد تضاعفت معاناة المواطنين بنتيجة بعض القرارات الرسمية، مثل، رفع سعر الصرف الرسمي لـ 10100 ليرة سورية، ورفع تكلفة الحصول على جواز السفر لـ 3 ملايين ليرة سورية، ورفع سعر الأدوية بنسبة 65%. ورفع سعر البنزين لـ 10 آلاف ليرة سورية، ورفع أسعار الدخان الوطني 50%. وأخيراً رفع أجور النقل بنسبة 100%!

وفي ظل الاستمرار بنهج التعامي عن مصالح الغالبية الفقيرة مقابل محاباة مصالح الأقلية من كبار أصحاب الأرباح فإن معاناة الغالبية ستتعمق أكثر فأكثر!

الحركة الشعبية: النشاط

مركز دراسات قاسيون



تواصل قوى متعددة، من المتشددين ضمن النظام، ونظرانهم ضمن المعارضة، محاولاتها لاستباق وإجهاض احتمالات طور جديد من الحركة الشعبية. يجري ذلك بطرق متعددة أبرزها هي تلك التي تكرر القديم على أنه جديد؛ بكلام أوضح، فإن أبرزها هي الدفع نحو تكرار الأشكال نفسها من الحراك السابق، وبالشعارات نفسها وطرق العمل نفسها، وخاصة منها المنعزلة عن الناس وذات الطابع المغامر، وضمناً الحديث مرة جديدة عن «عسكر منشق» وما شابه.

وكانت افتتاحية العدد الماضي من قاسيون رقم 1134، وعنوانها: «[الحركة الشعبية ستعود عاجلاً أم آجلاً](#)»، قد قالت بوضوح:

«مع ارتفاع مؤشرات واحتمالات تجدد الحركة الشعبية، يتضامن المتشددون في النظام والمعارضة مرة أخرى في سعي إلى إجهاضها وخنقها في مهدها، ويجري ذلك عبر الأساليب الرئيسية التالية:

استحدثت أصوات «معارضة» مصطنعة هدفها تضليل الناس ومحاولة استكشاف الخريطة المسبقة للحركة الشعبية للتحكم باللاحق بها. التحريض على الأعمال المغامرة المتسعة المتفرقة غير المدروسة، بحيث يسهل التعامل معها قمعياً. وعبر التعامل القمعي معها، تجري محاولة كسر ظهر الحركة قبل أن تقف، أي محاولة «تربية البقية» الذين يفكرون في التحرك السياسي. التخويف من أشباح 2011 ومحاولة إيهام الناس بأنه من الممكن أن تتكرر الأحداث نفسها والالام نفسها مرة أخرى».

إنّ النضالات المطلوبة لحماية الطور القادم من الحركة الشعبية ليست بالأمر الهين إطلاقاً، وخاصة بوجود قوى من الداخل والخارج، تسعى بشكل مسبق لإعادة إدخال الحركة في النفق القديم نفسه. ولكن مع ذلك، فإن عنصر القوة

الأساسي لدى الطور الجديد من الحركة هو وعيها، أي جملة الخبرات والمعارف والاستنتاجات التي وصلت الناس إليها بالتجربة المرة، والتي تكسبها حدساً سياسياً أكثر تطوراً بما لا يقاس عما

كانت عليه الأمور عام 2011. في الإطار نفسه، فإنّ من المفيد التذكير باستنتاجات ومواقف لطالما تمت محاربتها والتغطية عليها خلال السنوات الماضية، بالضبط في إطار العمل على قتل الحركة الشعبية وتحويلها إلى مطية للمصالح الضيقة للمتشددين في الطرفين... وبشكل خاص عبر تصوير الأمور ضمن ثنائية «ثورة» أو «مؤامرة»، وهما توصيفان لا يمكن لأي منهما أن يصف الواقع كما هو ولا أن يفسره... ومنع الحركة من تفسير الواقع بشكل صحيح، يعني منعها من تغييره، لأنّه من لا يستطيع تفسير الواقع تفسيراً صحيحاً لن يستطيع بحال من الأحوال أن يغيره.

فيما يلي، نعرض لمجموعة من المقتطفات من كتاب د. قنري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، «الأزمة السورية: الجذور والأفاق»، والذي تمت كتابته عام 2018، والذي يتضمن فهم وتصورات حزب الإرادة الشعبية للحظة انطلاق الحركة الشعبية بطورها الأول عام 2011، جذورها، وأفاقها، والذي لا تزال الاستنتاجات التي تضمنها مفيدة ورائحة للحركة الشعبية بطورها الجديد...

أزمة ام ثورة؟

«في أحسن الأحوال، كان 15 آذار تعبيراً عن وضع ثوري، وشكّان ما بين الوضع الثوري والثورة. الوضع الثوري هو احتمال ثورة واحتمال ثورة مضادة أيضاً. وللوضع الثوري ثلاثة شروط حسب لينين، وعادة ما تتحدث الأدبيات عن شرطين وتنسى الثالث، الشرط الأول، من هم فوق لا يستطيعون الحكم بالوسائل السابقة، الشرط الثاني، من هم تحت لا يستطيعون تحمل العيش بالطريقة السابقة. أما الشرط الثالث، والذي لا معنى للشرطين الأولين دونهُ، فهو درجة النشاط السياسي العالي للجماهير، وهذا يخلق احتمال تحويل الوضع الثوري إلى ثورة. لكن إذا كان العامل الذاتي غير جاهز لتحويل الوضع الثوري إلى ثورة، فإنه في ظلّ الهزة العميقة التي تطيح بكل البنى السابقة فعلياً، بنى الدولة وبنى المجتمع السياسية، تنشأ خطورة حالة فراغ يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى الوراء. لذلك فإن الوضع الثوري هو مخاطرة مفروضة موضوعياً، والأحزاب الجديدة

عليها أن تكون جاهزة لملاقاة الوضع الثوري عندما يأتي، لأنه إذا أتى ولم تكن مستعدة لاستقباله، فإن الاتجاهات العفوية للتطور ستتحكم به، وهنا يصبح تحول الوضع الثوري إلى ثورة مضادة رجعية معادلاً لاحتمال تحوله إلى ثورة تقدمية بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي». (ص. 9-10).

«لا يمكن لأحد أن ينكر وجود نشاط سياسي عال، ومن حيث المظهر فإنه كان مفاجئاً لكثيرين، لكن الحقيقة أنه نتاج تراكم امتد عشرات السنين، من كتم الحريات السياسية ومنعها من التطور، لذلك خرجت الأمور بالشكل الذي رأيناه حيث النقيضة السياسية هي أن الحركة الشعبية، قد انطلقت بهذا الشكل العفوي لعدم وجود حركة سياسية تقود... لهذا لم تكن هناك قيادة للحراك الشعبي، وما ظهر هي قيادات عفوية للموجة الأولى السلمية الاحتجاجية، وهذه الموجة وقياداتها العفوية لم تكن تريد رفع السلاح، أما كيف وصلت الأمور إلى المواجهة بالسلاح وكيف دفعت لذلك فتلك قصة أخرى... ما جرى فعلياً هو عملية تطويق للعناصر السلمية من عدة قوى، من الداخل والخارج». (ص. 10).



عنصر القوة الأساسي لدى الطور الجديد من الحركة هو وعيها أي جملة الخبرات والمعارف والاستنتاجات التي وصلت إليها بالتجربة المرة

السياسي المتصاعدا!

مركز دراسات قاسيون



وظيفي آخر ليس له علاقة بالحركة الشعبية، هذه الوظيفة هي تسهيل وتطبيق الفوضى الخلاقة» (ص. 98-99).

«الحركة الشعبية لم تكن جاهزة، لكنها كانت ستعبر بسرعة بفترة تكون لو لم يمارس العنف ضدها، ولو لم يمارس العنف منها، العنف منها وضدها قدما المبرر أحدهما للآخر، وساقا الحركة باتجاهات لم تكن جاهزة لها فكرياً وسياسياً. هذا كله كان من الممكن تجاوزه لو كانت هناك قوى سياسية طليعية... لكن هذه القوى كانت موجودة على الورق وهي جزء من التاريخ الآن، على الأرض ليست موجودة، والسبب نظام «الحزب الواحد القائد»، السبب المنظومة الأمنية، السبب مستوى الحريات السياسية الذي منع تطور قوى سياسية طليعية يمكن لها أن تلهب دوراً في توجيه الحركة. لذلك عندما انطلقت الحركة الشعبية، كانت هي في واد والحركة السياسية القائمة في واد آخر، وليس هناك أي صلة بينهما، وهذه الطامة الكبرى والمأساة بالنسبة للحركة السياسية التي لم يبق لها أساس للوجود لأنه ليس لها جمهور، وللجمهور أيضاً؛ الضائع لأن ليس هناك أحد يأخذ بيده ويقوده، ولا أقصد بقيادته أن يعمل عليه زعيماً، بل أن ينصحه» (ص. 100).

«أهمية كبرى تبقى معلقة على من يستطيع الأخذ بيد الحركة الشعبية، وهذا لا يمكنه إلا أن يكون عابراً للطوائف والأديان والقوميات، وعدم تبلور هذا النوع من القوى بشكل كاف أدى إلى انزياح الأمور إلى طريق آخر. مع ذلك، فإن المشروع التفتيتي لم ينتصر بشكله الكامل، بسبب توازن القوى الدولي الجديد وبسبب الدخول العسكري الروسي المباشر في أيلول 2015» (ص. 101).

«الوضع الثوري، كما قلنا سابقاً، هو احتمال ثورة، وهو أيضاً احتمال ثورة مضادة. الوضع الثوري بشروطه الثلاثة مُحقق في سورية، الذين في الأعلى لم يعد باستطاعتهم أن يحلوا أية مشكلة من المشكلات المطلوب حلها، صغیرها وكبیرها، من هنا وزن الجهاز الأمني، الصراع باستخدام القوة فقط وليس بالحلول الذكية. الذين «تحت» لا يستطيعون التمثل أكثر، وظهرت إلى الوجود درجة نشاط سياسي عال. لكن في ظل ضعف الحركة السياسية، وانخفاض مستوى الوعي السياسي الناتج عن الانخفاض الشديد لمستوى الحريات السياسية تاريخياً، إلى جانب أسباب اقتصادية واجتماعية متعددة، فقد تظاهر النشاط السياسي بالأشكال التي رأيناها، كان من السهل خداع الحركة وتوجيهها لأماكن مسدودة، دون أن تقهر إلى أين يوجهونها. ومثل الحركة الشعبية في أيامها الأولى، كمثل الطفل يتعلم المشي، وخرج إلى الشارع، بكل بساطة من الممكن أن يضع إذا لم يأخذ أحد بيده، يمكن أن يعود إلى المنزل متأخراً، ويمكن أن يختفي مؤقتاً إلى حين يجده أهله. الحركة الشعبية في أيامها الأولى كانت هكذا: طفل تعلم المشي حديثاً، فتح الباب وخرج، لم يجد أحداً يأخذ بيده، خاض تجربته الأولى، ولو تمكن أهله من إعادته للمنزل لكان خروجه الثاني أكثر نضجاً بحيث لا يكرر أخطاء الخروج الأول. المشكلة أن هذا الطفل الذي تعلم المشي وخرج من المنزل، خرج ولم يعد، لأنه تم اختطافه! اختطف من قوى محلية وإقليمية ودولية، وتحت شعارات رنانة «وثنورية» جداً، لم تكن تريد تنفيذ أي منها حقيقة، بل كانت تريد إحداث اشتباك، وإدامته لتنفيذ هدف

النصف الثاني من القرن العشرين، يمكن أو يوصلنا للعام 2011... وعليه عندما نريد التكلم عن الأسباب، فإن الهدف هو المعالجة» (ص. 13-14).

«إن لينين قد فهم أنه كما أن للثورة قوانينها، فللثورة المضادة قوانينها أيضاً... وأحد أسباب الثورة المضادة هو حيادية وشلل الحركة الجماهيرية، لأن حزباً طليعياً بلا جمهور، سوف تنتهي طاقته بسرعة» (ص. 61).

الحركة الشعبية

«الحركة الشعبية في سورية تقاليد كبيرة تستمد قوتها من التاريخ ومن التنوع، لكن هذا التنوع هو بذات الوقت نقطة ضعف إذا ما استغل من قبل الخصوم والأعداء، حيث الدولة جديدة، والتقاليد ما زالت غير راسخة، وفي ظل انعدام الحريات السياسية كان تطور الحركة الشعبية بطيئاً... وهنا لا يمكن إلا أن نتذكر أن هذا الحال المؤقت للحركة الشعبية في سورية ليس حالها هي فقط، بل هو حال كل الحركات الشعبية في العالم والقوى السياسية المنبثقة عنها، خلال مرحلة الركود الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين» (ص. 96-97).

«الحركة الشعبية تعني درجة اهتمام الناس بحل مشكلاتهم التي يعانون منها، ولكن ليس فقط ذلك، بل تحديداً، النظر إليها بطريقة جديدة؛ البحث عن أسبابها العميقة وعن حلولها الحقيقية... هذا هو المقصود بالحركة الشعبية. الشكل الأكثر تقدماً هو إعلان الرفض والمطالبة بالحقوق بصوت عال، في الشارع، ولكن حتى لو اجتمع ثلاثة أشخاص في منزل ليتناقشوا فيما يجري سياسياً وما يجب أن يجري، فهذا أيضاً نشاط سياسي» (ص. 97).

«الأزمة هي كارثة من جهة وهي فرصة من جهة ثانية، وفي الوقت نفسه، في حال لم يتم حل الأزمة نكون أمام الكارثة، وفي حال حُلَّت الأزمة ذهبنا نحو فرصة جديدة، لذلك ليس معيباً الحديث عن أزمة، وليس نقصاً في الثورية، بل هو فهم ثوري حقيقي علمي للواقع الموجود» (ص. 10-11).

«علمياً وماركسياً، الثورة تعني التغيير الجذري النوعي في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وما رأيناها عملياً كان تحركات شعبية للتعبير عن استياء عميق، ولم تكن هناك برامج بالمعنى الواضح والعميق «برامج ثورية»... الجماهير العفوية وحدها لا تضع البرامج، هي تتحرك عفوية، مطلوب من القوى السياسية أن تضع البرامج وتقود على أساسها حركة الجماهير العفوية... الحديث عن ثورة أمر لا يجوز قياسه فقط برفع السلاح، وإنما مقياس الثورة هو درجة جذرية الشعارات والأهداف، اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما لم نره أو نلمسه في كل الحالات التي لم تتخط أكثر من إطار تغييرات ما في البنية السياسية، دون الحديث الجدي عن البنى الاقتصادية والاجتماعية. لذلك أستطيع القول، إننا شهدنا وضعاً ثورياً كانت له تعقيداته في مرحلته الأولى، ونعيش ونرى مراحلها اللاحقة، الثورة الحقيقية هي أماننا وليست وراءنا» (ص. 12).

«أن تعطي أذار 2011 حقّه، لا يكون إطلاقاً بقطعه عن جذوره والمقدمات التي دفعت نحوه، وتصويره وكأنما حدث من فراغ. الأزمة في سورية عميقة، وهناك صعوبة حقيقية في تحديد نقطة بدئها؛ لأن هذه الأزمة هي تعبير عن أزمة منظومة رأسمالية في بلد تابع، لذلك أعتقد أن تتبع تطور هذه المنظومة، وتراكمات هذا التطور خلال

15 آذار كان
تعبيراً عن وضع
ثوري وشّتات
ما بين الوضع
الثوري والثورة
الوضع الثوري
هو احتمال ثورة
واحتمال ثورة
مضادة أيضاً

عن «الشارع» و«العمل على الأرض» و«العريضة المطالبة»

مركز دراسات قاسيون



ليس سرّاً أنّ عدداً غير قليل من الشباب السوري، وفي أماكن متعددة من سورية، يخوضون نقاشات يومية حول أشكال التحرك والنضال الضرورية والممكنة والمفيدة، ليس للتعبير عن احتجاجهم وغضبهم ورفضهم لاستمرار الأزمة وتعمقها والانهيار المستمر لأوضاعهم وضياع سني حياتهم هدرّاً فحسب، بل وأيضاً من أجل التغيير نحو الأفضل.

وإذا كان الشارع بالمعنى السياسي يعني كما أسلفنا الرأي العام والـ90% وباختصار عدداً كبيراً من الناس، فإنّ الممارسات التي تصب اهتمامها على إظهار الزفت في الكادر، وخاصة عبر أشكال مغامرة، فردية، هي بالضبط عكس النشاط في الشارع، وعكس العمل الجماعي، وعكس العمل الثوري... بل وتعاكس وجود نظرة فوقية لعموم أبناء الـ90% لأنها تعتبر أنهم إما غير مؤهلين للدخول في نقاش حول ما ينبغي فعله، أو أنه سيجري جرهم جراً في وقت لاحق للدخول في النشاط العملي.

ما هو «العمل على الأرض»؟

ما ينطبق على «الشارع»، ينطبق أيضاً على «العمل على الأرض»، حيث يجري اختزال هذه المسألة أيضاً بأنّها «العمل على الزفت»... والحق أنّ المفهوم السياسي والنضالي لفكرة العمل على الأرض مفهوم مختلف تماماً؛ العمل على الأرض يعني الصلة الحية المستمرة مع الناس، مع الـ90%، والنقاش معهم والعمل على تنظيمهم وإشراكهم في الحراك وتعليمهم والتعلم منهم بشكل يومي في إطار تطوير درجة تنظيم الحركة لنفسها يوماً وراء الآخر... العمل على الأرض هو بالضبط العمل التنظيمي بمعناه الواسع، (أي ليس فقط بالمعنى الضيق المحصور بالعمل الحزبي في إطار تنظيم الناس، بل بالمعنى الواسع لتنظيم الناس لنفسها بغض النظر عن الصبغة السياسية». وهذا العمل هو حسب تعبير لينين، «العمل الممل الرتيب الأسود»، وهو كذلك لأنه عمل يومي مضمّن، وليس مجرد نشاط مع كاميرا، ليس مظاهرة طيارة ولا مظاهرة كبرى، هو أكثر من ذلك؛ هو تنظيم الناس لنفسها بشكل سلمي في كل مكان وعلى كل المستويات، على مستوى البنية والحارة والحي والخ. المظاهرة، طيارة كانت أم سيارة، وغيرها من أشكال التعبير والنشاط، هي بلا شك أشكال نضالية مهمة، ولكنّ المظاهرة مهما كانت كبيرة إذا لم تبنى على أساس تنظيم الناس

هذه النقاشات وهذا النشاط السياسي المتصاعد، هو التباين الأولي للموجة الجديدة من الحركة الشعبية. هذا لا يعني أنّ الموجة الجديدة انطلقت فعلاً، أو أنها ستنتقل غداً، ولكنه يعني أنّ عوامل انطلاقها تختمر وتتفاعل وستأخذ وقتها الموضوعي لتصل إلى أشكال التعبير المناسبة، وأهم من ذلك، ستأخذ وقتها لتصل إلى درجة التنظيم المطلوبة؛ فإذا كانت الحركة الشعبية هي النشاط السياسي المتصاعد للجماهير، فإنّ الثورة هي النشاط السياسي المتصاعد المنظم للجماهير.

في هذا الإطار، وفي محاولة للإسهام بالنقاش الجاري، ربما من المفيد الوقوف قليلاً عند ما قد يبدو «أموراً بديهية»، ولكنه في الحقيقة ليس كذلك كما تشير التجربة...

ما هو «الشارع»؟

الشارع بالمعنى الفيزيائي الملموس هو الطريق، وغالباً هو الطريق المزفت، ولكن «الشارع» بالمعنى السياسي هو أمر مختلف تماماً؛ الشارع بالمعنى السياسي يعني الجماهير، يعني الرأي العام، يعني أعداداً كبيرة من الناس، وعلى الخصوص الناس الذين هم «تحت»، بالمعنى الطبقي بالدرجة الأولى؛ أي إنّ الشارع بالمعنى السياسي هو إلى حد بعيد مرادف لجماعة الـ90%، الفقيرين والمنهوبين. يبدو الكلام السابق أمراً بديهياً، ولا يحتاج إلى «فهلية» كي يتم اكتشافه. وهذا صحيح إلى حد ما؛ فهو فعلاً كلام بدهي، ولكنّ التجربة العملية تقول غير ذلك... إذ إنّ هناك آراء ومحاولات تحرك، تظهر بين الشبان الراغبين في الانخراط الجدي في الحراك السياسي، تشير إلى أنّ الأمر ليس بهذه البساطة.

ما نقصده بالضبط هو أنّ مفهوم الشارع ضمن الممارسة العملية للفعل السياسي، يتم أحياناً مسخه واختزاله إلى «الزفت» فيصبح المطلوب هو القيام بأي نشاط أو أي تحرك على أنّ يظهر في كادر صورته الزفت، زفت الشارع!

لنفسها، ومن تحت إلى فوق، فإنّها مظاهرة تخدم مصالح الآخرين لا مصالح المتظاهرين أنفسهم. هذا استنتاج أثبتته التجربة الماضية للحركة الشعبية السورية، ولا يجوز أن يغيب عن البال إطلاقاً.

«العريضة»

ضمن النقاشات الجارية، يميل البعض إلى الاستهانة بأي شكل من أشكال النضال التي لا تكون مكسوة بالإشارة «والسبب» والشعارات النارية. وفي هذا السياق يميلون إلى الاستهانة بأحد أشكال النضال السلمي المعروفة وهي «العريضة المطالبة»، زاعمين أنّها لن تتمكن من تغيير شيء، وأنّه لا أحد سيستجيب لها.

أما عن القول بأنّه لن تجري الاستجابة لها، فهذا صحيح، وأما عن القول بأنها لن تغير شيئاً فهذا خاطئ تماماً؛ فالنضال لتوقيع عريضة مطلوبة من ألوف الناس يعني ما يلي: أولاً، أنّ المشتغلين بجمع التوقيعات قد دخلوا مرحلة أعلى من تنظيم أنفسهم عبر تشكيل النوى اللازمة لتأدية العمل.

ثانياً، أنّ المشتغلين على التوقيعات يعملون مع الشارع وفي الشارع فعلاً وليس فوق الزفت، أي يعملون مع الناس، ومع أعداد كبيرة من الناس. ويعملون على الأرض أي على الصلة الحية مع الناس لدفعها لتنظيم نفسها.

ثالثاً، إذا كانت المجموعات الشبابية الضيقة التي تحاول التحرك لديها قناعة بأنّ العريضة المطالبة لا يمكن أن تتم الاستجابة لها، فهذا لا يعني بالضرورة أنّ كل الناس يعتقدون الاعتقاد نفسه، ولذا فإنّ إشراك الناس في التجربة من شأنه أن يحطم الأوهام الموجودة عند قسم منهم، ومن شأنه بالتالي أنّ يدفعهم نحو تنظيم أنفسهم بشكل أكبر استعداداً لأشكال أعلى من النضال، وبالتدريج خطوة وراء خطوة.

رابعاً: النقاش السياسي مع الناس لإقناعهم بالتوقيع على عريضة مطلوبة، هو مدرسة كبرى للأنوية الشبابية في التنظيم، وهي فرصة لكي يعرفوا أمزجة وأفكار عموم الناس عن قرب، وكي يتعلموا منهم ومن تجاربهم... لأن واحدة من أكبر الأخطاء التي يصاب بها من يعتقدون أنهم مناضلون هي آفة التكبر على

الناس والتوهم بأنهم أعلى منهم وأفهم وأقدر والخ...

الجديد الحقيقي

الجديد الحقيقي هو بالضرورة غير مكرر. وكي يكون الطور الجديد من الحركة الشعبية خطوة إلى الأمام، ينبغي أن نتعلم من أخطاء الطور الأول، وضمناً ينبغي أن نبحث عن أشكال جديدة غير مكررة في تنظيم أنفسنا للدفاع عن حقوقنا. ولماذا أفردنا هنا مساحة للحديث عن «العريضة»، هل هي الشكل الأمثل؟ هل هي الشكل الوحيد؟ بالتأكيد لا، ربما ليست الشكل الأمثل ولا الشكل الوحيد، ولكنها بالتأكيد شكل جديد؛ فتجربة توقيع عريضة مطلوبة ذات مضمون يتفق عليه الـ90% من السوريين، ومن آلاف الناس، هي تجربة لم تخض ولو لمرة واحدة منذ 2011 على الأقل، ولذا فهي تستحق أن تخاض. وما نتحدث عنه هو بالتأكيد ليس «العريضة الإلكترونية»، بل عريضة على ورق يجري توقيعها من الناس مباشرة عبر الصلة الحية.

هل هناك أشكال أخرى للنضال ولتنظيم الناس لنفسها؟ نعم بالتأكيد، وأهم الأشكال هي تلك التي تبنتها الناس هي نفسها، لا تلك التي تأتينا جاهزة من «فوق»...

«الخطر الأمني»

ألا يشكل الانخراط في توقيع عريضة مطلوبة خطراً أمنياً على من يعملون عليها؟ هذا الاحتمال موجود دائماً، وينبغي للحركة الشعبية نفسها أن تدرسه في كل مكان وفي كل زمان وفق معطياتها وتقديراتها، ولكن المؤكد هو أمران، أولاً، قدرات المتشددين على قمع الحركة الشعبية أضعف مما كانت عليه عام 2011 بما لا يقاس. ثانياً، كلما كان الأمر منظمّاً بشكل أعلى، وكلما كانت المطالب منطقية وجامعة، كلما كان قمعها أمنياً أمراً أكثر صعوبة؛ فعمليات القمع السابقة استفادت ووظفت كل أشكال الانقسامات الثانوية، الطائفية والقومية والدينية، والانقسام بين «ثورة» و«مؤامرة» وبين «موال» و«معارض» والخ. وبالتالي كلما كانت المطالب جامعة ومنطقية وبالدرجة الأولى مطلوبة، كلما كانت إمكانيات قمعها أضعف.

الحركة الشعبية.. دروس الماضي واستنتاجات المستقبل (2)

مركز دراسات قاسيون



هذه المادة هي استكمال لافتتاحية العدد الماضي من قاسيون ذي الرقم 1134 «الحركة الشعبية ستعود عاجلاً أم آجلاً»، وهي حلقة ضمن سلسلة مقالات ستتبعها.

ما تزال تتجمع الغيوم المبشرة بانطلاق طور جديد من الحركة الشعبية السورية. هذا لا يعني أنها انطلقت فعلاً، أو أنها ستطلق في القريب العاجل بالضرورة، ولكنه يعني بالتأكيد أن المنهوبين في سورية، والذين يشكلون ما يزيد عن 90% من سكانها، قد تيقنوا أن الطريقة التي يدير بها المتشددون في كل من النظام والمعارضة الأمور، لن تقودهم ولن تقود البلاد إلا إلى مزيد من الماسي والالام والخسائر، بل ويمكنها أن تفجر البلد بأسره مجدداً وأن تقسمه بشكل نهائي وتنهى وجوده.

وبالتالي، فإن التملل قد بدأ بالتحول إلى نشاط ملموس، وذلك بالرغم من عمليات التخويف المنظم على ضفة متشدي النظام من «عودة أشباح 2011» وما تلاها من مأس، وبالرغم أيضاً من محاولات المتشددون في المعارضة استباق الحركة لزجها مجدداً في النفق نفسه، أي دفعها نحو تكرار الأخطاء السابقة والأشكال السابقة... وبالرغم أيضاً من العمل على ضفتي التشدد على نشر «أجواء الحرب» للقول مرة جديدة «لا صوت يعلو فوق صوت الحرب»، وبالتحديد فإن أصوات الناس المطالبة بحقوقها ينبغي أن يتم إخمادها.

كي تتمكن الحركة الشعبية في طورها الجديد من تحقيق التغيير الذي لم تتمكن من تحقيقه في طورها الأول، فإن عليها قبل كل شيء أن تستخلص الدروس من تجربتها السابقة، وعليها أيضاً أن تقرأ الواقع الراهن قراءة صحيحة كي تتمكن من استشراف المستقبل، وتنظيم نفسها وحركتها في ضوء ذلك كله.

الدرس الأول: أشكال الحركة

الشكل الأساسي الذي اقتضت عليه تقريباً

الحركة الشعبية في طورها الأول هو شكل التظاهر. وقد ظهرت ضمن هذا الشكل مشكلات عديدة، بينها نوعية وطبيعة الشعارات المرفوعة، وأليات التنظيم بما في ذلك التوقيات والأماكن والخ.

هذه كلها تحتاج إلى نقاش موسع لاستخلاص الدروس منها، ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى بضع أفكار:

التظاهر شكل مهم من أشكال الاحتجاج والنضال، ولكن لا يجوز اعتباره الشكل الوحيد، ولا الشكل الأهم بالضرورة.

ما يحدد الشكل الأهم، هو وعي الحركة للمرحلة التي تمر بها هي نفسها، أي مستوى التنظيم الذي وصلت إليه، ووعيا لطبيعة الظروف الموضوعية في اللحظة التي تقوم بها بحركتها.

التجربة التاريخية الطويلة لنضالات الشعوب، وليس التجربة السورية فحسب، تبين أن للنضال درجات وأشكالاً متعددة. درجات النضال وفقاً للئين، هي النضال الاقتصادي «ويتضمن المطلي»، ومن ثم السياسي، ومن ثم الفكري. وهذه الدرجات والأشكال كلها مهمة، ولكن من المهم أيضاً الانتباه إلى أنه درجات متعاقبة، متتالية، والقفز فوق أي منها يؤدي بالضرورة إلى خسائر كبرى.

بكلام آخر، وبالتجربة الملموسة السورية، حين انخرطت أعداد كبيرة من الناس في المظاهرات، كان انخراطها إلى حد بعيد انخراطاً سلبياً، فالقسم الأعظم من المشاركين في المظاهرات، كانوا يشاركون في مظاهرات قرر آخرون توقيتها ومكانها وشعاراتها.

بهذا المعنى فقد كان يجري استخدام نضالات الناس المباشرة وعذاباتها والمخاطر التي تواجهها، لتخديم خط سياسي لم تصغه الحركة الشعبية نفسها، بل تمت صياغته لها

بشكل مسبق، وبشكل فوق، وعبر الإعلام بشكل خاص.

فهمت الحركة لاحقاً أن الجزء الأكبر من الشعارات التي تم رفعها لم تكن في صالحها، بل جرى استخدامها لتخديم سياسات محددة، ضمنها المطالبة بالتدخل الخارجي مثلاً، ورفض الحوار ورفض الحل السياسي والتشجيع على القتال.

هؤلاء الناس أنفسهم، الذين ضحوا وناضلوا وتعرضوا للمخاطر، وقتل منهم من قتل واعتقل من اعتقل، الآن يبدو واضحاً لمن بقي منهم، أن بين من كانوا يشجعون على شعارات ضد الحل السياسي مثلاً، يرفعون الآن شعار الحل السياسي، وكانوا ضد الحوار ويطالبون الآن به... أي إنهم ببساطة خدعوا الناس واستثمروا في دمائهم إما نتيجة جهلهم السياسي الذي قادهم إلى رفع شعارات خاطئة، أو بشكل متعمد لأنهم يخدمون بشكل أو بآخر الطبيعة الجهرية للنظام السياسي القائم، أي الطبيعة الطبقية المنحازة للناهيين.

كل ذلك يعني أن الوصول إلى شكل التظاهر أمر مطلوب بلا شك، ولكن على أن يكون اشتراك الناس فيه اشتراكاً فاعلاً إيجابياً واعياً، لا سلبياً منقاداً. وهذا يتطلب تحضيرات وتنظيماً وجهداً ووقتاً ضمن مستويات أخرى وأشكال أخرى من النشاط والحركة.

على رأس هذه الأشكال، الصلة الحية المباشرة مع الناس وفيما بينها، والتنظيم على مستوى البناية والشارع والحي والخ.

وعلى رأس هذه الأشكال، أن يتم جمع الناس انطلاقاً مما يجمعها لا مما يفرقها، أي بالضبط من الجانب المطلي الذي يحوز إجماع 90% من السوريين.

وأيضاً ينبغي الانتباه إلى أن الطور الجديد من الحركة ينبغي أن يخلق أشكاله الجديدة الإبداعية من العمل، وأن يستبعد التكرار

الشكلي للأشكال السابقة، لأن الجديد الحقيقي دائماً هو غير مكرر، ولأن الجديد المزيف، هو القديم المكرر، حتى وإن حاول إضفاء تعديلات شكلية على مظهره.

إن التدرج في أشكال النضال انطلاقاً من المطلي، يعني ضمناً تجميع أكبر عدد من المتضررين وتنظيم قواهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية التي هي مصلحة البلد.

إن التدرج في أشكال النضال انطلاقاً من المطلي، يعني إعطاء الحركة حقها في إفراز قياداتها وشعاراتها وبرامجها، وليس فرضها عليها فوقياً.

التدرج في أشكال النضال يعني تعليم الناس والتعلم منهم في الوقت نفسه، بعيداً عن الاستعلاء النخبوي لأقسام غير قليلة من «المثقفين» و«السياسيين»، الذين يتعاملون مع الجماهير وكأنها عسكر عندهم، لا تعي ولا تفهم وإنما تنجر بالعواطف فقط، والحق أن هذه الجماهير وفي معظم الحالات، ولأنها تعيش مأساتها بشكل مشترك ويومي، تعرف أكثر بكثير من الجزء الأكبر من المثقفين والسياسيين، وتحس بموازين القوى الحقيقية وتختبرها بشكل يومي ملموس، وليس بشكل نظري افتراضي ورغبوي في كثير من الأحيان.

كما أن الناس العاديين يمتلكون غالباً قدرة أعلى على تحسس الظروف التي تحيط بهم، وهم الأقدر على إيجاد الأشكال المناسبة لتحركهم.

الحركة السياسية عليها أن تسير مع الناس، لا أمامهم ولا وراءهم. وعليها أن تتواضع وتتعلم من الناس وتطلب منهم أن يقبلوها في صفوفهم عبر نضال ملموس عملي وصادق، وعليها في الوقت نفسه ألا تنجر وراء الناس وأن «تسايرهم» في الشعارات والأفكار التي ترى أنها خاطئة ولا تصب في مصلحة الناس، بل عليها الدفاع بشكل مبدئي عن أفكارها وقناعاتها.

السياسات الناهية والأسعار اللاهبة.. نسبة الارتفاعات



الارتفاعات السعرية على السلع والخدمات مستمرة، وبنسب استغلالية كبيرة غير مسقوفة، في ظل استمرار المبررات والذرائع، الرسمية وغير الرسمية، المرتبطة بسعر الصرف والعقوبات والحصار، بل والتشجيع من خلال الأسعار الرسمية التي تعتبر مهماً في السياق المنفلت للأسعار، وخاصة لسعر الصرف والمشتقات النفطية، والأهم بسبب استمرار سياسات تقويض الإنتاج وتهميش دور الدولة وإنهائه تبعاً!

عاصي اسماعيل

فمتغيرات الأسعار الرسمية، توافقاً مع سياسات تحرير الأسعار وسياسات تخفيض الدعم وسياسات تخفيض الإنفاق العام، كان لها أثر سلبي كبير على السوق، وبالتالي على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، لتضاف إلى بقية التأثيرات السلبية لمجمل السياسات الليبرالية المتبعة بنتائجها الكارثية على حياة ومعيشة المواطنين، وعلى الواقع الاقتصادي عموماً، وبما يضمن مصالح القلة الناهية والفاصلة فقط لا غير، المستفيدة من هذه السياسات على طول الخط!

نسبة الزيادة بسعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الليرة بلغت 234.99%

كان سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الليرة مطلع العام بـ 3015 ليرة. بتاريخ 2023/1/2 تم تحديد سعر الصرف من قبل المصرف المركزي بـ 4522 ليرة. بنسبة زيادة قدرها 50% دفعة واحدة. وفي أول نشرة للحوالات والصرافة بتاريخ 2023/2/2 تم تحديد سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ 6650 ليرة. بنسبة زيادة إضافية 47%. ثم تتالت نشرات أسعار الصرف الرسمية بالصدور تبعاً، متضمنة زيادات على سعر الصرف مقابل الليرة، انتقلاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، تنفيذاً للسياسات النقدية المتبعة وبما يضمن مصلحة كبار المضاربين بالحصول على المزيد من الأرباح من عمليات المضاربة على الليرة، وبالمزيد

من فرص الاستحواذ على العملة الصعبة، وصولاً إلى نشرة المصرف المركزي بتاريخ 2023/8/9 والتي حددت سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ 10100 ليرة! وبذلك تكون نسبة الزيادة في سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الليرة منذ مطلع العام وحتى تاريخ النشرة الأخيرة أعلاه هي 234.99%!

وكذلك فقد ارتفع سعر الدولار الجمركي الرسمي من 3000 ليرة بداية العام إلى حدود 8500 ليرة الآن، بنسبة زيادة 183% تقريباً! وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف في السوق الموازي، المتحكم به من قبل كبار المضاربين، ارتفع بنسب أعلى من نسبة المركزي الرسمية أعلاه، والسعر التحوطي الذي تحسب على أساسه أسعار السلع والخدمات في الأسواق من قبل الفعاليات الاقتصادية، عبر كبار الحيتان المتحكمين بالنشاط الاقتصادي في البلاد، أعلى من السعر الرسمي والموازي! فقد كان بداية العام بحدود 5000 ليرة، ثم قفز إلى 7000 ليرة، ثم 10000 ليرة، وصولاً إلى 15000 ليرة، وقد تجاوزت عتبة 20000 ليرة الآن، وبنسبة زيادة بلغت 300% منذ بداية العام وحتى الآن!

ارتفعت أسعار المشتقات النفطية رسمياً بنسبة تتراوح بين 50-200%

كان سعر أسطوانة الغاز المنزلي المدعوم بداية العام 10500 ليرة- ثم أصبح 11500 ليرة- ثم 15000 ليرة. بنسبة زيادة 42.85%. كان سعر أسطوانة الغاز المنزلي غير المدعوم

بداية العام 30500 ليرة- ثم أصبح 50000 ليرة. بنسبة زيادة 63.93%. كان سعر أسطوانة الغاز الصناعي بداية العام 40000 ليرة، ثم أصبح 51000 ليرة- ثم 75000 ليرة. بنسبة زيادة 87.5%. كان سعر الفول للصناعيين بداية العام للطن بـ 1,415,000 ليرة- ثم أصبح 3,335,000 ليرة- ثم 4,443,993 ليرة. نسبة الزيادة من بداية العام 214%.

كان سعر البنزين أوكتان 95 بداية العام للليتر بـ 5300 ليرة- ثم أصبح 6600 ليرة- ثم 7600 ليرة- ثم 8600 ليرة- وأخيراً بـ 10000 ليرة. نسبة الزيادة من بداية العام 88.67%. كان سعر المازوت للفعاليات الاقتصادية بداية العام بـ 3000 ليرة لليتر، ثم أصبح بـ 5400 ليرة. بنسبة زيادة 80%.

كان سعر البنزين أوكتان 90 بداية العام لليتر بـ 4900 ليرة، وما زال دون تعديل، لكن تم تخفيض كمية المخصصات! كان سعر المازوت المدعوم للتدفئة بداية العام الليتر بـ 700 ليرة، وما زال دون تعديل، لكن مع عدم توزيع كامل المخصصات عملياً! وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لسياسات تخفيض الدعم المتبعة فإن مخصصات المشتقات النفطية الموزعة رسمياً لا تكفي الاحتياجات الفعلية، لا ناحية الكم ولا على مستوى تباعد فترات التوزيع، لذلك يتم الاضطرار للجوء إلى السوق السوداء المتحكم بها من قبل بعض كبار الحيتان، بأسعارها الاستغلالية المرتفعة، لتأمين الاحتياجات!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة أسعار المشتقات النفطية ترفع التكاليف على الفعاليات الاقتصادية، وبالتالي ترفع أسعار المنتجات والخدمات في الأسواق بنسب مختلفة، مع عدم إغفال النتائج الكارثية جراء رفع أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة عموماً، على الإنتاج «الزراعي والصناعي- العام والخاص»

والعملية الإنتاجية عموماً، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني بالمحصلة، والتي قد تبدأ بوقف الإنتاج في بعض المنشآت والقطاعات، مروراً بوقف سلاسل إمدادها وتسويق منتجاتها داخلاً وخارجاً، ولا تنتهي بمزيد من البطالة مع أفاتها الاجتماعية!

ارتفعت أسعار الإسمنت رسمياً بنسبة تراوحت بين 76-95%

كان سعر طن الإسمنت البورتلاندي من عيار 32,5 المعبأ مطلع العام بـ 397760 ليرة، وأصبح في شهر حزيران بـ 700000 ليرة. بنسبة زيادة 75.98%. والفرط كان سعره مطلع العام بـ 341030 ليرة، وأصبح في حزيران بـ 613750 ليرة. بنسبة زيادة 79.96%.

كان سعر طن الإسمنت البورتلاندي من عيار 42,5 المعبأ مطلع العام بـ 413490 ليرة، وأصبح في شهر حزيران بـ 784800 ليرة. بنسبة زيادة 89.79%. والفرط كان سعره مطلع العام بـ 355270 ليرة، وأصبح في حزيران بـ 692600 ليرة. بنسبة زيادة 94.95%.

نسبة الزيادة السعرية الرسمية على الإسمنت بمختلف أنواعه منذ بداية العام تراوحت بين 76-95%!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسعار الفعلية للإسمنت في الأسواق أعلى من الأسعار الرسمية أعلاه بنسب كبيرة أيضاً، بحسب النوع والمصدر والمحافظة!

وبنسب متقاربة ارتفعت أسعار الحديد بمختلف أنواعه، وبالتالي فقد ارتفعت أسعار كل مواد البناء ومستلزماتها «الباطون- البلوك- السيراميك- المغاسل..» بنسب متفاوتة، وانعكس كل ذلك مزيداً من الارتفاعات على أسعار العقارات وبدلات إيجارها، والأهم على عمليات الترميم الاضطرارية لليبوت المدمرة

السعرية من بداية العام وصلت إلى 300%!



للدولار مقابل الليرة، مع الكثير من المبررات والزرائع كغطية لعوامل الاستغلال المستمرة والمنفلتة! والنتيجة التقريبية أن الأسعار الرسمية ارتفعت بنسبة تتراوح بحدها الأدنى 43% وحدها الأعلى 214%. وبنسبة وسطية تقارب 130%، بينما ارتفعت الأسعار غير الرسمية استناداً للسعر التحوطي بنسبة تقارب 300%! وهذه النسب المرتفعة من الزيادات السعريّة على السلع والخدمات، خلال أقل من ثمانية أشهر، تضاف إلى سابقاتها من نسب مرتفعة فرضت نفسها خلال السنوات الماضية، استغلالاً ونهباً وفساداً، لتزيد بالمحصلة من بؤس الفقيرين ولتدفعهم نحو المزيد من الإفقار والجوع!

الأجور الصفرية والجحيم المطبق! مقابل كل ما سبق بقيت الأجور على حالها، استمراراً لسياسات تجريد الأجور الظالمة والمجحفة، متأكدة بفعل متغيرات سعر الصرف والارتفاعات السعريّة المستمرة وعوامل التضخم، لتحيل حياة الغالبية الفقيرة إلى جحيم مطبق! فقد أصبحت قيمة وفاعلية الأجور، وخاصة الرسمية بحدها الأدنى البالغ 92 ألف ليرة، شبه صفرية بالمقارنة مع تكاليف متطلبات الحياة الضرورية، للفرد وليس للأسرة! فالفارق كبير جداً لدرجة إهمال قيمة الأجور الفعلية في الأسواق وتأثيرها، فتكاليف المواصلات الشهرية لوحدها، وفرد واحد، أصبحت أكبر من وسطي الأجور حالياً! ولا خلاص من هذا الجحيم المطبق إلا بالخلاص من جملة السياسات الليبرالية الظالمة، ومن النهج التدميري المتبع والمعمم بمزيد من الجرعات الوحشية على كافة المستويات من قبل القلة المتحكمة والمستفيدة منها، نهباً وفساداً ونفوذاً وتسلطاً!

أسعار السورية للتجارة لبعض السلع الأساسية ارتفعت بنسبة 100% تقريباً! كان سعر السكر الحر المباشر في السورية للتجارة مطلع العام بـ 4600 ليرة للكغ، وفي آخر تسعيرة وصل إلى 12500 ليرة. بنسبة زيادة 171.73%!

كان سعر ليتر الزيت النباتي الحر المباشر في السورية للتجارة مطلع العام بـ 14 ألف ليرة، وفي آخر تسعيرة وصل إلى 20 ألف ليرة. بنسبة زيادة 42.85%!

وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية وغير الأساسية في السورية للتجارة منذ مطلع العام بنسبة تقارب 100%!

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن التسعيرة من قبل السورية للتجارة لبعض السلع الأساسية مثل الرز والسكر والزيت و..الخ، لا يعني بالضرورة توفرها في صالاتها، لكنها تعتبر مؤشراً ومهتماً لأسعار شبيهاًتها في الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل التشكيلة السلعية التي تتعامل بها السورية للتجارة موردة من قبل القطاع الخاص!!

نسبة الزيادات السعريّة خلال 8 أشهر فقط تتراوح بين 130-300%!

نسب الزيادات السعريّة الرسمية كأمثلة أعلاه هي غيض من فيض، فكل السلع والخدمات الخاصة بالمؤسسات والجهات الحكومية تمت زياداتها بنسب كبيرة منذ مطلع العام وحتى تاريخه، بما في ذلك بعض الرسوم المباشرة وغير المباشرة، والمبرر والذريعة هي التكاليف التي تعاد عمليات حسابها بين الحين والآخر!

وعلى نفس المنوال، وبنسب أعلى بكثير، ارتفعت أسعار السلع والخدمات المقدمة من الفعاليات الاقتصادية والخدمية للقطاع الخاص وذلك بما يتوافق مع متغيرات سعر الصرف، وخاصة مع السعر التحوطي

محلياً منذ بداية العام وصلت إلى نسبة تتراوح بين 130-150%، ووصلت بعض الزمر إلى نسبة 200%.

الأصناف والزمر الدوائية المستوردة يتم تسعيرها بنشرات سعريّة خاصة، والزيادات على أسعارها أعلى من نسب الزيادة على الأدوية المنتجة محلياً.

مهربات الأدوية تقتصر غالباً على بعض الأصناف والزمر غير المتوفرة من الإنتاج المحلي والمستوردة، وأسعارها منفصلة واستغلالية ومتحكم بها طبعاً!

وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة زيادة أسعار الأدوية لم تحل مشكلة توفرها وعدم تقنين توزيعها، وما ينتج عن ذلك من عوامل استغلال مستمرة على حساب صحة المرضى ومن جيبوهم!

ارتفعت أجور المواصلات بنسبة تقارب 50%!

تم تعديل تعرفه وسائل النقل العامة مطلع العام «في شهر كانون الثاني» داخل المدن وفيما بين المحافظات بنسبة زيادة تقارب 25% وفي شهر آب الحالي تم تعديل التعرفة مجدداً، وبنسبة زيادة بحدود 25%.

نسبة الزيادة على تعرفه المواصلات والنقل منذ بداية العام وحتى تاريخه وصلت إلى 50% تقريباً.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة المواصلات مستمرة دون حلول، وخاصة داخل المدن وفيما بين المدن وأريافها، وغالباً لا يتم التقيد بالتعرفة بذريعة عدم كفاية مخصصات المحروقات والجوء إلى السوق السوداء لتأمينها، وأجور البدائل «تكاسي- تكسي سرفيس» مضاعفة عدة مرات، وخاصة في ساعات الذروة وخلال فترة المساء والليل، وكل ذلك على حساب عناء المواطنين ومن جيبوهم!

جزئياً في الكثير من المناطق، كي يتمكن أصحابها من الاستقرار فيها مجدداً!

ارتفعت أسعار خدمات الاتصالات بنسبة 50% تقريباً!

بتاريخ 2023/4/24 أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد عن رفع أسعار خدمات الاتصالات الخلوية بنسبة تتراوح بين 30-35%.

وايضاً تم رفع أسعار خدمات الاتصالات الثابتة بنسبة تتراوح بين 35-50%.

وكذلك أعلنت السورية للاتصالات عن رفع أسعار تعرفه الاشتراك بخدمات الإنترنت بنسبة قريبة من النسب أعلاه.

نسبة الزيادة على تكاليف الاتصالات الخلوية وخدمات الإنترنت منذ بداية العام وصلت إلى 50%.

وتجدر الإشارة إلى أن مبررات الزيادات السعريّة على خدمات الاتصال الخليوي وتعرفة الاشتراك بخدمة الإنترنت هي «ضمان استمرار الخدمة وتحسين جودتها»، لكن الواقع يؤكد أن الخدمة من سيء إلى أسوأ على الرغم من الارتفاعات السعريّة التي طرأت عليها!

ارتفعت أسعار الأدوية رسمياً بنسبة تتراوح بين 130-150%!

بتاريخ 2023/1/17 تم رفع أسعار الأدوية رسمياً من وزارة الصحة لجميع الأصناف المنتجة محلياً بنسبة تتراوح بين 50-80%.

بتاريخ 2023/8/8 تم رفع أسعار الأدوية رسمياً من وزارة الصحة لجميع الأصناف المنتجة محلياً بنسبة تزيد على 50%.

شركة تاميكو الحكومية تصدر نشراتها السعريّة الخاصة، عامة أو لأصناف وزمر معينة، وبنسب زيادة مقاربة للنسب أعلاه.

نسبة الزيادة السعريّة على الأدوية المنتجة

بقوة «بريكس» وتوسعاتها اللاحقة..



على مدى السنوات الماضية، أحاطت بعض الشكوك بمصداقية التنبؤات المتعلقة بالتأثير المتوقع لمجموعة دول «بريكس» على التوازنات الدولية. في ذلك الوقت، قوبل التأكيد على أن هذه الدول يمكن أن تعيد تشكيل موازين القوى بشكل واضح بشكوك كبيرة. رغم ذلك، ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هذه التحفظات لم يكن لها أساس من الصحة، وأن التوقعات الأولية بارتفاع وزن «بريكس» دولياً كانت قائمة بالفعل على أسس سليمة.

■ احمد الرز

ووضع الذهب، واحتياطيات النفط المؤكدة، واحتياطيات الغاز المؤكدة، وإنتاج خام الحديد، والحصة من براءات الاختراع.

ثلثا سكان العالم وأكثر من نصف مساحته خارج الغرب

إذا قررنا البدء بالمعايير الأكثر ثباتاً، نجد أن عدد سكان دول بريكس - المستوى الأول قد وصل في عام 2023 إلى 3,2 مليار إنسان من أصل 7,8 مليارات (أي حوالي 41,4% من مجموع سكان العالم)، بينما وصل العدد في دول بريكس - المستوى الثاني إلى 4,2 مليار «59%»، أما في بريكس - المستوى الثالث فهو 5,3 مليار إنسان «67,2%». وبالمقارنة، نجد أن عدد السكان في دول مجموعة «السبع الكبار» لم يتجاوز 778 ملايين إنسان، ونسبة ظلت عند أقل من 10% من مجموع سكان العالم. من حيث المساحة، حازت دول بريكس - المستوى الأول على حوالي 39,7 مليون كيلو متر مربع «وهو ما يشكل قرابة 26,7% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية»، بينما وصل إجمالي المساحة لدى دول بريكس - المستوى الثاني إلى 60,9 مليون كيلو متر مربع «40,9% من اليابسة»، أما في دول بريكس - المستوى الثالث، فوصلت المساحة الإجمالية إلى 68,3 مليون كيلو متر مربع «45,9%». وبالمقارنة ذاتها، لم تتجاوز المساحة الإجمالية لمجموعة «السبع الكبار» عتبة 21,7 مليون كيلو متر مربع «أقل من 14,7% من مساحة اليابسة».

الناتج المحلي الإجمالي يكشف طبيعة التراجع الغربي

التعريف البسيط للناتج المحلي الإجمالي «الإسمي» GDP هو أنه ناتج جميع المعاملات الاقتصادية في بلد ما لمدة سنة، وبهذا المعيار، لا تزال تتقدم الدول الغربية على دول بريكس «26% لدول بريكس المستوى الأول، و34% لدول بريكس المستوى الثاني، و37% لدول بريكس المستوى الثالث، مقابل 43% لدول مجموعة السبع». لكن هذا المؤشر مضلل، حيث أنه لا يعكس فعلياً الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم في البلدان، لذلك، فالأدق أن نلجأ لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع تعادل القوة الشرائية GDP PPP (وهو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وفقاً لهذا المؤشر، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة دول بريكس - المستوى الأول 56,0 تريليون دولار (32% من الإجمالي العالمي)، ولدى دول بريكس - المستوى الثاني 79,7 تريليون دولار «45,7%»، أما لدى المستوى الثالث، فوصل إلى 87,7 تريليون دولار «50,3%». وبالمقارنة، لم يتجاوز الرقم في مجموعة دول «السبع الكبار» حاجز 52,2 تريليون دولار «أي 29,9% من الإجمالي العالمي». لانعاش ذاكرة القارئ، يجب أن نذكره بأن حصة دول بريكس - المستوى الأول من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لم تكن تتجاوز في عام 1992 نسبة 16,4%، بينما كانت النسبة في «السبع الكبار» 45,8% أي أن حصة الدول الغربية من الإنتاج العالمي انخفضت بحوالي 16% خلال ثلاثة عقود.

«السبع الكبار»

يفقدون لمعانهم الذهبي

تعتبر حيازة الدول لاحتياطيات الذهب

في الآونة الأخيرة، شهدنا تطوراً ملحوظاً في مكانة وتأثير دول مجموعة «بريكس» على الساحة العالمية. ورغم حالة الشك التي تصيب بعض المتابعين عندما يحدث تردد أو ارتباك في عمل المجموعة من حين لآخر، أثبتت الدول الأعضاء في المجموعة - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا- أنها ليست مجرد لاعب هامشي في المسرح العالمي، بل سرعت تقدمها في جميع ساحات المواجهة مع الغرب على الساحة الدولية، مثبتة تأثير واضح وهائل لها.

من هي «بريكس»؟ ومن يدور في فلكها الآن؟

على أساس هذا الوزن، تحولت مجموعة «بريكس» إلى محط اهتمام الكثير من دول العالم التي اندفعت للحصول على عضوية المجموعة. واستناداً إلى درجة القرب من الحصول على هذه العضوية، يمكننا تقسيم الدول التي تدور في فلك «بريكس» إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول: يضم الدول الأعضاء الأصليين في «بريكس»، ويشمل: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

المستوى الثاني: يشمل الدول الأعضاء، مضافاً لها الدول التي تقدمت بشكل رسمي للحصول على عضوية المجموعة، ويبلغ عددها 23 دولة «حتى ساعة كتابة هذه السطور»، وهي الدول المرشحة إما للحصول على عضوية مجموعة «بريكس» وإما «بريكس+»، وذلك تبعاً لآلية التي ستفق عليها الدول الأعضاء في المجموعة لإشراك دول جديدة. وتضم هذه الدول: الجزائر، والأرجنتين، وبنغلاديش، والبحرين، وبيلاوروسيا، وبوليفيا، وكوبا، وفنزويلا، ومصر، وإيران، والسعودية، والإمارات، وأثيوبيا، وهندوراس، إندونيسيا، وكازاخستان، والكويت، والمغرب، ونيجيريا، وفلسطين، والسنگال، وتايلاند، وتركيا.

المستوى الثالث: يضم المستويين الأول والثاني، مضافاً إليهما الدول التي أعلنت رغبتها الانضمام إلى مجموعة «بريكس»، ولكنها لم تتقدم رسمياً بذلك حتى الآن.

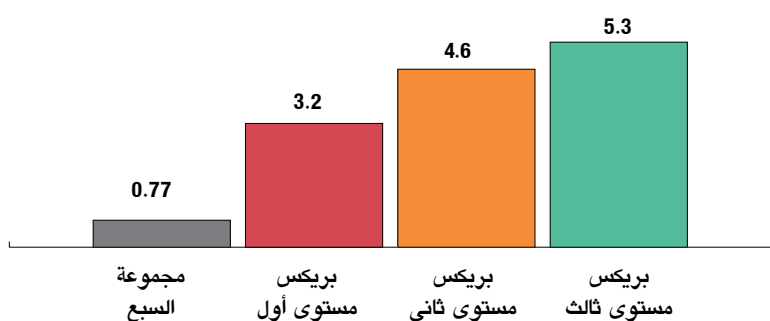
وهي 15 دولة: أرمينيا، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وصربيا، وسورية، وفيتنام، والمكسيك، وتونس، والسودان، وأفغانستان، وباكستان، واليونان، والأوروغواي.

المقارنة استناداً إلى مؤشرات الاقتصاد الأساسية

للاشارة إلى حجم وطبيعة التبدلات التي حدثت في العالم على صعيد الإنتاج العالمي، يمكننا مقارنة المستويات الثلاث المذكورة آنفاً، مع الدول المركزية في العالم الغربي، وبالتحديد مع دول مجموعة «السبع الكبار»، التي تضم: الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا. وهي المجموعة التي اعتادت أن تحوز حصة الأسد من الاقتصاد العالمي بمؤشرات المختلفة.

سنحدد معايير المقارنة بين الدول التي تدور في فلك «بريكس» ونظيراتها في مجموعة «السبع الكبار» بمجموعة من المؤشرات الأساسية، منها: عدد السكان، والمساحة الإجمالية، والناتج المحلي الإجمالي،

عدد سكان العالم - مليار نسمة



القوى الصاعدة

تسيطر على عرش الطاقة العالمي

يكتسي مؤشر حيازة احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة أهمية بالغة دولياً، ليس بسبب تنامي الحاجة إلى مصادر الطاقة في العالم فحسب، بل والأهم من ذلك أن لهذه الحيازات أهمية بالغة في تحديد مستقبل الدولار الأمريكي الذي ظل قائماً كعملة تبادل عالمية أساسية بفضل نظام البترودولار الذي سخر البترول بالدولار الأمريكي، وأي تغيير يطرأ على تبادلات النفط والغاز وآليات تسعيرها له أثر مباشر في دور الدولار عالمياً. وفي هذا الإطار، تتوضح أهمية التوسع المتوقع أن يطرأ على تركيبة بريكس، حيث تملك دول بريكس - المستوى الأول ما يقارب 123 مليار برميل كاحتياطي مؤكد من النفط «7,4% من المجموع العالمي»، بينما يصل الرقم لدى دول بريكس - المستوى الثاني إلى 1,1 تريليون برميل نطف «71,1%»، أما لدى بريكس - المستوى الثالث، فيصل إلى 1,2 تريليون برميل «73%». والملفت أن دول «السبع الكبار» لا يحوزون سوى 220 مليار برميل «أقل من 13%».

والوضع مماثل إذا أردنا النظر في احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة. حيث لدى دول بريكس - المستوى الأول ما يقارب 56,2 ألف كيلو متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة «27,4% من الإجمالي العالمي»، بينما تملك دول بريكس - المستوى الثاني قرابة

واحدة من أهم المؤشرات على الوضع الاقتصادي فيها. وإذا أردنا النظر في احتياطيات الذهب المصرح عنها والموجودة لدى البنوك المركزية للدول، لوجدنا أن «السبع الكبار» تحوز أكثر من 59% من احتياطيات الذهب العالمية المعن عنها، في مقابل نسبة ضئيلة لدول بريكس المستوى الأول «19,4%» والمستوى الثاني «27,2%» والمستوى الثالث «29,8%».

لكن بالنظر إلى أن عدد كبير من دول بريكس يكتنز الذهب سرّاً ولا يعلن بالضرورة عن الكميات الحقيقية التي يحوزها بسبب طبيعة المواجهة الاقتصادية الجارية ضد الهيمنة الغربية، يغدو الاعتماد على هذا المؤشر ليس ذي جدوى كافية. ولذلك، وربما الأهم، يمكننا النظر في مؤشر آخر وهو تعدين الذهب، الذي يكشف فعلياً عن جانب آخر مرتبط بالذهب، وهو الجانب المرتبط بإنتاجه.

بحسب هذا المؤشر، أنتجت مجموعة دول بريكس - المستوى الأول 937,8 طن ذهب من أصل 3533,7 طن تم إنتاجها في عام 2022 «أي حوالي 26,5%»، بينما أنتجت دول بريكس - المستوى الثاني حوالي 1316 طن «37,2%»، أما المستوى الثالث، فأننتج 1632,2 طن «46,2%». في مقابل ذلك، لم تنتج دول مجموعة السبع الكبار سوى 383 طن ذهب «أي أقل من 11%».

حصة دول بريكس

- المستوى

الأول من الناتج

المحلي الإجمالي

الحقيقي العالمي

لم تكن تتجاوز

في عام 1992

نسبة 16,4%

معادلة الإنتاج العالمي تنقلب!

45,8%

حصة دول بريكس من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لم تتمكن من تجاوز في عام 1992 نسبة 16,4%، بينما كانت النسبة في «السبع الكبار» 45,8%

56,2

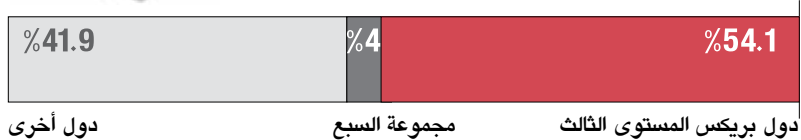
لدى دول بريكس - المستوى الأول ما يقارب 56,2 ألف كيلو متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة (أي حوالي 27,4% من الإجمالي العالمي)

60,6%

أنجزت مجموعة دول بريكس - المستوى الأول 1,397 مليون براءة اختراع سنوياً «وهو ما يفوق 60,6% من المجموع العالمي»

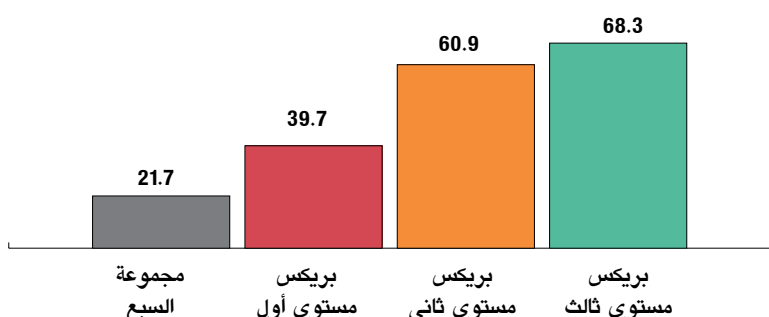


الحصة من إنتاج خام الحديد

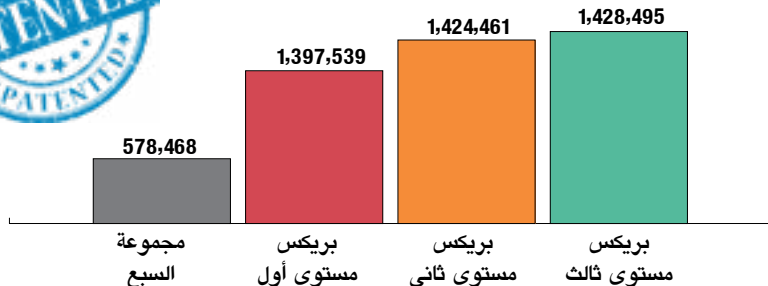


الحصة من إجمالي احتياطات النفط العالمية

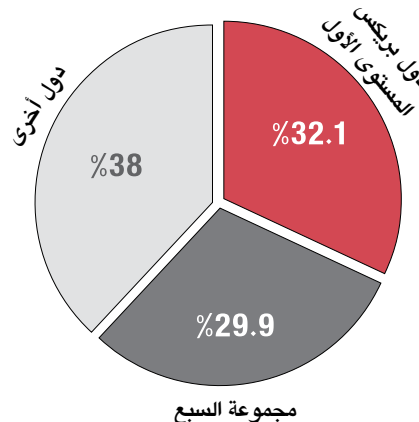
إجمالي المساحة - مليون كم²



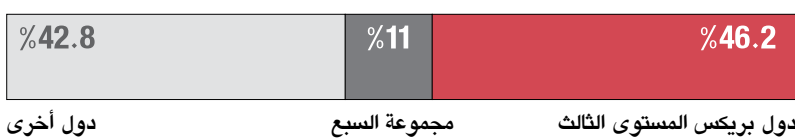
عدد براءات الاختراع السنوية



الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية



الحصة من إنتاج الذهب العالمي



إلى 1,35 مليار طن «54,1%». بالمقارنة، لا تنتج دول «السبع الكبار» سوى 102 مليون طن «أي ما لا يزيد على 4,1% من الإنتاج العالمي».

براءات الاختراع:

الابتكار ينطلق من قلب الصاعدين

لم تقتصر نجاحات «بريكس» على المجالات التقليدية، بل امتدت إلى مجال الابتكار وبراءات الاختراع. حيث تشهد التقارير الدولية أن «بريكس» قد تفوقت على مجموعة «السبع الكبار» في عدد البراءات المسجلة عالمياً في مجموعة متنوعة من المجالات، مما يعكس تقدماً ملحوظاً في مجال البحث والابتكار. وبهذا الصدد، أنجزت مجموعة دول بريكس - المستوى الأول 1,397 مليون براءة اختراع سنوياً «وهو ما يفوق 60,6% من المجموع العالمي»، بينما ارتفع الرقم لدى بريكس - المستوى الثاني إلى 1,4 مليون براءة «61,8%»، ولدى المستوى الثالث وصلت النسبة إلى 62%. في مقابل ذلك، لم ينجز العالم الغربي المعبر عنه بمجموعة «الدول السبع» سوى 578,4 ألف براءة «أي أقل من 25% من المجموع العالمي».

130,1 ألف كيلو متر مكعب «63,3%»، ويصل الرقم لدى بريكس - المستوى الثالث إلى 135,9 ألف كيلو متر مكعب «66,1%». في مقابل ذلك، لا تملك دول مجموعة السبع الكبار سوى 15,5 ألف كيلو متر مكعب «أي أقل من 8% من الإجمالي العالمي».

بريكس تتقدم في سباق الإنتاج العالمي لخام الحديد

بعيداً عن كونها ترتبط ارتباطاً مباشراً في الإنتاج الحقيقي الذي تحتاجه الدول للنمو المستقر، ترجع أهمية صناعة الحديد والصلب إلى دورها في نمو القطاعات الصناعية الأخرى، ذلك فضلاً عن قدرتها على توفير فرص عمل كثيرة، حيث تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية أن كل فرصة عمل في صناعة الحديد والصلب توفر حوالي 7 فرص للعمل في صناعات أخرى.

وعلى هذا الصعيد، تنتج دول بريكس - المستوى الأول، حوالي 1,21 مليار طن سنوياً «حوالي 48,6% من الإنتاج العالمي»، بينما يصل الإنتاج لدى دول بريكس - المستوى الثاني إلى 1,31 مليار طن «52,7%»، أما لدى دول بريكس - المستوى الثالث، يصل الرقم

ماذا يعني ممر الشمال - جنوب لإيران؟



تنظر إيران إلى مشروع ممر شمال - جنوب للنقل الدولي على أنه مهم جداً لتنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبادي ذي بدء، تطمح السلطات الإيرانية إلى اتباع سياسة مستقلة عن الغرب في المنطقة. مع أخذ ذلك في الاعتبار، تحاول طهران تطوير التعاون مع أكبر دول الشرق «الهند والصين» كأولوية قصوى لها، وكذلك مع روسيا وبعض الدول الإسلامية الأخرى. من هذا المنظور، فإن مثل هذا المشروع المعقد والمتعدد الأوجه مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، إذا تم تحقيقه وتحقيق أعلى فعالية تشغيلية، سيكون بمثابة دليل على التعاون المكثف بشكل متزايد بين الدول الأوراسية الرئيسية التي تقاوم السياسات العدوانية والتوسعية للغرب، وتلعب دوراً متزايد الأهمية في الجغرافيا السياسية العالمية.

■ لانا رواندي فادي
ترجمة: قاسيون

تدريجياً، انضمت دول، مثل: كازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وأذربيجان وعمان وبلغاريا بصفة مراقب إلى اتفاقية افتتاح مركز التجارة الدولية. تمت مراجعة المشروع وتنسيقه لفترة طويلة قبل أن يبدأ تنفيذه. فقط في العقد الأخير، عندما وضعت روسيا سياسة التقارب التي تنتهجها في المقام الأول مع دول الشرق في سياستها الخارجية واقتصادها، بدأت في إعادة تفعيل المشروع. يبلغ طول طريق ممر النقل بين الشمال والجنوب 7200 كم- من سانت بطرسبرغ إلى ميناء مومباي الهندي. يتضمن ممر النقل بين الشمال والجنوب استخدام عدة طرق لنقل البضائع: عبر بحر قزوين- عبر الموانئ الروسية في أستراخان، أوليا، وماخاتشكالا، الشرقية- خط سكة حديد مباشر عبر كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان مع إمكانية الوصول إلى شبكة السكك الحديدية الإيرانية، والغربية «أستراخان- محج قلعة- سامور، ثم عبر أذربيجان إلى محطة أستاارا». لكي يصبح المسار الأخير جاهزاً للعمل، من الضروري إكمال خط السكك الحديدية Resht-Astara في إيران، وهو أمر معقد بسبب عدم انتظام مقاييس السكك الحديدية «في إيران يبلغ 1435 ملم، بينما في الفضاء السوفييتي السابق يبلغ 1520 ملم. تمر كل هذه الطرق أيضاً عبر ميناء

بندر عباس الإيراني على الخليج العربي. في 17 أيار تم توقيع اتفاقية حكومية دولية في طهران بين روسيا وإيران، بشأن بناء خط سكة حديد Resht-Astara بطول 162 كيلومتراً، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول عام 2027. نتيجة لإطلاق هذا الطريق، يمكن زيادة عبور الشحنات عبر الممر الغربي لممر النقل بين الشمال والجنوب إلى مستوى 30 مليون طن، في حين سيتعين زيادة حركة الشحن الإجمالية لممر النقل الدولي من 15 مليون طن اليوم إلى 41-45 مليون طن بحلول عام 2030، وتصل إلى 100 مليون طن على المدى الطويل. ستستثمر روسيا 1,3 مليار يورو في بناء هذا الخط. بمجرد اكتمال القسم المذكور أعلاه من خط السكة الحديد، سيتم تشكيل ممر عبر السكك الحديدية من روسيا إلى الموانئ الجنوبية لإيران، مما سيفتح وصولاً مباشراً إلى الخليج العربي للشحنات الروسية. انتقل العمل في المشروع إلى مستوى أعلى في أبريل 2021 بعد الحادث الذي وقع في قناة السويس، والذي كلف الاقتصاد العالمي غالباً. في حزيران 2021، سافر قطار حاويات واسع النطاق عبر طريق مركز التجارة الدولية بين الشمال والجنوب لأول مرة. في تموز 2022، غادر أول قطار سكة حديد شحن يحمل 39 حاوية من تشيخوف بالقرب من موسكو إلى بندر عباس، ووصل أخيراً إلى الهند. بعد ما لا يقل عن ستة قطارات تجريبية، أطلقت السكك الحديدية الروسية قطارات حاويات شهرية منتظمة على طول هذا الطريق بدءاً من أكتوبر

إن تنفيذ ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب قد يؤدي إلى فوائد اقتصادية كبيرة لإيران مما يعزز استقرارها الداخلي إلى حل البعض من مشاكل سياستها الخارجية

2022. ومع ذلك، نظراً لوجود العديد من المشكلات الفنية، بما في ذلك عدم وجود سفن تجارية نهريّة بحرية حديثة ذات سعة عالية في روسيا وإيران، والبنية التحتية للموانئ الروسية في حاجة إلى التحديث، وجودة الخدمة المتواضعة، وما إلى ذلك، لا يزال ممر النقل بين الشمال والجنوب بعيداً عن التشغيل الكامل، والتوسع والتحسين على المدى الطويل ضروريان.

الاهتمام الإيراني

في عام 2022، اقترح نائب الرئيس الإيراني محمد مخبر، أن أرباح عبور البضائع عبر إيران يمكن أن تجلب للبلاد أموالاً أكثر من بيع النفط والمنتجات البترولية. في الوقت الحالي، تكسب إيران حوالي مليار دولار من العبور، لكن حكومة إبراهيم رئيسي تتوقع زيادة هذه العائدات بمقدار 20 ضعفاً. من المفترض أن تتحقق مثل هذه النتائج القياسية من خلال البناء المتسارع للبنية التحتية للسكك الحديدية، وتوسيع سعة الموانئ وإدخال سيارات الشحن، لزيادة كمية النقل بالسكك الحديدية بشكل كبير «يتم حالياً 90 % من العبور عبر إيران عبر الطرق السريعة». وبالفعل، فإن إمكانات إيران في هذه المنطقة هائلة: تشير التقديرات إلى أن الجمهورية يمكن أن تزيد من حجم العبور إلى 200 مليون طن. في عام 2019، كان هذا الرقم 7 ملايين طن فقط، كما أنه كان في اتجاه تنازلي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ 12 مليون طن في عام 2017.

أما بالنسبة لوجهات نظر الخبراء الإيرانيين، فإن ماندانا تيشيار هو أحد الأبطال الرئيسيين لعلاقات إيران الأعماق مع روسيا والهند في مجال النقل. من وجهة نظرها، فإن التطور الحيوي لممر النقل سيساعد في تحييد تأثير مشروع طريق الحرير الجديد في الصين، والذي تنتظر إليه نيودلهي بشكل سلبي بشكل خاص. يمكن لإيران، نظراً لموقعها الجغرافي وعلاقاتها الجيدة جداً مع البلدين، أن تعمل كحلقة وصل بين روسيا والهند. يعتقد شعيب

بهمن، رئيس معهد الباحثين الاستراتيجيين في العالم المعاصر والمتخصص في الدراسات الأوروبية الآسيوية، أن ممر النقل سيلعب دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية لإيران. وبحسبه، فإن إيران بموقعها الجغرافي الفريد يمكن أن تكون جسراً بين الشمال والجنوب وكذلك بين الغرب والشرق. يعتقد السيد بهمن، أنه إذا استفادت إيران من هذه الفرص، بما في ذلك من خلال بناء البنية التحتية لمركز التجارة الدولية بين الشمال والجنوب، فستكون قادرة على تحسين مكانتها الإقليمية والدولية من خلال توفير طريق مختصر آمن وأقل تكلفة «مقارنة بالطرق الأخرى» لنقل البضائع.

نتيجة لذلك، ستعزز إيران قبضتها على المنطقة. كما أشار إلى أن الغرب حاول استبعاد إيران من نظام خطوط الأنابيب الإقليمية، وحاول إعاقة التعاون الاقتصادي الروسي الإيراني، لكنه فشل في تحقيق أهدافه- فقد اكتسب التعاون الثنائي موطئ قدم أكثر ثباتاً، مما ساهم في إضعاف العقوبات الغربية في الضغط على كلتا الدولتين. يعتقد الخبير أيضاً أن ممر النقل بين الشمال والجنوب ومشروع الحزام والطريق الصيني، بدلاً من التعارض مع بعضهما البعض، على العكس من ذلك، مكملان لبعضهما البعض، لذلك ستكون إيران قادرة على الاستفادة من كلا المشروعين، وتعزيز نفوذها باعتبارها بلد العبور. مع كل ذلك، فإن تنفيذ ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب قد لا يؤدي فقط إلى فوائد اقتصادية كبيرة لإيران، مما يعزز استقرارها الداخلي، وكذلك نفوذ طهران في كل من المنطقة وعلى المساحة الدولية، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى حل البعض من مشاكل سياستها الخارجية، مما يؤدي إلى استقرار العلاقات مع أذربيجان.

■ بتصرف عن:

International South-North What
Iran for Means Corridor Transport

جواز السفر السوري.. الأزمة العصرية على الحل!

تداولت وسائل الإعلام المحلية خلال الأسبوع الماضي، نقلاً عن مصدر في إدارة الهجرة والجوازات، أنه سيتم رفع رسوم الحصول على جواز السفر الفوري المستعجل داخل سورية ليصبح ثلاثة ملايين ليرة سورية، بدلاً من مليون و5000 ليرة سورية، وذلك في منتصف هذا الشهر!

■ سوسن عجيب

وبحسب المصدر، يحصل مقدم طلب الحصول على جواز فوري على جوازه في اليوم نفسه، ودون الحاجة إلى حجز دور عبر «المنصة» الإلكترونية المخصصة لجوازات السفر. مع العلم أن المشكلة لا تقتصر على جواز السفر الفوري، بل الأهم هي الأزمة العصرية الحل بما يخص الحصول على جواز السفر العادي، وبالمواعيد المحددة من خلال المنصة الإلكترونية، التي من المفترض أنها تتمتع بالذكاء، والذي ثبت بالدليل القاطع ابتلاعه من قبل شبكات الفساد!

التكلفة المبالغ بها وغير المبررة!

إن التكلفة الحالية لجواز السفر الفوري البالغة أكثر من مليون ليرة هي تكلفة مرتفعة ومبالغ فيها جداً، ولا تغطيها مبررات التكاليف للورق والحبر وزيادة الطلب، التي يتم التذرع بها رسمياً!

فكيف بحال تم إقرار الزيادة السعرية المستجدة أعلاه بحيث تصبح تكلفة الحصول على جواز السفر الفوري 3 ملايين ليرة؟! فما هي هذه الأوراق والأخبار والتكاليف التي تسوغ مثل هذا السعر الخيالي؟! فلو كانت الأخبار والأوراق مذهباً لما وصلت التكاليف إلى مليون ليرة؟!!

تأخير متتال على العادي!

ورد على الصفحة الرسمية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني بتاريخ 2023/7/4 ما يلي، الأخوة المواطنين، بناءً على قرار وزارة الداخلية سيتم إعادة جدولة تسليم جوازات السفر العادي، حيث سيتم إزاحة المواعيد لمدة 40 يوماً اعتباراً من تاريخ 2023/7/5. أي في حال كان موعد الاستلام هو 2023/7/5، بعد الانزياح سيصبح بتاريخ 2023/8/15. شاكرين تفهمكم.

وبتاريخ 2023/8/13 ورد التالي، الإخوة المواطنون، بناءً على كتاب وزارة الداخلية تم إعادة جدولة الدور العادي لجوازات السفر الممنوحة بتاريخ 2023/8/15 ليصبح اعتباراً من 2023/9/17. شاكرين تفهمكم. التأخير الرسمي المتتالي أعلاه، استناداً إلى توجيهات وزارة الداخلية والمنتهي بعبارة «شاكرين تفهمكم»، يعني أن الانزياح بمواعيد الاستلام لجواز السفر العادي أصبحت لمدة أكثر من شهرين ونصف، وهو زمن إضافي على الموعد المجرى عند التسجيل عبر المنصة مسبقاً، والذي وصل إلى عام كامل خلال الفترات السابقة!

وربما بعد حين يصدر توجيه مجدد يتضمن مزيداً من الانزياح الزمني بمواعيد الاستلام المفترضة!

بالمقابل فإن هذا الانزياح المتواتر، مع الصعوبات المستمرة بالتسجيل على جواز السفر العادي من خلال المنصة الإلكترونية، يعني سد منافذ الحصول على هذا الجواز، وبالتالي دفع المضطرين للتسجيل على جواز السفر الفوري، مع احتمال كبير لوقوعهم فريسة لشبكات النهب والفساد بحكم الاضطرار!

شبكات النهب والفساد!

واقع الحال يقول إن الحصول على جواز السفر الفوري أصبح يكلف أكثر من 3 ملايين ليرة من خلال شبكات الفساد، وهذه الشبكات لن يعجزها زيادة السعر الرسمي مجدداً، وبالتالي فمن المتوقع بحال زيادة السعر رسمياً أن ترتفع التكلفة عبر هذه الشبكات المتحكمة إلى أكثر من 5 ملايين ليرة! هذا النمط من الاستغلال، المتفشي والمبرر رسمياً، لحاجة السوريين إلى جوازات السفر، بحيث أصبح الحصول عليها من المستحيلات إلا بحال الرضوخ لشبكات النهب والفساد، تجاوز كل الحدود، وأسقط كل الذرائع

والمبررات، إلا مبررات المزيد من فرص النهب والفساد التي يرضخ لها المضطرون للحصول على جواز السفر! ونذكر بهذا الصدد بما ورد عبر قاسيون بمادة حملت عنوان: «جواز السفر الأعلى والأصعب!» بتاريخ 2023/7/3 حيث ورد التالي: «جواز السفر السوري أصبح الأعلى سعراً على المستوى العالمي، وكذلك يعتبر الأصعب على مستوى إمكانية الحصول عليه، والسبب المباشر بهذه تلك هي الآليات والإبداعات والذرائع غير المنتهية، التي يستفيد منها بعض الناهبين والمستغلين لحاجات المضطرين!«.

وعود بمهب الريح

ولمصلحة شبكات النهب!

وربما تجدر الإشارة أيضاً إلى الوعد المقطوع

من قبل وزارة الداخلية بشأن إصدار جواز السفر الإلكتروني، والذي كان من المفترض أن يكون قد وضع بالتنفيذ الآن! فالوعد المقطوع كان مطلع شهر تموز الماضي، مع مهلة شهر لتنفيذه، إلا أن هذا الجواز الإلكتروني لم ير النور حتى تاريخه! وبغض النظر عن إمكانية تقول شبكات النهب والفساد على هذا الجواز الإلكتروني، على اعتبار أن لها أذرعاً طويلة الباع في استغلال الحاجات، إلا أنه قد يجد نوعاً ما من هذا القول! فتأخير صدور جواز السفر الإلكتروني من الناحية العملية يصب بمصلحة شبكات الفساد، كحال تتالي تأخير مواعيد تسليم جوازات السفر العادية!

فعن أي تفهم مشكور من قبل المواطنين يتم الحديث الرسمي في ظل استمرار هذا النمط من الاستهتار بأبسط حقوقهم؟!!

خبر عام وتعليق هام «هناك من يعتاش من الدعم وأكثر من نصفه يتم سرقة»



بسبب أجور الأطباء والتحالييل والتصوير.. لأنك ع الأغلب ح تكون عاجز عن شراء الدواء.. لك حتى التداوي بالأعشاب الطبية كبدايل صارت غالية عليك!!

المنتجة محلياً بنسبة تتجاوز 50% لكل الأصناف والزمر. تعليق: إياك ثم إياك من المرض يا مواطن.. لأن نهايتك يمكن تصير محتومة من أبسط الأمراض.. مو

الزراعي اللي عم تتنصل الحكومة من مسؤوليته سنة بعد سنة.. وتاركة الفلاح للخسارة والمواطن للجوع! يقول الخبر: ارتفعت أسعار الأدوية

للعقارات في سورية من قبل الدوائر المالية بنسبة 70% وحتى 100% وقد تم رفع القيمة الرائجة لمرتين هذا العام. تعليق: العمى ولسوووو.. صارت القيمة الرائجة للعقارات بالمالية أعلى من الأسعار الفعلية.. وكان هم المالية انو تجبي أكبر مبلغ من جيوب العباد.. طيب شو رأيكم يا مالية انتوا تشتتروا وتبيعوا العقارات من اليوم ورايح بأسعاركم.. منو منخلص من السماسرة وعمولاتهم ومنو بتحصلوا مبالغ إضافية للخزينة؟!!

يقول الخبر: أطلقت هيئة البحوث الزراعية تجربة زراعة الأرز الهوائي، وأعلنت عن نجاح التجربة 100%. تعليق: أولاً ما في جديد بالخبر.. لأن من زمان تم الإعلان عن نجاح التجربة.. بس مو هون المشكلة.. المشكلة الحقيقية هي بكل الإنتاج

تعليق: حلو هالحديث والتحليل الاقتصادي اللي بيحمل المتضرر نتيجة الجرم وبيعفي المجرم من العقوبة.. لك شو هالـ... مو معقول كيف بتتلفلغ قصص النهب الكبيبيير حتى نبقي ندفع ضريبتها من جيوبنا وع حساب البلد! يقول الخبر: تم إضافة مادتي البرغل والحمص المباشر على تطبيق وين عبر البطاقة الذكية بواقع 10 كغ برغل و2 كغ حمص. تعليق: فعلاً المواطن فرح وقت شاف هالمواد على تطبيق وين برغم عدم الاضطرار لشرائها من السورية للتجارة لأن بالسوق سعرها أقل وبجودة أفضل.. بس طارت الفرحة منو لأن التسجيل ع السكر والرز لسا متوقف.. يعني فتحتوا باب التسجيل ع حقوق الناس المتأكلة أهم!! يقول الخبر: تم رفع القيمة الرائجة

يقول الخبر، أكد عضو مجلس الشعب صفوان قربي أن هناك من يعتاش من الدعم وأكثر من نصفه يتم سرقةه بآليات تنظيمية إدارية مضبوطة لذا لا بد من نسف الموضوع بشكل كامل مشيراً إلى أنه خلال أيام سيتم رفع الدعم عن المحروقات بالكامل وتحرير أسعارها.

مزيد من التوفير والأرباح المليارية لمصلحة شركات الخليوي!



تبرر الهيئة النازمة للاتصالات، ومن خلفها وزارة الاتصالات والتقانة، قرارات زيادة أسعار خدمات الاتصالات الخلوية التي تصدرها بين الحين والآخر بأنها لضمان استمرار الخدمة وتحسين جودتها، ومع ذلك فإن الخدمة تسوء وتراجع، لدرجة غياب التغطية بشكل تام عن بعض المناطق!

■ عادل إبراهيم

أي أجور إضافية، كما سيتم الإعلان عن المناطق التي تتوفر فيها هذه الخدمة على المواقع الإلكترونية للشركات الخلوية بشكل تدريجي وفق الإمكانيات الفنية لشركتي الخليوي.

الاعتراف المتأخر وتفاصيل الامتياز!

قرار السماح أعلاه فيه اعتراف متأخر بمعاناة المواطنين المشتركين بخدمات الخليوي من غياب التغطية، وبالتالي يتضمن نسفاً لكل ذرائع ومبررات الزيادات السريعة التي منحت لشركات الخليوي على حساب مشتركي خدماتها طيلة السنوات الماضية، مع عدم ضمان إنهاء هذه المعاناة من خلال تفعيل ميزة التجوال المحلي الجديدة!

فدراغ عدم توفر الكهرباء وصعوبة تأمين المشتقات النفطية في غير مكانها، فالشركات المسؤولة عن الخدمة «التي تتقاضى مقابلها الأسعار المرتفعة من المشتركين» هي المسؤولة عن هذا الجانب وبعدها، ومن مسؤولية الهيئة النازمة للاتصالات افتراضاً محاسبية الشركات عن تقصيرها بتأدية خدماتها على أحسن وجه للمشاركين، بدلاً من تبني ذرائعها!

أما الامتياز الجديد فيتمثل بالوفر الذي ستحققه شركات الخليوي بنتيجة تطبيقه بالتشارك فيما بينها، اعتباراً من تخفيض نفقات الصيانة اللازمة للبنية التحتية لشبكات كل منها، وليس انتهاء بالتشاركية بتكاليف هذه البنية «أبراج - لواقط وتجهيزات إرسال واستقبال - بطاريات...»!

ولا تمارس الهيئة مهامها وواجباتها المفترضة تجاه شركات الخليوي من أجل تحسين خدماتها وضمان مصالح وحقوق المشتركين بخدمات هذه الشركات، بل تساهم بشكل مباشر بتعزيز تراجع هذه الخدمات عملياً، وبما يضمن المزيد من الوفر والأرباح لهذه الشركات، مع جرعات متزايدة من التمنين للمواطنين!

وأخر ما حرر بهذا الشأن أن الهيئة النازمة للاتصالات والبريد سمحت بتفعيل ميزة التجوال المحلي بين شركتي سيريتل و MTN، وذلك «دون تحميل المشتركين أي أجور إضافية»!

امتياز جديد مضمّر!

ورد على الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات والتقانة بتاريخ 2023/8/7 ما يلي: نتيجة الصعوبات التي يعانيتها مشتركو الخليوي من غياب التغطية أحياناً في بعض المناطق النائية والأرياف السورية عند عدم توفر التيار الكهربائي والمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المحطات الخلوية، سمحت الهيئة النازمة للاتصالات والبريد اعتباراً من يوم غد الثلاثاء 2023/8/8 بتفعيل ميزة التجوال المحلي بشكل مؤقت بين شركتي سيريتل و MTN بحيث يتمكن مشتركو الهاتف الخليوي من إجراء الاتصالات وإرسال الرسائل واستخدام خدمة الإنترنت عبر شبكة الشركة التي تتوفر فيها تغطية، حتى وإن كان المستخدم من مشتركي الشبكة الأخرى، وذلك دون تحميل المشتركين

السماح الرسمي أعلاه، أن يتم التخفيض على أسعار الخدمة بالنسبة للمشاركين، لكن الفاعق بالأمر أنه على الرغم من هذا الوفر المحقق والمضمون لكل من شركتي الخليوي العاملة في البلاد كميزة إضافية تصب على شكل مزيد من الأرباح لكل منها عملياً، يتم تجبير ذلك على شكل تمنين للمواطنين وفقاً للعبارة «دون تحميل المشتركين أي أجور إضافية»، مع هدر مضر لحقوق هؤلاء رسمياً!

فالجبهة الرسمية المسؤولة افتراضاً عن صيانة وضمان حقوق المشتركين بخدمات شركات الخليوي هي من تعبت بها عملياً بما يحقق المزيد من الأرباح لهذه الشركات على حسابهم! فهل من جور وقبح واستغلال مغطى ومشروع رسمياً أكثر من ذلك؟!

فالتشاركية في البنية التحتية على ضوء تفعيل ميزة التجوال المحلي لا يعني وفراً بالطاقة الكهربائية أو بالمشتقات النفطية فقط، بل وفراً بكل البنية التحتية والتشغيلية للشركات العاملة!

وبنتيجته سينتجق وفر كبير جداً في التكاليف التشغيلية بالنسبة لشركات الخليوي، وهذا الوفر ربما يكون بالمليارات سنوياً!

مزيد من التمنين بدلاً من تخفيض الأسعار!

ربما من المفترض أنه مقابل هذا الوفر الملياري المحقق بنتيجة اللامبالاة الرسمية للهيئة النازمة للاتصالات طيلة السنوات الماضية، والذي أصبح مضموناً بعد قرار

2400 هكتار اضرار الحرائق.. فهل الطبيعة هي المسؤولة!



بنتيجة الحريق كبيرة جداً ولا يمكن تعويضها بسهولة، فالأشجار المعمرة التي التهمها الحريق بحاجة إلى سنين كي تعوض، وبعضها نوعي ونادر من الصعوبة تعويضه، والأضرار البيئية أكبر وأعظم من حصر الموضوع على مساحة أو رقعة جغرافية بعينها فقط! فالآلاف الهكتارات من الغابات والمناطق الحرجية التي يتم التهامها سنوياً بسبب الحرائق تتراكم على مستوى المساحات، والخسائر التي يتكبدها المزارعون في تلك المناطق لا تقتصر على الماديات، برغم أهميتها!

فالتأثيرات السلبية على البيئة بنتيجة التهام المزيد من الغابات والأحراج تنعكس من الناحية العملية على كل النشاط الاقتصادي في البلاد، اعتباراً من حال الهلع والفوضى، وصولاً إلى الأضرار المباشرة التي تنعكس على حياة ومعيشة السكان، ليس في مناطق الحرائق فقط، بل وفي عموم البلاد، ولا تنتهي بفرص الاستغلال التي يتم تجبيرها لمصلحة البعض المنتفع، سواء

■ سمير علي

وقد أكد رئيس دائرة الحراج في مديرية زراعة اللاذقية المهندس جابر صفور، بحسب صحيفة الوحدة في اللاذقية بتاريخ 2023/8/8 أن «المديرية تستكمل إجراءات مسح المواقع المحروقة في منطقتي ربيعة ومشقبتا، ولم تكتف بالرقم الصادر من مركز الاستشعار عن بعد المعتمد على الصور الجوية للمواقع المحروقة، والتي رصدت مساحة 2400 هكتار لأضرار الحرائق، وتابع قائلاً: شكلنا ثلاث لجان موزعة على القرى المتضررة من الحريق الأخير لتحقيق هذه الغاية، ومعرفة أرقام العقارات المحروقة، ومناطقها العقارية والمساحات المتضررة وتوثيقها، مع تقديم وصف دقيق لكل عقار لجهة التغطية الحرجية، واستكمال الإجراءات القانونية ووضع إشارات الحريق».

حديث مدير الزراعة أعلاه يعني أن المساحات المتضررة قد تكون أكبر من 2400 هكتار بعد استكمال اللجان المشكلة لعملها!

التهمت الحرائق التي اجتاحت المناطق الحرجية والغابات في ريف اللاذقية خلال شهر تموز الماضي، ولمدة أسبوع تقريباً، مساحات واسعة من الأحراج والغابات المحيطة بالكثير من القرى في تلك المناطق، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتطويقها وصولاً إلى إخمادها، من قبل فوج إطفاء اللاذقية بالتعاون مع الكثير من الجهات الرسمية والأهلية!

والبعض الآخر تم الحكم عليهم بالسجن. فهل ستقيد نتيجة التهام مساحة 2400 هكتار، بحريق استمر لمدة أسبوع، برسم الطبيعة وبسبب ارتفاع درجات الحرارة وسرعة الرياح، أم هناك فاعلون ومستفيدون ما زالوا بعيدين عن يد القانون؟!

ربما هناك أيد خفية تعبت وتفعّل فعلها بما يحقق بعض أو كل النتائج المذكورة أعلاه! وقد سبق أن تم تنفيذ حكم الإعدام بحق البعض ممن ثبت ضلوعهم بافتعال عشرات الحرائق في كل من محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص خلال عام 2020، وبمساحة وصلت إلى 13 ألف هكتار بحينه،

على مستوى الاستفادة من الفحم أو الاحتطاب، أو على مستوى مساعي الاستحواذ على الأراضي المحترقة! على ذلك لا يمكن أن نستبعد مفتعلي الحريق من المسؤولية، خاصة وأن هناك سوابق في ذلك، ما يعني أن عوامل الطبيعة ليست وحدها المسؤولة عن اشتعال النيران، بل

واشنطن تشارك حكومة البيرو قمع الاحتجاجات



لا تزال الاحتجاجات الشعبية قائمة وثابتة في البيرو وإن بشكل متقطع ووتيرة أخف، احتجاجات انطلقت بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس اليساري السابق بيدرو كاستيو وسجنه أواخر العام الماضي، واستلام الرئيسة الحالية دينا بولوراتي رئاسة البلاد بحكومتها اليمينية.

■ هلاذ سعد

ومع المخاوف الغربية المتزايدة من الموجة اليسارية الجديدة في أمريكا اللاتينية، تسعى التيارات اليمينية بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى تثبيت مواقعها قدر الإمكان. تعدّ البيرو أحد الكنوز الغنية بالموارد والثروات وعلى رأسها المعدنية من ذهب وفضة ونحاس وغيرها، ما يضعها كنقطة تجاذب رئيسية بين الاقتصادات الكبرى العالمية فضلاً عن الجوانب والأبعاد الجيوسياسية الأخرى، فكانت واحدة من النقاط القاتلة بالنسبة لواشنطن والتي استدعت تدخلات وإجراءات سريعة ما طرحه الرئيس البيروفي السابق كاستيو خلال فترة رئاسته من مساع لتأميم شركات التنقيب عن المعادن ومناجم الذهب في البلاد.

بالنسبة لواشنطن، يعد الاقتصاد البيروفي هاماً لجانبين، الأول، من خلال سيطرتها عليه وتحقيق الأرباح منه، وثانياً، قطع الطريق أمام قوى أخرى مثل روسيا والصين يمكن لها أن تدخل باستثمارات في البلاد ما يزيد من حضورها الإستراتيجي في أمريكا اللاتينية، وهو ما جعل موقف واشنطن ثابتاً من أي حكومة يسارية جدية.

يعود هذا التدخل الأمريكي ومساعي السيطرة على الاقتصاد البيروفي لعقود طويلة خلت،

وكان جزءاً أساسياً منه التواجد العسكري الأمريكي المباشر في أراضي البيرو منذ النصف الأول من القرن الماضي، باستثناء فترة حكومة خوان ألفارادو اليسارية في السبعينات، وذلك لحماية مصالحها، وتثبيت التيارات اليمينية، وإعاقة أي تعاون تجاري مع دول أخرى ثالثة لا توافق عليها واشنطن. مع عودة صعود التيارات اليسارية في أمريكا اللاتينية خلال السنوات القريبة السابقة وحتى الآن، بالتوازي مع التغيرات الدولية عموماً وتأثيراتها من تراجع غربي مزمن، عادت معها التخوفات الأمريكية من فقدانها لمصالحها «ولحديققتها الخلفية» ككل، فكان الانقلاب السياسي في البيرو على بيدرو كاستيو وحكومته الخطوة الأولى باتجاه «احتلال عسكري» أمريكي غير مباشر للبلاد، تجري تغطيته بتشريعات برلمانية واتفاقات أمنية بين الحكومتين البيروفية والأمريكية، حيث وافق كونغرس البيرو في منتصف شهر أيار الماضي على مشروع قانون يأذن بدخول قوات بحرية وأفراد عسكريين أجانب بسلاحهم إلى البلاد، وتبع ذلك في أواخر الشهر نفسه قرار تشريعي جديد يتيح مجيء ودخول القوات العسكرية الأمريكية بحراً وجواً إلى البلاد، كانت نتيجته خلال الشهرين الماضيين قدوم قوات أمريكية بحرية وجوية وفضائية وخاصة إلى البيرو ومكوئها ضمن

القواعد العسكرية البيروفية، وذلك فضلاً عن المساعدات المالية والمادية المقدمة من واشنطن لليما. مجيء هذه القوى العسكرية، والدعم المستمر للحكومات اليمينية، رغم عدم وجود أي تهديد أمني خارجي على البلاد، سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، يعني بالضبط مواجهة التهديدات الداخلية وعلى رأسها الحركة الشعبية المنتشرة بكافة أرجاء البلاد، فهو من جهة يمنح وزناً سياسياً لحكومة بولوراتي الحالية، بمواجهة الاحتجاجات المطالبة باستقالتها وإطلاق سراح كاستيو

وحلّ الكونغرس البيروفي نحو انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة، ومن جهة أخرى يعطيها الدعم اللازم مالياً ومادياً وعسكرياً لقمع الاحتجاجات بحال تطورها وذلك بذرائع عدّة بدأت بالصور منها مكافحة العصابات والكراتيات والإرهاب، ومن جهة ثالثة يحمي الشركات الخاصة المحلية والأجنبية من أية محاولات شعبية سلمية أو مسلحة للتعرض لها. هذا بالإضافة إلى أن وجود القوات الأمريكية في البيرو يمكن أن يمكّن واشنطن من التحرك وأداء مهام متعددة في دول مختلفة في القارة.

اغتيال فيلافيسينسو في الإكوادور صراع عصابات أم سياسة؟



■ حمزة طحان

البلاد بحكوماتها وشعوبها، وأعطت على طول الخط ذرائع سواء داخلية لقمع أية تحركات شعبية أو سياسية لا ترضي أطرافاً محددة، أو خارجية عبر تدخل الولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً بحجة مكافحة الجريمة والإرهاب.

وعلى الرغم من عشرات آلاف المهام القضائية بمكافحة الجريمة المنظمة بأمريكا اللاتينية والدعم المفترض المالي والأمني المقدم من واشنطن، لم تؤدّ بنتيجتها سوى إلى زيادة انتشار هذا المرض في المنطقة وارتفاع مستوى إجرامه وخاصة خلال السنين القليلة السابقة، ليشكل هذا النشاط برمته خطّ إنتاج واحد من حلقة تجارة المخدرات والسلاح والبشر والتدمير، يدر أرباحاً لجميع الأطراف ويخدم مصالحها السياسية بحسب الحاجة في كل لحظة.

ضمن هذا الإطار، فإن أي طرح جدّي وحقيقي بمكافحة الجريمة المنظمة من قبل أي تيار سياسي يقابل بالترهيب بمثل هذه الاغتيالات المباشرة عند الضرورة، لكن وببنفس الوقت، لا يخفى على أحد

تنتشر الجريمة المنظمة في «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة منذ عقود طويلة وبشكل كبير، من مافيات وعصابات وكارتيلات مخدرات وإتجار بالبشر، وتقوم بتنفيذ اغتيالات أمنية وسياسية وغيرها من العمليات الإجرامية والإرهابية ضمن قواعد وحدود غير رسمية تجري المناورة ضمنها وتحديدها كل حين، سواء بالصراعات ما بين العصابات نفسها، أو بالنزاعات ما بينها وبين الحكومات اللاتينية أو والأهم من ذلك تحريك هذه العصابات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ما هو واضح وثابت ولا يمكن التغافل عنه ضمن أي تحليل لمثل هكذا أحداث، أن هذه الكارتيلات باقتصاداتها الكبرى وعملياتها التجارية وما تدرّه من أرباح ضخمة تعد جزءاً وتعبيراً مباشراً عن رأس المال المالي الإجرامي عالمياً والمرتبط بمركزه الأمريكي، كما أنّ هذه العصابات تؤدي دوراً تاريخياً بتوتير المنطقة اللاتينية ككل اجتماعياً وسياسياً وأمنياً، وتستنزف طاقة

شكل اغتيال المرشح الرئاسي الإكوادوري فيرناندو فيلافيسينسيو مساء الأربعاء الماضي من قبل 6 كولومبيين صدمة أمنية وسياسية كبيرة في البلاد قبيل الانتخابات المزمع عقدها في الـ 20 من الشهر الجاري، ورغم أن تهديدات سبقت تنفيذ عملية الاغتيال وقبل تبنيها من قبل إحدى عصابات الجريمة المنظمة المنتشرة في البلاد، إلا أنّ المسألة تعدّ أعقد من مجرد «حرب عصابات» بشكلها، وتنطوي على جوانب سياسية رئيسية.

أنّ من يقدم مثل هذه الطروحات الجدية تأتي ضمن سلة من القضايا الأخرى ضمن البرنامج السياسي للتيار، بمكافحة الفساد وحلّ مسائل الفقر وتوزيع الثروة والمشكلات الاقتصادية والسياسية ككل، سواء أكان يتسم شكلياً باليسار أو اليمين، فيكون قمعه قد خدم بنفس الوقت تلك التيارات النيو ليبرالية الموجودة في البلاد وارتباطاتها الخارجية.

بناء الإكوادور» - وهو تيار وسط-تاريخياً هذا الأمر، وعلى الرغم من أنّ توقعات الانتخابات لم تكن لصالحه أمام منافسته لويزا كونزاليس، إلا أنّ عملية الاغتيال كانت خلفها رسالة سياسية واضحة، وهي قمع وترهيب أي تحرك سياسي قد يمتلك برنامجاً تغييرياً، وسيُضح خلال الأسابيع التالية الدوافع السياسية الحقيقية لهذا الاغتيال.

بحالة الإكوادور التي تعاني الأمرين من الجريمة المنظمة وأنشطتها الإرهابية المتزايدة والمتعاظمة في البلاد خلال السنين السابقة، لا يمكن لأي تيار سياسي المرور دون الحديث عن هذه المشكلة الرئيسية في البلاد، بيد أنّ الطرح الجدّي بها هو ما يشكل تهديداً على هذه العصابات ومن له مصلحة بها، وكان يعرف عن فيلافيسينسيو نفسه أو تياره «حركة

النيجر... هل تحتاج الشعوب الإفريقية أسباباً إضافية للانتفاض على الغرب؟



ظَلَّت النيجر تحت الأضواء منذ الانقلاب الأخير، فرغم اشتعال بُقَاط كثيرة حول العالم، يبدو واضحاً أنَّ تداعيات ما يجري لن تكون محصورة في حدود البلاد أو غرب إفريقيا فحسب، بل ستكون مؤثرة في أنحاء القارة، وهو ما سيؤثر بدوره على العالم كله، ونظراً لأن ساحة الصراع أصبحت ومنذ اللحظات الأولى ذات امتدادات إقليمية ودولية، ستقدم النيجر اختباراً جديداً لتناسب القوى على المستوى العالمي.

■ علاء ابوفراج

الخوض في تفاصيل أخرى.

لدى شعب النيجر أسباباً كافية!

استقلت النيجر اسمياً عن فرنسا عام 1960 لكن العلاقات التي ظَلَّت قائمة بين البلدين رسخت بشدّة تبعية استعمارية مجحفة. وبعدَ استخراج اليورانيوم من قبل الشركات الفرنسية دليلاً دامغاً على ذلك. فتعتمد فرنسا على الطاقة النووية بنسبة كبيرة تصل إلى 70% وتقول التقديرات إن كل واحد من ثلاثة مصابيح في فرنسا تعمل على اليورانيوم المستورد من النيجر، إذا تزوّد الأخيرة فرنسا بـ 20% من واردات اليورانيوم، وتأتي الكميات الأساسية الأخرى 27% من كازاخستان و19% من أوزباكستان. لكن المثير حقاً بالنسبة للنيجر أنها وبالرغم من كونها سابع منتج عالمياً وتسهم بـ 5% من الإنتاج العالمي لهذا الخام الإستراتيجي إلا أنه لم يسهم في 2022 إلا بـ 1.2% من الميزانية العامة! وذلك نظراً للشروط المجحفة التي خضعت لها النيجر، فرغم كل الانقلابات السياسية والانقلابات العديدة التي عاشتها البلاد، ظَلَّت علاقات التبعية لفرنسا الثابت الوحيد، وهو ما ساهم بشكل كبير ببقاء هذا البلد الإفريقي الغني بالثروات في قائمة أفقر دول القارة والعالم. ونظم عملية استخراج اليورانيوم ثلاث اتفاقيات بين البلدين في 1961 و1986 و

التجاذب الذي اتضح على إثر الموقف من الانقلاب الذي قاده الجنرال عبد الرحمن تشياني قائد الحرس الرئاسي في النيجر أو ما رافق ذلك من محاولات تسويق الحل العسكري كطريقة للتعامل مع الانقلاب كان كافياً لكشف خطورة الموقف، وما الذي تعنيه خسارة النيجر من قبل الغرب واحتمال انتقالها إلى معسكر آخر أكثر استقلالية. فالخطوات الأولى للسلطة الانقلابية كشفت موقفاً معادياً لسياسات فرنسا والغرب الاستعمارية في إفريقيا، وهو ما يستغربه البعض، على افتراض قاصر يقول إن أي موقف معاد للغرب أو فرنسا لا يمكن أن يتطور بشكل طبيعي من قبل ملايين الشعوب المقهورة إلا إذا كانت موسكو أو بكين تحرّض بهذا الاتجاه! دون أن يقدم أصحاب هذا التصور جواباً عن الأسباب العميقة للقلق الغربي من انقلاب في بلد احتل المرتبة الرابعة في قائمة البلدان الأفقر في العالم! قلق فرض على الرئيس ماكرون أن يرأس يوم الأمس السبت 12 آب اجتماعاً أمنياً رفيع للتعامل مع التطورات في آخر قواعد فرنسا في غرب إفريقيا! ودون أن يجيب أصحاب هذا التصور عن طبيعة العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها، وهو ما يبدو من المفيد تقديم مثال عليه من النيجر نفسها قبل

والأخيرة في عام 2001 عدّ الأساسي فيها تثبيت أسعار نهب استعمارية تسمح لباريس بشراء اليورانيوم بأسعار رخيصة جداً مقارنة بسعره العالمي، وسمح النفوذ الكبير لفرنسا وشركاتها بالتلاعب بالعقود وبيانات الواردات التي سجلت أسعاراً أخفض بكثير من تلك التي كانت تحصل عليها، وظَلَّت الشركة الفرنسية تدفع لمدة زمنية طويلة ضريبة على أرباحها لا تتجاوز 5.5% للنيجر في الوقت الذي كانت تدفع فيه ضريبة تصل إلى 15.5% لكازاخستان و13% لكندا. وفي المقابل قُدمت الأنظمة السياسية التابعة كل التسهيلات للمستعمر لتهب هذه الثروات، فتحصل فرنسا على تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية سواء مقابل المعدات والآلات وقطع الغيار التي تدخل البلاد لمصلحة شركاتها، أو من خلال تخفيض الرسوم والضرائب، إذ تحصل الشركات الفرنسية العاملة في قطاع اليورانيوم على إعفاء بنسبة 20% من الضرائب المفروضة على الشركات في البلاد.

هذا النمط من «الشراكة» مع الغرب، كانت له آثار كارثية على سكان البلد الذي تغيب الكهرباء عن 80% من مناطقه الريفية، بالإضافة إلى أن الشركات الفرنسية التي عملت باليورانيوم لم تراع الحد الأدنى من الشروط للحفاظ على صحة السكان، فبعد أن توقفت باريس عن استخراج اليورانيوم من أراضيها بسبب الأضرار التي ستلحق بالبيئة والسكان، كانت النيجر مكباً للنفايات النووية التي تترك في الهواء الطلق وتتسرب إلى المياه الجوفية والأراضي الزراعية ما يسبب الأمراض القاتلة للسكان الذين يفتقدون أبسط شروط الحياة الكريمة وخصوصاً إذا ما علمنا أن اعتماد النيجر على الفرنك الإفريقي الذي يتداول في المستعمرات السابقة في وسط وغرب إفريقيا أعطى باريس إمكانات نهب إضافية هائلة، من

خلال ربط قيمة الفرنك باليورو وفرض إبقاء 50% من احتياطات الدول التي تتعامل بهذه العملة في البنوك الفرنسية التي تتحول إلى فوائض مالية تحت تصرف باريس. يشكل ما سبق مثلاً بسيطاً على طبيعة علاقة فرنسا بمستعمراتها كما ذكرنا، ويقدم تفسيراً لموقف الشعوب الإفريقية من فرنسا تحديداً وكافة الدول الاستعمارية الأخرى، ويفسر أيضاً التقارب الإفريقي مع دول الشرق الصاعدة، التي قُدمت للدول الإفريقية عقود استثمار وتنمية أفضل وأملأ ببناء شراكات حقيقية تضمن المنفعة المتبادلة للطرفين ليكون بذلك خطوة إستراتيجية لإلغاء العلاقات الاستعمارية التي فرضت على بلدان إفريقيا لعقود طويلة. هذا بالإضافة إلى المكانة التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي في ذاكرة الشعوب الإفريقية.

نحو واقع جديد

ما سبق يفسر جزئياً التشنج الغربي من أي تغيير غير مضمون في النيجر تحديداً، فالموضوع لا ينحصر بأرباح اقتصادية لفرنسا وشركاتها، بل يرتبط بشكل فعلي بطبيعة الدور السياسي الذي أداه الغرب على المستوى العالمي الذي لم يكن من الممكن الحفاظ عليه إلا عبر هذا النمط من السيطرة ومعدلات النهب المرتفعة للدول المنتجة للخامات، ويمكن أن يكون لما يجر في النيجر تأثير أحجار الدومينو في كثير من المسائل، فالسؤال الأول المطروح يرتبط بمستقبل الطاقة في فرنسا، وما الذي يمكن أن يعنيه ذلك على سوق الطاقة في أوروبا كلها خصوصاً كون باريس قد أسهمت عبر صادراتها من الكهرباء أن تعوض النقص الحاد للطاقة في أوروبا، فالتغيرات الكبرى التي شهدتها الأسواق منذ بدء الحرب في أوكرانيا

هناك افتراض

قاصر يقول إن أي موقف معاد للغرب أو فرنسا لا يمكن أن يتطور بشكل طبيعي من قبل الشعوب المقهورة إلا إذا كانت موسكو أو بكين تحرّض بهذا الاتجاه!



السياق الذي تتطور فيه الأحداث على المستوى العالمي سياق واحد فيه عناصر ثابتة، وهي تراجع غربي مستمر على وقع ضربات من كل الاتجاهات، لا يعني ذلك أن قوى الغرب عاجزة عن توجيه ضربات في المقابل لكن التجربة الملموسة تثبت أنها لم تعد قادرة على تغيير مجرى الأحداث بالشكل الذي يلائمها، ومن هنا يمكن لمراقبة الوضع في النيجر أن تقدم دليلاً جديداً لإثبات أو نفي هذه الفكرة.

السبت 12 آب الجاري تم تأجيله «لأسباب فنية» ما يعطي مؤشراً جديداً أن قوى الدول لا تزال غير كافية، فالرئيس النيجري الذي كان أكثر المتحمسين لهذه الخطوة لم يحصل على موافقة مجلس الشيوخ لخوض معركة كهذه، وخصوصاً أن 30 ولاية من أصل 36 ولاية في نيجيريا تخوض معارك داخلية ولا يمكن الاستغناء عن القوات المنتشرة في هذه الولايات. فالمعلومات القادمة من غرب إفريقيا تشير بوضوح إلى أن إمكانية المضي في الخيار العسكري الذي تنتمناه فرنسا أو الولايات المتحدة غير ممكن حالياً ولا يمكن التعويل على أي تحرك عسكري دون دعم بالعتاد والقوات أو انخراط مباشر من قبل الغرب، وهو ما يبدو خياراً صعباً في هذه اللحظة.

العقوبات مخرج أولي

التحضيرات لعمل عسكري قد تستغرق وقتاً طويلاً إن حصل، لذلك كان الخيار الأولي والسريع هو اللجوء إلى العقوبات كان أبرزها الحزمة التي فرضتها «إيكواس» وعلقت بموجبها المساعدات المالية وجمدت أصول الدولة وقادة الانقلاب وعائلاتهم وأي شخص يوافق على المشاركة في المؤسسات الدولة التي يجري إنشاؤها أو إدارتها من قبل السلطات الانقلابية كما أغلقت بعض هذه الدول حدودها مع النيجر وأوقفت كافة المعاملات التجارية والمالية معها، وفي فرنسا اتخذت قرارات مشابهة مثل «تعليق جميع الإجراءات الخاصة بالمساعدات التنموية التي تقدمها للنيجر» و«تعليق ما يخص دعم ميزانية الدولة الواقعة غرب إفريقيا» وذلك حسب بيان من الخارجية الفرنسية. كل ذلك سيسهم بممارسة ضغط كبير على النيجر في هذه اللحظات الحساسة وإن كان سيشكل ضغطاً على السلطات الانقلابية دون شك، لكنه سيزيد من حالة الاستياء الشعبي ضد «إيكواس» وفرنسا التي تعرضت سفارتها لهجوم من مظاهرين رفعوا شعارات «تسقط فرنسا».

ظلت ضمن حدود يمكن احتواؤها لكن الشتاء القادم يمكن أن يفرض شروطاً جديدة. فبعد أن يتضح حجم أثار ما يجري في النيجر على إنتاج الطاقة في فرنسا ستكون أمام معطيات جديدة ترتبط تحديداً بقدرة أوروبا على الاستمرار باتباع السياسة الأمريكية. فالمهم في المسألة هو التداعيات السياسية المترتبة على كل ذلك، فطرد فرنسا والولايات المتحدة من النيجر إن حصل فعلاً سيكون بمثابة ضربة حادة للوجود الاستعماري في غرب إفريقيا، وهو ما يصب في مصلحة الطموح الإفريقي بتحقيق تنمية مستدامة بشكل مترافق مع أداء دور أكبر على الساحة الدولية يعبر من خلاله عن مصالح شعوبها المغيبة لقرون، ويسهم في تدعيم جبهة عالمية ناشئة ترفض العالم القديم وتوسعي إلى ترسيخ واقع وقواعد جديدة.

هل يبقى كل ذلك دون رد؟

إن ظلت التطورات تسير في هذا الاتجاه فسيكون ذلك بمثابة اكتمال عنصر جديد وأساسي من العناصر اللازمة لإنهاء شكل العالم القديم، ومن هنا تحديداً سيكون الغرب وواشنطن مضطرين للدفاع عن مواقعهم المتقدمة هناك قبل خسارتها إلى الأبد، وهو ما يجعل توقع رد غربي احتمالاً وارداً، لكن الغربيين متورطون على جبهات أخرى في الوقت نفسه ويبدو أنهم غير قادرين على حشد قوى كافية في جبهة جديدة في إفريقيا وخصوصاً أن معركة هناك في هذه اللحظة ستتحول حتماً إلى حرب بالوكالة وأعلنت دول متعددة أنها ستكون طرفاً مباشراً في أي صدام في الإقليم، فالخيار الغربي التقليدي كان اللجوء إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس» التي سبق لها أن تدخلت عسكرياً في عدد من الدول، لكن المجموعة انقسمت حول المسألة واتضح أن الدول المنضوية فيها غير قادرة في هذه اللحظة على حشد القوى اللازمة لهذه المعركة، فرغم أن عدداً من دولها أعلن استعدادها للمعركة إلا أن اجتماع قادة أركان هذه الدول الذي كان يفترض أن يعقد يوم

بولندا جبهة ثانية ضد روسيا أم أوكرانيا؟



مرتبطة بعسكرة بولندا، التي أصبحت الأداة الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة المعادية لروسيا حيث أعلنت وارسو عزمها على بناء أقوى جيش في القارة وبدأت شراء الأسلحة على نطاق واسع من الولايات المتحدة، وبريطانيا وكوريا الجنوبية، بما فيها الدبابات وأنظمة المدفعية وأنظمة الدفاعات الجوية والدفاع الصاروخي والمقاتلات، كما نوه إلى وجود نوايا بولندية «لاحتلال غرب أوكرانيا».

العلاقات الأوكرانية البولندية

تعد مسألة دخول قوات بولندية إلى أوكرانيا احتمالاً مفتوحاً، إلا أن ما قد يعزز هذا الأمر هو التطورات والتوترات الأخيرة بالعلاقات بين الدولتين، فضلاً عن تصريح الرئيس البولندي أندريه دودا قبل يومين خلال مقابلة له مع صحيفة واشنطن بوست أن القوات الأوكرانية «غير قادرة على شن هجوم مضاد حاسم ضد القوات الروسية» مشيراً إلى عجز القوات الأوكرانية، وبالتوازي مع ذلك، أعترف منسق الاتصالات الإستراتيجية بالبيت الأبيض جون كيربي أن الهجوم المضاد الأوكراني يجري بوتيرة أقل من المتوقع، وما يقصد منه عملياً اعتراف بفشل هذا الهجوم.

من ناحية أخرى، برز خلاف جدي بين بولندا وأوكرانيا حول تصدير الحبوب الأوكرانية، وذلك بعد طلب وارسو تمديد الاتفاق المبرم في

يزن بوظوه

التحشيد العسكري البولندي على الحدود البيلاروسية ليس الأول من نوعه، كان قد حدث سابقاً وسط توترات حول الهجرة غير الشرعية من بيلاروسيا وتسهيل مينسك لها، والذي وصفته وارسو آنذاك بـ «حرب هجينة»، والآن يشكل موضوع وجود قوات فاعر في بيلاروسيا ذريعة شكلية أخرى لتعبئة وتصعيد عسكري جديد كانت شرارته الأخيرة التدريبات العسكرية البيلاروسية غربي البلاد والذي زعمت وارسو خلالها أن القوات الجوية البيلاروسية انتهكت المجال الجوي لها.

يشكل هذا التحشيد، مصحوباً مع الدعم المالي والعسكري الكثيف المقدم من الغربيين لبولندا، تهديداً أمنياً لروسيا، فضلاً عن التهديدات المتعلقة بنشر قوات لحلف الناتو في فنلندا المنضمة حديثاً إلى الحلف، والغرض من ذلك بالحد الأدنى حالياً هو محاولة الضغط على روسيا وتوزيع وجودها وجهودها العسكرية بعدة نقاط، وكان قد أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مؤخراً «بتمركز حوالي 360 ألف جندي من قوات دول شرق أوروبا و8000 عربية مدرعة و6000 مدفع و650 مقاتلة ومروحية قرب حدود دولة اتحاد روسيا وبيلاروس».

وقال شويغو إن «المخاطر الحالية

مع إعلان بولندا نشرها 2000 جندي إضافي على الحدود مع بيلاروسيا بزرائع مختلفة خلال الأسبوع الماضي، تجدد الحديث بوتيرة أعلى عن محاولات الغربيين والناشونالية العسكرية بولندا واحتمال دفعها لفتح جبهة ثانية ضد روسيا، ذلك وبنفس الوقت وسط توترات تبرز بين وارسو وكيف سواء حول العلاقات الثنائية وتجارة الحبوب أو الحديث عن دخول قوات بولندية للسيطرة على أراض في غربي أوكرانيا.

الشهر الماضي لافتات كتب عليها «الأوكرانيون قتلوا أطفالنا في فولين» و«80 عاماً من الصمت المعيب بحق فولين»، وهي طروحات ومواقف تعطي أرضية أيديولوجية وسياسية إن تم النفخ بها لدخول القوات البولندية غربي أوكرانيا بحال اتخذ قرار جدي بذلك. ما يمكن أن يتحول إلى مرحلة جديدة من الصراع الغربي مع روسيا التي يبدو أنها تستعد لمعارك طويلة الأمد.

بوصفه محاولة تطهير عرقي قام بها الأوكرانيون المتعاونون مع النازية بحق البولنديين في المنطقة في ذلك الوقت، ويتفرع من هذه المسألة أيضاً أحاديث عن أحقية بولندا التاريخية بجزء من أراض يسيطر عليها الأوكرانيون.

ويتبنى هذا الجانب التاريخي أطراف يمينية وقومية داخل أوكرانيا وبولندا وصولاً مثلاً لأن يحمل مجموعة بولنديين خلال مباراة كرة قدم في وارسو

الاتحاد الأوروبي مع 4 دول أخرى يمنحها حق حظر استيراد الحبوب الأوكرانية لصالح إنتاج المزارعين الداخليين، وتنتهي مدته في 15 أيلول المقبل، لتعترض كيف على هذا الأمر ويدور خلاف دبلوماسي بين البلدين.

وبالتوازي مع ذلك يُعاد فتح مسألة المعركة الأوكرانية البولندية قبل 80 عاماً خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد «مجزرة فولين» والذي تشير إليه بولندا

الحبوب الروسية والمضاربة وفوات النفع الاقتصادي والسياسي



تراجعت سوق الحبوب العالمية بعد إنهاء روسيا لصفقة الحبوب بسبب عدم وفاء الأمم المتحدة بالتزاماتها. تنير الأسعار المتزايدة والتوسع الجغرافي للصادرات الروسية قلق الغرب الذي وضع أهدافاً معاكسة تماماً لما حصل. في الحقيقة، سيطرت روسيا بوصفها أكبر مورد للحبوب على السوق العالمية. لكن بينما تحاول بعض الدول شن حملة هجوم على موسكو بذريعة إيقافها إمداد الحبوب «للمحتاجين»، ويستعد آخرون لإبرام اتفاقيات شراء مباشرة مع روسيا، هنالك من يريدون الاستفادة من الوضع لصالحهم من أجل كسب المزيد من المال.

■ إيلينا بوتيرينا
ترجمة: اوديت الحسين

كانت روسيا قد علّقت الاتفاق مراراً رداً على عدوان أوكرانيا، لكنّها جددته بعد ذلك، ومددته بناء على طلب الأمم المتحدة وتركيا. لكن ليس هذه المرة. تمّ جرف «الممر الإنساني» في مياه البحر الأسود مثل الوعود الفارغة الأخرى للأمم المتحدة، وأعلنت موسكو عن استعدادها لتزويد الدول المحتاجة بحبوبها. في الواقع تلك روسيا جميع القدرات والموارد اللازمة لذلك، وذلك على الرغم من العقوبات الغربية عليها. إنّ نمو صادرات الحبوب الروسية اليوم تدعمه وفرة الحصاد والاستعداد للتعاون مع شركاء اقتصاديين جدد. في 2022 سجّلت الدولة الروسية محصولاً قياسياً للحبوب بلغ 157,7 مليون طن، متجاوزاً بشكل كبير الحدّ القياسي السابق البالغ 135,5 مليون طن الذي تمّ تسجيله في 2017. في الوقت ذاته زادت صادرات المنتجات الحائزة على شهادات زراعية/نباتية بنسبة 5% لتصل إلى 53,9 مليون طن. إنّ التراجع عن المتوسط الذي كان سببه الضغوط والصعوبات التي واجهها اللوجستيون وشركات التأمين والبنوك لم تعد موجودة، فقد تكيّفت شركات الحبوب الروسية مع ظروف العمل الجديدة، لتسجل روسيا رقماً قياسياً في تصدير الحبوب.

من الواضح بشكل لا يقبل التشكيك أنّ الحبوب الروسية لديها إمكانات هائلة للتصدير إلى الأسواق العالمية، ولا يمكن لأيّ عقوبات أن تدفعها خارجاً. إن كانت 126 دولة قد اشترت منتجات الحبوب الروسية في 2022 وفقاً لتقديرات

Roselkhoznadzor. ففي هذا العام 2023- نظراً لانخفاض أسعار التصدير والجودة المرتفعة، توسّعت قائمة المشتريين إلى قرابة 160 دولة، من بينها باكستان وبنغلاديش ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي كانت تشتري الحبوب سابقاً من أستراليا. من أجل توسيع جغرافيا المبيعات، تعتبر روسيا القارة الإفريقية مستورداً مباشراً وقد ناقشت معها مؤخراً بشكل مفتوح فرص التجارة في أسواق الغذاء والطاقة. بحسب اتحاد مصدري الحبوب، فقد زادت الصادرات إلى الدول الإفريقية خلال العام الزراعي الماضي بنسبة 63% لتصل إلى 17,5 مليون طن. وحتّى دول مثل الجزائر وليبيا ازدادت وارداتها من الحبوب إلى أحجام قياسية، فارتفعت واردات الجزائر من 28 ألف طن إلى 2,1 مليون طن، وليبيا من 225 ألف إلى 1,3 مليون طن. من المتوقع أن تقوم السلطات الحكومية الروسية بتخفيض أو إعادة تعيين رسوم التصدير مؤقتاً عند التسليم للدول الصديقة، وكذلك زيادة الحصة الخاصة للتصدير المعفاة من الرسوم التي يتمّ تحديدها منذ عام 2020 لتنظيم الأسعار العالمية، حيث ازدادت 2,3 مرة هذا العام لتصل إلى 25,5 مليون طن بعد أن كانت 11 مليون طن. سيسمح هذا بزيادة إمدادات الحبوب في اتجاهات مختلفة. لكن ماذا عن مضاربات السوق التي يتوقّع أن تزداد بزيادة تصدير روسيا للحبوب؟ هل سيتمكن هؤلاء من الحصول على الحبوب الروسية الأرخص ثمناً بغرض إعادة بيعها لاحقاً مقابل تكلفة إضافية لدول ثالثة؟ المشكلة الأخرى مع هؤلاء المضاربين أنّهم لا يجنون

الأرباح فحسب، بل تصبح لديهم القدرة على تنظيم السوق لصالحهم.

المضاربة على الحبوب الروسية

إنّ انسحاب روسيا من صفقة الحبوب ليس مربحاً للجميع، أولاً، الغرب الذي «يشعر بالأسف للدول الفقيرة» رغم أنّه يفضل تلقي الحبوب الأوكرانية بدلاً من هذه الدول. ثانياً، أنقرة التي تسعى جاهدة إلى استئناف الصفقة عبر التوسط في حوار حولها. وفقاً لأندرية سوزدالتسيف، الأستاذ المشارك في كلية الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية في المدرسة العليا للاقتصاد، «الصفقة بحّد ذاتها كانت مربحة بشكل هائل بالتأكيد. اشترت تركيا 30% من الحبوب التي تمّ توريدها من أوكرانيا. حبوب رخيصة وب نوعية جيدة... في ظل هذه الظروف، كانت تركيا تشتري أيضاً الحبوب الروسية بأسعار أدنى من الأسعار العالمية، ليس بشكل يفرق السوق، بل فقط بثمان أدنى. كانت تركيا تشتري الحبوب وتعيد بيعها إلى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، لكنّها عالجت أيضاً الحبوب الروسية والأوكرانية، فتركيا تلك صناعة طحن دقيق متطورة للغاية. كما أنّها استفادت من ذلك بالمعنى السياسي. كانت تركيا تتلقى الحبوب الروسية والأوكرانية، الأمر الذي تحلّم بحدوثه منذ 400 عام، فهو شرط رئيس لتنظيم سوق الحبوب العالمية». تفيد المعلومات بأنّه بعد إنهاء صفقة الحبوب، تحاول أنقرة جني الأرباح الضائعة من خلال كازخستان لكونها أكبر شريك اقتصادي لروسيا في المنطقة، وكذلك عضو في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يسمح لها باستيراد المنتجات الروسية المعفاة من الرسوم الجمركية. الفكرة أن تشتري أستانا الحبوب الروسية زهيدة الثمن ثمّ تعيد بيعها بأسعار متضخمة عبر أنقرة. جرّب رجال الأعمال الكازاخستانيون بالفعل تحضير خطة للاستفادة من إلغاء صفقة الحبوب لصالحهم بالتشارك مع نظرائهم الأتراك. كما صرّح الممثل الرسمي «لاتحاد الحبوب الكازخستاني» إيفجينني كارابانوف: «يتمّ اليوم استيراد الحبوب الروسية الأرخص إلى كازخستان بشكل غير قانوني عن طريق البر

لن تستفيد روسيا من المضاربة واسعة النطاق على قمحها وسيحقق ذلك في حال حدوثه آمال الغرب الذي يخشى قحرة روسيا على إيصال توريدات زهيدة وعالية الثمن إلى الدول المحتاجة

باستخدام شركات اليوم الواحد التي تصرّح عن مستورداتها بشكل غامض وغير دقيق. يتمّ بعد ذلك معالجة هذا القمح داخل البلاد إلى دقيق، أو تصديره إلى دول أخرى على أنّها منتجات كازخستانية. تقدر هذه الواردات غير القانونية ما بين 1,5 و2 مليون طن من القمح سنوياً، ومن المتوقع أن ترتفع في عام 2023 بعد إنهاء صفقة الحبوب». لكن من أجل الحد من هذه التجارة غير القانونية وحماية المنتجات الكازخستانية، فرضت وزارة الزراعة الكازخستانية حظراً على الاستيراد عبر البر حتّى تشرين الأول، وهناك دعوات لتمديده. يناسب هذا الحظر روسيا أيضاً، وهي التي يحرمها هذا النوع من التصدير من أرباح أعلى تحصل عليها من التصدير القانوني. يسوق الكثير من السياسيين الكازخستانيين بأنّهم قادرون على لعب دور الوسيط المضارب على الحبوب الروسية دون الحاجة لمشاركة تركيا، وذلك سواء لبيعه لأوروبا أو للصين، ويضغطون على الحكومة لتسهيل حصول هذا الأمر. لكن في الواقع إنّ تصدير الحبوب بهذه الكميات سيحتاج إلى الموانئ الروسية من نوفوروسيسك، وهو أمر معقد بسبب ارتفاع تكاليف التأمين. أمّا التصدير إلى الصين عبر كازخستان فممكن فقط عبر شينجيانغ التي تتمتع أستانا بعلاقات معروفة معها، ولكن بشكك سوزدالتسيف في إمكانية حدوث ذلك بسبب صعوبة تخزين الحبوب في صناديق ثمّ تصديرها بسبب خطر التعفن. في النهاية، لن تستفيد روسيا من المضاربة واسعة النطاق على قمحها، وسيحقق ذلك في حال حدوثه آمال الغرب الذي يخشى قدرة روسيا على إيصال توريدات زهيدة وعالية الثمن إلى الدول المحتاجة، وليس للغرب الذي يمكنه أن يدفع أكثر. لهذا قد يكون رد روسيا على تصرفات المضاربة توسيع الشراكات المباشرة مع الصين وإيران وإفريقيا لإيصال الحبوب إليها بشكل مباشر، وقد يصل الأمر إلى تقييد الصادرات إلى كازخستان أو تركيا. علينا أن ننتظر ونرى كيف ستقوم روسيا بتنظيم بيع حبوبها، واستجابتها لمحاولات المضاربة المفرطة التي قد ترحمها من منافع اقتصادية، وسياسية أيضاً.

حديث الغرب عن استعداده لخوض حرب عالمية: «فاشوش»



تشكّل الجزء الأكبر من القوات المدرعة البريطانية، من خلال وضعها «خارج أيّ إصلاح اقتصادي».

هل يمكن لبريطانيا أن تشارك في صراع القوى العظمى الذي تصوّره واشنطن؟ بالتأكيد، طالما تمّ خوض المعركة بالقرب من الجزر البريطانية، وأن يتفق جميع المتحاربين بكلمة شرف النبلاء ألا تستمرّ أكثر من أسبوعين! فبعد تلك النقطة ستكون قد نفدت مخزونات الذخيرة البريطانية، ولم يعد لديهم أيّ مصانع آلات كتابة وصناديق موسيقى لتحويلها إلى المجهود الحربي، ولا موظفين مدربين للعمل في تلك المصانع أيضاً. ليس بريطانيا فقط، فالبنّتاغون يقدّر أنّ قدرة بناء السفن الصينية أكبر 200 مرة من قدرة الولايات المتحدة، ولا توجد طريقة لسد هذه الفجوة. على سبيل المقارنة، كانت الهوة بين اليابان والولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية مجرد عشر مرات إلى عشرين مرة لصالح الولايات المتحدة. إنّ الاعتقاد بأنّ الأمريكيين قد يدخلون معركة مع الصين باستخدام نفس الأدوات التي حاربت وفازت بها في الصراعات الصناعية السابقة يعبر عن الفشل في فهم مدى تغيير العالم.

بمجرد إلغاء التصنيع لم يعد بإمكان الغرب الانخراط في حرب تتضمن استخدام وخسارة عشرات الآلاف من الدبابات والطائرات والعربات المدرعة، واستخدام مئات الملايين من القذائف المدفعية. هذا لا يعني أنّ الحرب مستحيلة، كانت هناك العديد من الحروب، الكبيرة والصغيرة، التي تمّ خوضها في وسط إفريقيا لا تزال في الذاكرة الحية. لكن الحرب الصناعية؟ لا، هذا يخص دولاً ذات قواعد صناعية كبيرة، وكي يتمكن الغرب من بناء المستوى الذي كان عليه في 1960 على أقرب تقدير، فسيستغرقه الأمر على الأقلّ جيلاً للتراجع عن إلغاء التصنيع، وهي الفترة التي استغرقها لإلغائه. هذا طبعاً في حال كان بالإمكان التراجع عن إلغاء التصنيع.

■ بتصرّف عن:

[war make longer no can West The](#)

الصين هوية بين الحزبين. بصورة متزايدة يمكننا سماع الأمريكيين يتحدثون عن كون الحرب لا مفرّ منها. من المصطلحات المتداولة جداً اليوم في العاصمة واشنطن، «نافذة ديفيدسون»، وهو المصطلح الذي سمي تيمناً بالادميرال فيليب ديفيدسون، القائد السابق للقيادة الأمريكية في منطقة الهندي والهادئ، والذي عيّن عام 2027 بوصفه العام الأكثر احتمالاً لنشوب الصراع حول تايوان. في مناظرة اشترك فيها ممثلان عن الجمهوريين والديمقراطيين في المركز الأمريكي للدراسات الإستراتيجية، تصرّف عضوا الكونغرس أعضاء لجنة الجيش وكأنّ الحرب مع الصين هي نتيجة حتمية. يعبر هذا عن الاتفاق بين الحزبين بأنّ محاولة تجنّب حرب القوى العظمى هو مضيعة للوقت، لأنّ الحرب لا مفرّ منها.

مجرّد حديث غربي تافه

كانت الحرب العالمية الثانية هي الحرب الصناعية الأخيرة، ولذا فقد حرضت القوة الإنتاجية الكاملة لأعظم قوى العالم ضدّ بعضها البعض. لم يتمّ إنتاج أيّ غسالات أو طرّز سيارات جديدة خلال ذروة المشاركة الأمريكية في الحرب، تمّ تسخير القدرة الصناعية بالكامل لتدمير قوى المحور. أنتجت مصانع آلات الطباعة بنادق إم.1 بكميات لا حصر لها، وأصبح مصنعو السيارات مصنعي دبابات بين عشية وضحاها، لكنّ أياً من ذلك لم يعد ممكناً بالنسبة للدول الغربية.

لنأخذ بريطانيا على سبيل المثال. فقدت البلاد أكثر من خمسة عشر ألف دبابة خلال الحرب العالمية الثانية. اليوم، تمتلك بريطانيا أقلّ من مئتين وخمسين من دباباتها القتالية الرئيسية، وحوالي ثلث تلك الدبابات لم تعد تعمل. نظراً لأنّ المملكة المتحدة لم تعد لديها أيّ قذرة على بناء دبابات جديدة «تمّ إغلاق آخر مصنع للدبابات في عام 2010»، فالحصة الكبرى من الدبابات المتبقية موجودة ليطمّ «تفكيكها» لوضع قطع الغيار فيها. ما بين عامي 2010 و2014، تخلّصت وزارة الدفاع من 43 دبابة من طراز تشالنجر 2، والتي

كلّ الحروب تنتمي إلى زمان ومكان، ومثلما انتهى زمن قدرة رماة الأقواس الطويلة من ويلز على هزيمة النبلاء الفرنسيين، فقد انتهى زمن بناء الولايات المتحدة لآلاف السفن الحربية وعشرات آلاف الطائرات التي يمكن إرسالها إلى المحيط الهادئ. الحرب العالمية الثالثة لن تأتي، وهي حقيقة لم يعد من الممكن إنكارها. البديل بالنسبة للغرب هو الشركات الأمنية الخاصة، والبلدان الوكيلية، والحركات التخريبية مثل النازيين الجدد والمتطرفين الإرهابيين. هذه هي قواعد حرب الطور الرأسمالي الجديد الذي فقد فيه الغرب صناعته، وهذا ما يقر به الغرب نفسه.

■ مالكوم كايونه ترجمة: قاسيون

في الفترة التي سبقت الأزمة المالية 2008، كان العالم الغربي في أوج لحظة القطب الواحد. تم اعتبار القوة والهيمنة الأمريكية أمراً مفروغاً منه، وكانت لا تزال الدول التي أصبحت اليوم المنافسة الألد للولايات المتحدة – روسيا والصين – على طريق الاندماج في النظام الاقتصادي والسياسي الغربي.

كنتيجة لذلك رأى مخططو الدفاع الغربيون طريقين فقط يمكن للغرب أن ينخرط فيهما في القتال في السنوات التالية، الأول، رأى الغرب نفسه منخرطاً في تدخلات قصيرة وحادة صادمة عالية التقنية ضدّ «الدول المارقة»، مثل كوريا الشمالية وليبيا وإيران. ثانياً، سيشارك الغرب في «مهام حفظ السلام»، فيخوض معارك مختلفة لمكافحة التمرد في زوايا أكثر ظلمة من العالم، وكلّ ذلك من أجل «خدمة البشرية» بتسليمه الديمقراطية الليبرالية ونموذج اقتصاد السوق الذي عليهم أن يرحبوا به باعتباره الكلمة الأخيرة في التنمية السياسية والاجتماعية البشرية. في عصر ما بعد نهاية التاريخ، كانت هذه هي الطريقة التي تخيل الغرب فيها نفسه يخوض الحروب.

لكنّ هذه الأحلام باتت من الماضي اليوم، والأسوأ على الغرب الجماعي أنّهم بدؤوا في عام 2023 مجرد حمقى يأخذون بلادهم نحو الانتحار. أظهر الصراع في أوكرانيا بأنّ الحرب الصناعية قد عادت. في الحقيقة، ربّما يكون من الأدق القول بأنّها لم تختفِ على الإطلاق. تمّ

الاستهزاء بروسيا باعتبارها اقتصاداً بحجم بلجيكا وهولندا في بداية الحرب، وكان الخبراء في جميع أنحاء الغرب على يقين من أنّ مثل هذا الاقتصاد الصغير نسبياً لا يمكن أن يتحمل صراعاً طويلاً الأمد. سوف تنفد الصواريخ من الروس، وبعد ذلك ستنفد القذائف، ثمّ في نهاية المطاف لن يتبقى لديهم رصاص أو قنابل يدوية أو حتّى مجارف.

ثمّ بعد عام ونصف تقريباً من الحرب في أوكرانيا، تبيّن بأنّ الحقيقة عكس ذلك. فالنتائج المحلي الإجمالي من حيث القيمة الدولارية بدا بلا قيمة عندما يتعلّق الأمر بالحرب، لأنّ قذائف المدفعية مصنوعة من الصلب وليس من ورق المال. لهذا ثبت بأنّ امتلاك صناعة الصلب دون مال يعني الكثير، بينما امتلاك المال الورقي دون صناعة ومصانع لا يعني شيئاً. إرسال الولايات المتحدة لقتابل عنقودية إلى أوكرانيا – وهو سلاح مثير للجدل لم يتمّ حظره في معظم بلدان الناتو – يشي بالحقيقة. ليست مهمة الدلالة الأخلاقية هنا، بل ما يشي به هذا السلوك عن وضع الولايات المتحدة نفسها، أكبر اقتصاد في العالم لم يعد لديه تقريباً أيّ ذخائر تقليدية لإرسالها إلى أوروبا. لهذا تبحث عميقاً في مخزونها الخاص وفي مخزون أيّ دولة حليفة على هذا الكوكب.

في عام 2017 كان ردّ فعل واشنطن على تعليقات دونالد ترامب بشأن الصين – بالقول بأنّها المنافس الأكبر، وأنها كانت تنتمّر على أمريكا، وأنها التهديد الحقيقي – مزيجاً من الاستهزاء وعدم التصديق. بعد ست سنوات فقط، أصبحت مناقشة الحرب القادمة مع

هل يمكن لبريطانيا

أن تشارك في صراع

القوى العظمى

الذي تصوّره

واشنطن؟ بالتأكيد

طالما تمّ خوض

المعركة بالقرب من

الجزر البريطانية

أمريكا تخسر علماء الصين- هزائم جديدة «للتبادل اللا متكافئ»

تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على اتجاه هابط في مدى قدرتها على الاحتفاظ طويل الأجل بطلاب الدكتوراه الصينيين، كما تثبت ذلك بيانات صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتعززها دراسة أمريكية حديثة، وفشلت آخر إدارتين في واشنطن «ترامب وبايدن» بالاحتفاظ خصوصاً بالعلماء المختصين من فئة «تكنولوجيا العلوم والهندسة والرياضيات» المعروفة اختصاراً بـ STEM. بالمقابل يدفع هذا النهج الأمريكي العدواني المتزايد وسياسة العقوبات إلى تقارب أكبر بين علماء الصين وروسيا وغيرهما، والعمل على بناء نموذج جديد لعلاقات التعاون العلمي يختلف عن تهجير العقول وسرقتها الذي ينتمي إلى النهج الإمبريالي في «التبادل اللا متكافئ».

■ إعداد: د. اسامة دليقان

هذا الاتجاه اعترفت به بيانات نشرتها في نيسان من العام الجاري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» التي تضم 38 دولة عضواً. حيث أظهرت أنّ الولايات المتحدة تخسر السباق على المواهب العلمية لصالح الصين ودول أخرى. وفي حين تعمل إستراتيجية الصين على مزيد من الاجتذاب لباحثين علميين للعمل في الجامعات التابعة لها، يبدو أن السلوك العدواني والعنصري المتزايد للولايات المتحدة أخذ ينقلب ضدها من حيث تراجع قدراتها على الاحتفاظ بالعقول.

فبحسب بيانات OECD، فقدت الولايات المتحدة 896 مؤلفاً علمياً في عام 2021 بينما اكتسبت الصين 3108 في الفترة نفسها. وبدأ هذا التحول يصبح ملحوظاً خصوصاً بعد العام 2017.

وعلق معهد Cato الأمريكي في واشنطن على هذه النتائج «رغم أنه مؤسسة معادية أيضاً للصين والشيوعية» في مقال له في نيسان الماضي، جاء فيه: «تستمر الإدارة الأمريكية، وعلى النقيض من الأدلة، بالإصرار على اتهام علماء الصين العاملين في الولايات المتحدة بالتجسس وأنهم يمثلون تهديداً كبيراً للبلاد. بينما تعتقد الجامعات والشركات الأمريكية أن التهديد الأكبر هو خسارة الباحثين الصينيين الموهوبين. إذا كانت الولايات المتحدة تريد توجيه ضربة للحزب الشيوعي الصيني، فعليها أن تبدأ بمحاولة إصلاح الضرر الذي أحدثته في السنوات القليلة الماضية وتحرير الهجرة من الصين».

وذكر المعهد بتأثير «المبادرة» المعادية للصين التي أطلقتها إدارة ترامب عبر وزارة العدل الأمريكية في تشرين الثاني 2018، بزعم مكافحة «التهديد المفرط لسرقة الملكية الفكرية والتجسس». وفي الواقع اشتملت المبادرة على ترهيب مكرر للمؤسسات التي توظف علماء من أصول صينية ومحاولة ملاحقات خبيثة للعلماء الذين عملوا مع مؤسسات في الصين. بحسب المعهد فإن أحد المحامين الأمريكيين أنفسهم الذين انخرطوا في قيادة المبادرة المعادية للصين، وهو أندرو إي ليلينغ، اعترف في نهاية المطاف بأن المبادرة «خلقت مناخاً من الخوف بين الباحثين» ويقول الآن إنه «إذا كان العلماء الصينيون خائفين من العمل في الولايات المتحدة، فهذا يعني أنّ الولايات المتحدة لن تستفيد من اكتشافاتهم بالمقدار أو السرعة نفسها التي تستفيد منها الصين». ولفت إلى أنه رغم ادعاء وزارة العدل الأمريكية في عهد بايدن

أنها أغلقت «مبادرة الصين» التي وضعت في عهد ترامب، فإن هناك شكوكاً في أن العلماء الصينيين سوف يتحرروا من التدقيق الجائر بحقهم في المستقبل.

وفي الولايات المتحدة لا تزال المعاهد الوطنية للصحة «نتفاخر» بأنها تسببت في طرد أكثر من 100 عالم وأغلقت أبحاثاً قام بها أكثر من 150 عالماً أجنبياً- أكثر من 80% منهم آسيويون.

دراسة أمريكية: علوماً في خطر

هذا الاتجاه لاقى تأكيداً إضافياً مؤخراً عبر دراسة نشرت الشهر الماضي في مجلة «الأكاديمية الأمريكية الوطنية للعلوم» وجاء فيها: «تكشف دراستنا عن الخوف المنتشر بين العلماء من أصل صيني في الولايات المتحدة، الناشئ عن إجراء البحوث البروتينية والأنشطة الأكاديمية. إذا لم يتم تخفيف هذا الخوف، فهناك مخاطر كبيرة تتمثل في قلة استخدام المواهب العلمية وكذلك فقدان المواهب العلمية لصالح الصين ودول أخرى. إن معالجة مخاوف العلماء من أصل صيني في الولايات المتحدة وجعل البيئة الأكاديمية الأمريكية مرحبة وجذابة للجميع سيساعد في الاحتفاظ بالموهبة العلمية واجتذابها وتعزيز الريادة العالمية للولايات المتحدة في العلوم والتكنولوجيا على المدى الطويل».

واعترفت خلاصة الدراسة بأن «القيادة الأمريكية العالمية استغادت في مجال العلوم والتكنولوجيا بشكل كبير من المهاجرين من البلدان الأخرى، وعلى الأخص من الصين في العقود الأخيرة. ومع ذلك، فإنهم يشعرون بضغط التحقيقات الفيدرالية المحتملة منذ إطلاق مبادرة الصين عام 2018، حيث يواجه العلماء من أصل صيني في الولايات المتحدة الآن دوافع أعلى لمغادرة الولايات المتحدة وحوافز أقل للتقدم بطلب للحصول على منح

فيدرالية أمريكية. عند تحليل البيانات المتعلقة بالانتماءات المؤسسية لأكثر من 200 مليون ورقة علمية، وجدنا زيادة مطردة في هجرة عودة العلماء من أصل صيني من الولايات المتحدة إلى الصين. أجرينا أيضاً مسحاً للعلماء من أصل صيني وظفّتهم جامعات أمريكية في مناصب ثابتة، وكشفت النتائج عن مشاعر الخوف والقلق العامة التي تدفعهم إلى التفكير في مغادرة الولايات المتحدة وأو التوقف عن التقدم للحصول على المنح الفيدرالية. إذا لم يتم تصحيح الوضع، فإن العلم الأمريكي سيعاني على الأرجح من فقدان المواهب العلمية إلى الصين ودول أخرى».

وبحسب المسح فإن 70% ممن شملهم، قال المجيبون فيه إنهم لم يشعروا بالأمان لأنهم باحثون أكاديميون من أصل صيني في الولايات المتحدة. وقال 61% منهم إنهم فكروا في مغادرة الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، ارتفع معدل رفض التأشيرة للطلاب الأجانب في الولايات المتحدة من 15% في عام 2014 إلى نسبة قياسية هي 35% في 2022 للطلاب.

التعاون العلمي الصيني- الروسي

على مبدأ «رب ضارة نافعة»، يساهم مناخ القمع الأمريكي المتزايد للعلماء الصينيين إضافة إلى العقوبات الأمريكية، في تعزيز التعاون بين العلماء الصينيين والروس. أحد الأمثلة على ذلك هو علم الكم «الكوانتوم». كانت روسيا معتادة أن تحصل على معادتها المتعلقة بشأن هذا العلم من الغرب بشكل أساسي، ولكن في السنوات الأخيرة تحول الروس بشكل متزايد إلى الصين.

اقترحت روسيا أيضاً جهداً مشتركاً لتطوير تقنيات الكوانتوم وغيرها من التقنيات الجديدة من خلال دول البريكس BRICS، وستكون قمة بريكس في جنوب إفريقيا في شهر آب الحالي مهمة جداً لبلدان بريكس

ومنها الصين للتقدم على طريق إنجاز السيادة التكنولوجية والصحية.

على سبيل المثال طور معهد شينجين Shenzhen للتكنولوجيا المتقدمة في الصين، آلة تصوير بالرنين المغناطيسي MRI محلية بالكامل، وبدأ إنتاجها بالفعل على نطاق واسع، ويمكن لآلة تقديم جودة صور مساوية لجودة نظيراتها الأكثر تقدماً في العالم وبتكلفة أقل. بالإضافة إلى تقليل التكلفة على السكان، سيسمح هذا التقدم بتخصيص مزيد من الموارد لأغراض أخرى. فقبل تطوير هذا البديل الوطني كانت المستشفيات الصينية تضطر إلى إنفاق الكثير من الأموال على استيرادها من الخارج، وهذا الإنجاز هو مثال على التكامل بين شركات الباحثين وتمويل الدولة في الصين، على سبيل المثال يعمل العلماء والشركات في المبنى نفسه، مثل المعهد في شينجين الذي طور الآلة المذكورة وهو يتلقى تمويلاً عاماً حكومياً.

خلاصة

يبدو أنّ واشنطن ماضية في نهج محدّد ناجم عن الطبيعة العدوانية لنخبة رأس المال المالي التي تقودها بغض النظر عن الشخص الذي تقوم هذه النخبة بتعيينه في منصب الرئيس، بدليل أنّ الانتهاء الرسمي لـ «المبادرة» المعادية للصين التي وضعت في عهد ترامب لم يمنع التحقيق اللاحق مع 150 من العلماء الصينيين وتوجيه اتهامات إليهم. ويؤكد العلماء الصينيون أنّ مناخ اضطهادهم في الولايات المتحدة لا يزال مستمراً حتى اليوم. بالمقابل تتجه تلك الدول المقاومة إلى الإمبريالية لتعزيز تعاونها الاقتصادي والسياسي والعلمي على أساس علاقات أكثر تكافؤاً وتطوراً بدلاً من نهج «التبادل اللا متكافئ» الإمبريالي والذي أحد أشكاله تهجير وسرقة العقول.

الولايات المتحدة
تتجه لمزيد من
خسارة المواهب
العلمية لصالح
الصين ودول أخرى

إصدارات جديدة

صدرت مجموعة من الكتب العلمية الجديدة التي تتناول مواضيع علم الأحياء والبيئة وتغير المناخ والعدالة المائية التي باتت ضرورية في ظل تسليع المياه. ومنها الكتب التالية:

الاستعمار الكربوني

يتحدث لوري بارسونز في كتابه الجديد الصادر عن مطبعة جامعة مانشستر «استعمار الكربون، كيف تصدر الدول الغنية انبعاثات المناخ» عن تغير المناخ الذي يدمر الكوكب، والعولمة تخفي هذا التدمير. يتم تصدير الانبعاثات والنفائات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وتحافظ الشركات والبلدان على صورة نظيفة وخضراء بينما تستمر مدافن النفائات في أفقر دول العالم في التوسع، وتشتد موجات الجفاف والفيضانات تحت رعاية العولمة وإلغاء القيود والنمو الاقتصادي.

حرارة أقل ضوء أكثر

في جولة إرشادية في علم الطقس والبيئة وتغير المناخ. يستكشف عالم البيئة والمعلم الشهير جون أبر في كتابه الجديد الصادر عن جامعة ييل «حرارة أقل ضوء أكثر» ماذا يحدث للطقس وكيفية ارتباطه بالمناخ، وكيف تم استخدام العلم للإجابة عن الأسئلة الرئيسية حول الأرض نظاماً، وإعلام السياسات التي يمكن أن

تعكس التدهور البيئي.

من أجل العدالة المائية

يتحدث دانيال جافي في كتابه الجديد الصادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا «غير المعبأة، النضال ضد المياه البلاستيكية ومن أجل العدالة المائية» عن سوق المياه العالمي ويؤكد أن هذه السوق التي تبلغ تكلفتها 300 مليار دولار عند نقطة النقاء أزمة

بيئية متصاعدة تتمثل في نفائات البلاستيك ذات الاستخدام الواحد وتغير المناخ، وأزمة اجتماعية تتمثل في الحصول على مياه شرب آمنة بأسعار معقولة، وصراع حول مصير أنظمة المياه العامة. يفحص جافي الحركات العالمية التي تكافح من أجل استعادة الصنبور والعمل على ضمان العدالة المائية للجميع.

إصدارات أخرى

صدرت مجموعة من الكتب في الفترة الأخيرة ومنها كتاب أندرس وبيفرلي جيلنهال حول

السباق لإنقاذ الطيور التي تختفي. ويقول المؤلفان اختفى ما يقرب من ثلاثة مليارات طائر في أمريكا الشمالية خلال الخمسين عاماً الماضية. سافر الصحفيان المخضرمان أندرس وبيفرلي جيلنهال عبر الأمريكتين، وقاموا بتأريخ تناقص الطيور ووضع مقترحات للإنقاذ.

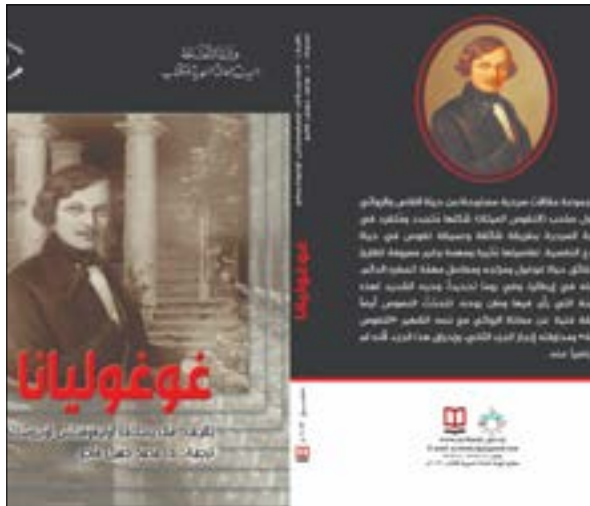
وتمحور كتاب الفونسو مارتينيز أرياس، «الباني الرئيسي، كيف يعيد علم الخلية الجديد كتابة قصة الحياة». ويتحدث فيه عن الحمض النووي والجينات والخلايا ودورها في الحياة.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



شهد العام 2005 تطبيق السياسات الليبرالية وخصخصة القطاعات الاقتصادية، وكتبت الجريدة في أهم عناوين غلاف العدد 254 الخميس 1 أيلول 2005: الخصخصة أعلى مراحل الفساد. النقيبون يطالبون بجبهة شعبية لمكافحة الفساد والبطالة. بعد التوجهات الانفتاحية، أسعار السوق لا تجد من يردعها والمستهلك ضحية سوق الرصيف. هل تستطيع الحكومة «أو يحق لها» بيع القطاع العام أو عرضه للاستثمار؟



غوغوليانا

صدر عن الهيئة العامة السورية للكتاب، وضمن سلسلة الكتاب الإلكتروني، كتاب «غوغوليانا»، تأليف: فلاديسلاف أوليغوفيتش أوتروشينكو. ترجمة: د. محمد جميل قاجو. وهو مجموعة مقالات سردية مستوحاة من حياة القاص والروائي «غوغول» صاحب «النفوس الميتة» شكلها متجدد ومتفرد في الكتابة السردية بطريقة شائقة وعميقة تغوص في حياة المبدع النفسية. تفاصيلها مثيرة ومهمة وغير معروفة للقارئ عن تفاصيل حياة غوغول ومزاجه ومفاصل مهمة كسفره الدائم، وإقامته في إيطاليا، وفي روما تحديداً، وحبه الشديد لهذه المدينة التي رأى فيها وطن روحه. تتحدث النصوص أيضاً بطريقة فنية عن معاناة الروائي مع نصه الشهير «النفوس الميتة» ومحاولته إنجاز الجزء الثاني، وإحراق هذا الجزء، لأنه لم يكن راضياً عنه.



خريطة جيولوجية للقمر

سيتم نشر نسخ رقمية للخريطة الجيولوجية لكامل القمر بأعلى دقة في العالم خلال العام الجاري، وفقاً للباحثين المعنيين بالخريطة المذكورة. وجاء الإعلان عن ذلك خلال مهرجان قويتشو للعلوم والتكنولوجيا الذي اختتم للتو في الصين. وأعلن فريق بحثي صيني في أيار 2022 أنه أكمل خريطة جيولوجية بمقياس 1: 2,500,000 للقمر بأعلى دقة في العالم. وتأتي الخريطة الجيولوجية لكامل القمر نتيجة لدراسة مدتها 10 سنوات أجراها باحثون من جامعة شانغونغ، والأكاديمية الصينية للعلوم وغيرهما من المؤسسات. وتشمل الخريطة السمات الحجرية لـ 17 نوعاً من الصخور القمرية، وتوفر تفاصيل حول تكوين وتوزيع مواد سطح القمر.

القاتل الحقيقي!!

يكاد لا يمر يوم لا تنقل فيه الأنباء خبراً أو أكثر عن جريمة وقعت هنا أو هناك في مختلف المحافظات السورية، وتزايد وتيرة هذه الأخبار شيئاً فشيئاً وصلت إلى درجة لافتة ومخيفة في مجتمع عانى ما عاناه من ويلات أزمة وحرب كارثية استمرت إلى سنوات وكادت من فرط شدتها أن تكون من أسوأ الكوارث في الوقت المعاصر.

إيمان الذباب

عناوين مثيرة

تتصدر العناوين المثيرة الواجهة الإعلامية «رجل يقتل طفليه ثم ينتحر- رجل يحرق امرأة بعد سرقة منزلها- قتل زوجته- قتل أطفال- أشلاء.. إلخ». عناوين تقشعر لها الأبدان وإحصائيات مرعبة، تتناقلها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المهتمة بالشأن السوري. وسواء كانت في الداخل أو الخارج، تتفق هذه الوسائل غالباً في الصيغ الموضوعة لمعالجة مسألة الجريمة، والتي تتسم بأنها وصفية إحصائية لا تغوص في أعماق المشكلة ولا تسلط الضوء على الأسباب الفعلية، لأنها ببساطة أن فعلت ذلك فهي مضطرة للمساس بالطبقة التي تشغل هذه الوسائل!

الحكمة في عيون التراث

يفقد أفراد المجتمع المثقلون بالهموم والذين ما زالوا تحت تأثير الصدمة، القدرة على التحليل وإيجاد الأسباب الحقيقية للمشكلات التي يعانونها، والعجز عن النفاذ إلى مختلف مستويات وأبعاد الظاهرة. وقد يبرر ذلك للعامة من الناس، ولكنه بالتأكيد لا يبرر للمثقفين والباحثين ولا لبعض القوى السياسية.. إلخ.

ثمة نوع من الباحثين الذين يلقون باللوم في أي مشكلة على المجتمع وأخلاق الناس، وهم إما متواطئون مع الطبقة المسيطرة ومبررين أفعالها، هدفهم توجيه النار باتجاه آخر بعيداً عن السبب والمسبب الحقيقي، وإما في أحسن الأحوال يعانون من قصور معرفي ناتج عن عدم القدرة على قراءة الوضع المستجد والاعتماد في التحليل على رؤى سابقة لم تعد كافية لفهم الواقع الراهن. توجد أكوام من الدراسات والأبحاث التي تعزز هذا الاتجاه وتدعمه، بينما يتطلب الوضع المستجد قراءة مستجدة.

في المقابل يحتوي التراث على نماذج مغايرة لها قيمتها المعرفية، وتلقى قبولا اجتماعياً عند عامة الناس، لأنها تلمس جراحهم، ويمكن هنا الإشارة إلى أحد أشهر النماذج التراثية، في قول أبي ذر الغفاري: «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه!»

«نحن نستحق ذلك»!!

يعزو كثيرون انتشار ظاهرة الجريمة وتعدد أنواعها لأسباب متعددة، فيربطونها بنتائج الحرب وزوال هيبة الموت واعتياد الناس على العنف والعنف المضاد وتبلد الأحاسيس والمشاعر، وانخفاض المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والثقافية.. إلخ، لتتوج هذه الأسباب بموضوعة «الأخلاق وفسادها» والمشكلة هنا أنه يجري تداول هذه الفكرة من قبل البسطاء من الناس، والذين هم في الواقع «الضحية»، وتنتشر تعابير من مثل «نحن نستحق ذلك»، وكل ما يجري سببه «نفوسنا الضعيفة.. وشعب ما يبجي إلا ب..» على ألسنتهم في مفارقة غرائبية.

إن كل الأسباب الواردة أعلاه صحيحة ولكنها ليست السبب الأساسي، فالوضع الاقتصادي السيء والذي يسوء بشكل مضطرد والضعف الناتجة عنه هو الذي أدى إلى فساد الأخلاق ونشر اللامبالاة والخوف من المستقبل والحياة، وبالتالي ذهب بالناس إلى قلق وجودي وحالة توتر شديدة. يصبح انحلال الأخلاق عاملاً ثانوياً لأن المجرم الحقيقي هنا هو الفقر والوصول إلى حافة الجوع. يعاني الناس من نتائج الصدمة الاقتصادية التي تجتاح البلاد، موتاً بطيئاً وكسراً لإرادة الناس ومناعتها، تتخفى وراءه معالم الجريمة الكبرى والمتمثلة بنهب البلاد والعباد على يد قلة قليلة من الفاسدين والمستفيدين ومن مواقع سيطرتهم من معاناة البلاد.



تعددت آليات الدفاع التي يتخذها المجتمع ضد العدو الطبقي والاجتماعي

«الميت ما يشيل ميت»!!

يعمل أفراد العائلة، رجلاً وامراً وينضم إليهم أحياناً الأولاد، ليتمكنوا من الاستمرار في البقاء ولكن مهما حاولوا جاهدين فإنهم في حالة دائمة من العوز المادي والسبب بسيط، فمهما كان نوع العمل أو القطاع الذي يعملون به بأجور ثابتة وسوق متحرك وأسعار ملتهبة فلن يكفيهم.

تشير البحوث إلى أن الفقر هو الوقود المحرك للعنف بأنواعه سواء منها الاجتماعي أو الأسري، وتعاني منه بالدرجة الأولى الأسر الفقيرة التي وصل فقرها إلى مستويات فظيعة ومأساوية لا توصف.

ثمة شعور مرعب يعانيه المرء بانعدام الإحساس بالأمن الشخصي، يشعر المواطنون بثقله، وما يترتب على ذلك لاحقاً من سلوكيات واجبة مثل «مواجهة النزاعات، أو حماية عائلاتهم بشكل ذاتي، دون الرجوع إلى سلطات إنفاذ القانون، في بلد لا ينفذ فيه القانون أصلاً! وفي ظل غياب شبه تام لجهاز الدولة في رعاية المجتمع وتنظيمه، فتنتقل في كثير من الأحيان عدوى العنف من الحرب إلى الحياة العادية.

تعزز ظروف الحرب حالة التفكك الاجتماعي للبنى الاجتماعية الأساسية الناطمة لحياة الناس والتي يعتمد عليها الفرد، ومنها الأسرة. يجري تغيير على نظرة بعض الأشخاص إلى المعايير الأخلاقية التي توافق عليها المجتمع، وما يترتب عليها من أفعال فتكاد تخرج بها في نظر هؤلاء عن دائرة الخطأ إلى دائرة الأفعال المشروعة.

في الأسر الفقيرة أدى عدم قدرة الأهل على

تلبية كافة احتياجات أبنائهم، إلى فقدان الحد الأدنى من التأثير، وغالباً ما عانى أبناء الأزمة من الجيل الجديد التعب والضييق المادي لعدم قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتهم، خاصة وأن هؤلاء لم يعيشوا أيامهم إلا ضمن نطاق الأزمة، لذلك تجتاحهم حالة من الشعور بالانهزام، وأحياناً التمرد. إضافة إلى ما يترتب على الحروب من ظهور اضطرابات عصبية ونفسية لدى كثير من الأفراد وخاصة الشباب. يميل معدل الإجرام إلى الارتفاع، بعد انطفاء موجة الحرب بشكلها التقليدي، وغالباً ما يكون الحديث هنا عن الجرائم الفردية التي تبدأ من المشكلات الصغيرة والشجارات على أتفه الأسباب إلى القتل والسرقة السلب وتتجاوزها أحياناً إلى جرائم كبرى مثل المخدرات والإتجار بالأعضاء وحتى الإجرام بحق الطبيعة... إلخ، نتيجة لعدة أسباب، أهمها تدهور اقتصاد البلاد، وتوقف الإنتاج، وازدياد التفاوت الطبقي، فهناك القلة التي تجني ثمرة الحرب، أما الكثرة تعاني من الفقر، والنتائج المترتبة عليه.

شعب يستحق الحياة

تعددت آليات الدفاع التي يتخذها المجتمع ضد العدو الطبقي والاجتماعي، فرغم الحالة المزرية التي وصلت إليها حال الناس، مازال هناك الحد الأدنى من بقايا التعاضد الاجتماعي وهذا ما أثبتته الشعب السوري أثناء حالة الزلزال الذي أصاب شمال سورية. وهذا ما سيثبتونه لاحقاً لأن «دوام الحال من المحال» كما يقول المثل، والشعب السوري شعبٌ حي يستحق الحياة ويستحق ما هو أفضل.